قســم السياسات العامة والنظم المقارنة

الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماسترفي العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والنظم المقارنة

إعداد الطالب:

بوعموش مصطفى

إشراف الدكتورة:

اخلف صارة

أعضـــــاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية: اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الإنتساب	الصفة
د. حاجة أمال	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيساً
د. اخلف صارة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقرراً
د. لوجاني وسيلة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشاً

السنة الجامعية : ذو القعدة 1443-1444 / جوان 2022- 2023

شكر وعرفان

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى أما بعد:

أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة صارة اخلف قبولها الإشراف على هذا العمل، وعلى ما قدمته لي من نصائح وتوجيه وإرشاد خلال فترة إعداد هذه المذكرة.

كما أتوجه بتحية شكر وتقدير إلى كل من أمدني بيد العون والمساعدة في إخراج هذه المذكرة في شكلها النهائي، وأخص بالذكر أستاذتي الدكتورة موساوي حليمة، وصديقي زكرياء وزميلتي سوسن، وإبن خالتي عادل محمد لامين.

وأخيرا أشكر كل من ساعد وشجع ولو بالسؤال حتى يرى هذا البحث النور.

إهداء

إلى والدتي الغالية رحمة الله عليها

إلى قدوتي في الحياة والدي الكريم حفظه الله وأطال في عمره

إلى أختي وسندي في الحياة "أمينة"

إلى إخوتي "عدلان" و"أيوب"

إلى جميع أقاربي رحماً وصهراً

إلى أساتذتي وزملائي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

أهدي هذا الجهد المتواضع

بوعموش مصطفى

الملخص:

يحظى قطاع الصناعات الغذائية باهتمام كافة دول العالم لما يوفره من الفائدة التي تتكامل مع القطاع الزراعي، بالإضافة إلى أهميته على الصعيد الاستراتيجي والأمن الغذائي ومساهمته في الاكتفاء الذاتي للدول، ولهذا يعتبر قطاع الصناعات الغذائية عنصرا داعما ومحفزا لتطوير القطاع الزراعي وركنا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي.

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والمعوقات التي تؤثر على قدرته في تحقيق الأمن الغذائي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الصناعات الغذائية تلعب دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي غير أن مساهمة هذا الفرع بالجزائر في تغطية الاحتياجات الغذائية تبقى جد محدودة.

Abstract :

The Food industries sector enjoys the attention of all countries of the world for the benefits it provides that are integrated with the agricultural sector, in addition to its strategic importance, food security and its contribution to the self-sufficiency of countries. Therefore, the food industries sector is considered a supportive and catalyst for the development of the agricultural sector and a fundamental pillar in achieving food security and stability. Economic.

The present study aims to highlight the importance of the food industry in Algeria and itsrole in the employment; of ihs contribution in the GDP and the added value creation, it also aims at underlining the contribution of his sector to assure the food safety in Algeria and the constraints which affect its capacity to assure the food safety. The study has reached a number of results, the most important of which is that the food industry plays an important role in achieving food security; nevertheless, the contribution of this sector in Algeria in covering food needs remains very limited.

➢ قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	تأثيرتقلبات المناخ والجفاف على الإنتاج الوطني للحبوب في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (2001-2017)	20
02	تحويل المواد الوسيطة الزراعية إلى وقود حيوي سائل	22
03	توزيع مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية حسب فروع الصناعات الغذائية في الجزائر	58
04	التوزيع الإقليمي لتركزنشاط الصناعات الغذائية في الجزائرلعام 2019.	58
05	مساحة و إنتاج الحبوب في الجزائرلعام 2019	59
06	تطور إنتاج الحليب في الجزائرما بين 2018-2020	61
07	تطور عدد سكان الجزائربين فترة 2018-2021	67
08	مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام ما بين 2017-2019	92
09	مساهمة الصناعات الغذائية في تكوين القيمة المضافة ما بين 2017-2019	93

➢ قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
01	أكبر عشر شركات صناعات غذائية في العالم لسنة 2019.	31
02	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	36
03	تصنيف التشريع الجزائري لفروع الصناعات الغذائية في الجزائر	52
04	توزيع الاستثمارات على الفروع الصناعية في المخطط الخماسي الأول خارج المحروقات	55
05	توزيع الاستثمارات على الفروع الصناعية في المخطط الخماسي الأول خارج المحروقات	56
06	يمثل توزيع الاستثمارات الصناعية المنفذة خارج قطاع المحروقات(1990-1995)	57
07	الجزء الخاص بالصناعات الغذائية في برنامج الانعاش الاقتصادي (2000-2004)	71
08	التوزيع القطاعي للمؤسسات الخاضعة للتأهيل	72
09	تطور الإنتاج النباتي من الخضر في الجزائر ما بين 2018-2020	85
10	تطور الإنتاج النباتي من الفواكه في الجزائر ما بين 2018-2020	87
11	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر ما بين 2018- 2020	89
12	مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام ما بين 2017-2019	91
13	مساهمة الصناعات الغذائية في تكوين القيمة المضافة ما بين 2017-2019	93
14	مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل ما بين 2018- 2020	94
15	تطور قيمة الواردات من السلع الغذائية ما بين 2018-2020	96
16	تطور قيمة الصادرات من السلع الغذائية ما بين 2018-2020	97
17	الميزان التجاري للسلع الغذائية ما بين 2018-2020	97

➢ **قائمة المختصرات:**

الرمز	مدلوله
FAO	المنظمة العالمية للأغذية والزراعة
HACCEB	أنظمة الهاسب
ISO	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
LAPAB	جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات
SNTA	الشركة الوطنية للتبغ والكبريت
HAAB	مجمع الصناعات الغذائية القاعدية
AGRODIV	مجمع الصناعات الغذائية الفرعية
PNDA	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
PNDAGRO	المخطط الوطني للتنمية الخاصة لقطاع الصناعات الغذائية
ANIREF	الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري
ONS	الديوان الوطني للإحصائيات

مقدمة

تمهيد:

يعتبر الأمن الغذائي أحد المحددات الأساسية لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتزداد أهميته مع تنامي الوتيرة السكانية ومنه ارتفاع الطلب المحلي الذي اذا لم يساير بزيادة مواتية في الإنتاج يحدث ما يعرف بالفجوة الغذائية والتي تسد عن طريق اللجوء الى الاستيراد، إذ أصبحت تكتسي مسألة الأمن الغذائي أهمية بالغة خاصة في ظل رهانات عالمنا المعاصر بمكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، لتشكل تحديات الأمن الغذائي الهاجس الأول لكل الدول والشعوب، فأزمة فيروس كورونا وانتشارها باعتبارها جائحة عرضت العالم بأسره لاختلال في هياكله الاجتماعية والاقتصادية، ومن بين الاضطرابات الاقتصادية التي مستها اضطرابات سلاسل الغذاء على نحو كبير مما أثار مخاوف بشأن الأمن الغذائي، ففي ظل حالة التذبذب التي سيطرت على السوق العالمية للمنتجات الزراعية والغذائية خلال فترة انتشار الفيروس إتجهت بعض الدول المصدرة للغذاء إلى تقييد التصدير تحسبا لنقص الإمدادات في أسواقها المحلية.

وغداة التعافي التدريجي وعودة النمو الاقتصادي العالمي بعد الركود بفعل الأزمة الصحية ظهرت أزمة اخرى تتعلق بالحرب بين روسيا وأكرانيا، وهذه الأخيرة كان لمشاركتها في 40 بالمئة من التجارة العالمية للقمح الأثر المباشر على تردي وضع الأمن الغذائي في مختلف دول العالم، أين اصبحت هذه التقلبات تشكل تهديدا لمستقبل الأمن الغذائي عبر العالم.

حيث تعد الجزائر من بين الدول التي تأثرت بمخرجات هذه الأزمات العالمية، لتصبح فيها قضية الأمن الغذائي بأبعادها المختلفة، تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات، وفي ظل هذه المستجدات الإقليمية والعالمية تصدرت هذه القضية اهتمامات الجهات المعنية وشغلت بال المواطنين لأنها تهمهم بصورة مباشرة، ويعتبر هذا الموضوع من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة والصناعة الجزائرية التي من خلال احداث عملية تنموية بتأسيس أقطاب صناعية قائمة على المميزات الجغرافية والطبيعية، وخاصة على المستوى الفلاحي والزراعي يكون لفرع الصناعات الغذائية أفاق مستقبلية واعدة في الجزائر.

الإشكالية:

نظرا لما يكتسيه فرع الصناعات الغذائية من أهمية في الاقتصاد الوطني ومساهمته في الناتج المحلي الوطني وتشجيعه للقطاع الفلاحي من خلال التشابك القطاعي، بالإضافة للاتجاهات المتزايدة للمستثمرين الخواص نحو هذا الفرع في الآونة الأخيرة، أراد الباحث أن يقوم بدراسة تقييمية لفرع الصناعات الغذائية وأثره في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر محاولا الإجابة على الإشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهمت الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؟**

الأسئلة الفرعية:

لتسهيل وتبسيط الدراسة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما العلاقة بين الصناعات الغذائية والأمن الغذائي؟ وما هي علاقتها بالقطاعات الأخرى؟
- ما هي أهم السياسات المسطرة في قطاع الصناعات الغذائية بالجزائر؟
- ما هي أهم الصعوبات التي يعاني منها القطاع بالجزائر؟

الفرضيات:

- تكمن علاقة الصناعات الغذائية بالأمن الغذائي، من خلال توفيرها لسلع غذائية مصنعة أو نصف مصنعة لتغطية الطلب من الاستهلاك الغذائي للسكان، وذلك عن طريق ربط علاقتها بالفلاحة والصناعة.
- من أهم سياساتها المسطرة في الجزائر هي تحفيز المقاولاتية في القطاع، وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الناشئة فيها.
- تتمثل أهم صعوبات قطاع الصناعات الغذائية في غياب التشابك القطاعي بينها وبين القطاع الفلاحي.
- لا زال الأمن الغذائي في الجزائر مرهون بالتبعية الغذائية للخارج، حيث تعتمد الجزائر على واردات الصناعات الغذائية أكثر من صادراتها.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الموضوع من خلال كون قطاع الصناعات الغذائية أحد أهم القطاعات الحيوية التي تحظى باهتمام أغلب دول العالم خاصة المتقدمة منها، باعتبارها من الصناعات الأساسية والهامة التي تسهم بشكل فاعل في تامين الغذاء للإنسان، ولما يوفره من الفائدة التي تتكامل مع القطاع الزراعي من خلال حفظ فائض المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وذلك بتحويلها إلى سلع غذائية مصنعة قابلة للحفظ لفترة زمنية معتبرة، يمكن نقلها بسهولة إلى مناطق الحاجة والعوز أو تصديرها إلى أي مكان في العالم، ولهذا يعتبر قطاع الصناعات الغذائية عنصرا داعما ومحفزا لتطوير القطاع الزراعي وركنا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي، والاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي على حساب الواردات، التي تثقل كاهل الميزان التجاري بشكل متزايد في كافة الدول التي تعتمد في تلبية احتياجاتها الغذائية من الخارج ومنها الجزائر.

فالجزائر كالعديد من الدول العربية والنامية غير قادرة على تغطية وتسيير احتياجاتها الغذائية المتنامية في ظل عدم استقرار الانتاج الفلاحي لمختلف المحاصيل، ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية أحد أهم الحلول التي تحافظ على توازن الأسعار في حالة وفرة الانتاج، وذلك بالمساهمة في امتصاص فائض الانتاج في مدة زمنية قصيرة، كما يمكنها أيضا لعب نفس الدور في حالة عدم وفرة الانتاج بطرح المنتوجات المحولة مسبقا في السوق. هذه الرقابة الآلية للسوق تجعل من هذا القطاع أحد أهم العناصر في تحقيق الأمن الغذائي.

أسباب اختيار الموضوع:

تعددت الأسباب التي جعلتني أدرس هذا الموضوع وكانت تتراوح بين الأسباب الذاتية والموضوعية

الأسباب الذاتية:

1- الميل الشخصي للتعرف على الموضوع والتعرف على حيثياته.
2- مساعي الحكومة الجزائرية للتوجه نحو القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات لتحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي ومنها قطاعي الفلاحة والصناعات الغذائية.
3- اهتمام الباحث بدراسة موضوع الأمن الغذائي باعتباره موضوع الساعة على الساحة العالمية ومحور اهتمام الباحثين والساسة وفئات المجتمع عموما، خاصة بعد جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية والتي كان مخلفاتها ندرة في بعض المواد الغذائية الأساسية، وغلاء فاحش في بعض الآخر منها بالجزائر.

الأسباب الموضوعية:

1- الأهمية الاقتصادية الكبيرة التي يتميز بها قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من جهة، ومن جهة أخرى قلة الأبحاث والدراسات في هذا المجال خاصة في ظل التطورات التي يعيشها الاقتصاد الجزائري والعالمي، وإلزامية البحث عن بديل استراتيجي لقطاع المحروقات.
2- خطورة الوضع الإنتاجي والاستهلاكي لأهم السلع الغذائية الرئيسية في بلادنا، واتساع الفجوة الغذائية واستنزاف الموارد المالية من سنة لأخرى، بسبب فشل السياسات المسطرة في قطاع الصناعات الغذائية وعجزها عن الوصول إلى الأهداف المسطرة، بحيث أصبحت قضية الأمن الغذائي قضية ترهن الأمن في المجتمع ومسألة سيادية.
3- دور قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق التشابك والتكامل مع مختلف القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني، إلى جانب ما يمثله من قيمة مضافة للاقتصاد الجزائري.
4- نقص الأبحاث حول الموضوع خاصة من جانب تخصص السياسات العامة.

أهداف الموضوع:

- تحديد مفهوم الصناعات الغذائية من منظور الأمن الغذائي.
- التعرف على مكامن القصور في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.
- دراسة واقع الصناعات الغذائية في الجزائر ومكانتها ضمن سياسات التنمية الاقتصادية وقدرتها على تلبية الطلب المحلي، والتعرف على مختلف التحديات التي تواجهها.
- الوقوف على المعوقات التي تحول دون وصول الصناعات الغذائية إلى مستويات تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ابراز العلاقة التكاملية بين استغلال فوائض الإنتاج الزراعي وتنمية الصناعات الغذائية.
- تشخيص الوضعية الحقيقية لحالة الأمن الغذائي في الجزائر من خلال دراسة واقع قطاع الصناعات الغذائية وعلاقته مع القطاع الفلاحي.
- محاولة تقييم دور قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، من خلال تقييم كفاءة مدخلات القطاع والمتمثلة في الإنتاج النباتي والحيواني للقطاع الفلاحي، ودورها في إحداث الفعالية داخل قطاع الصناعات الغذائية.
- اقتراح السبل الأنجع للنهوض بالصناعات الغذائية في الجزائر.

❖ **الإطار الزماني والمكاني للدراسة:**

تنقسم الدراسة إلى إطار زماني ومكاني يمكن تحديدهما من خلال ما يلي:

✓ **الإطار الزماني:**

تبدأ دراستنا للموضوع مع فترة توجه الجزائر إلى الخروج من النظام الاشتراكي مع أواخر تسعينيات القرن الماضي، وتبني النظام الرأسمالي مع بداية إطلاق جملة من الإصلاحات الاقتصادية، كإعادة الهيكلة، برامج الخوصصة، برامج التأهيل وإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية وبالخصوص في فرع الصناعات الغذائية والتي كانت بداية من سنة 1995. وصولا إلى برامج القطاع ضمن برنامج النمو الاقتصادي الجديد 2016 آفاق 2030.

✓ **الإطار المكاني:**

ركزت الدراسة على تطور نسيج مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، من خلال دراسة مساهمتها في تحسين مؤشرات أداء اقتصاد الدولة، بالإضافة إلى دورها في تغطية الطلب المحلي من الاستهلاك الغذائي بصفة خاصة، ومكانتها في تحقيق الأمن الغذائي بصفة عامة.

❖ **الدراسات السابقة:**

نظرا لحداثة الموضوع نوعا ما ونقص الدراسات السابقة التي تدرس العلاقة النظرية بين الصناعات الغذائية والأمن الغذائي، هناك أبحاث ودراسات تقترب إلى موضوع دراستنا أو تطرقت إلى أحد متغيرات دراستنا والتي نجد منها:

- **أطروحة دكتوراه للباحثة حاجي أسماء، بعنوان "مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة (2009-2017)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2018-2019**، وضحت الباحثة من خلال هذه الأطروحة مدى مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة، على اعتبار أنها تضم العديد من المؤسسات الناشطة في شعب متنوعة تساهم بأكثر من 4 آلاف منصب عمل دائم سواء في القطاع العمومي أو الخاص. كما أشارت إلى أنها تساهم بنسبة مهمة في توفير الحاجيات الغذائية لسكان الولاية وبعض الولايات المجاورة، إضافة الى دخولها مجال التصدير واختراقها للسوق الأوروبية، وهذا بفضل ما تتوفر عليه هذه الصناعات من جودة وميزات نسبية.

وخلصت الدراسة إلى أن مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة ضعيفة نوعا ما، اعتمادا على تحليل مساهمتها في ثلاث مؤشرات رئيسية للتنمية هي كل من التشغيل الإنتاج والتصدير، حيث أظهرت الدراسة أن هذه المساهمة ضعيفة في المؤشرات الثلاثة، والأمر يعود للعديد من العوائق التي تقف في وجه مساهمة حقيقية وفعالة للقطاع في تنمية محلية فعلية بها، وخلصت إلى أن ما تم استعراضه من مقومات طبيعية وجهود حكومية ومحلية وإرادة المستثمرين في القطاع لو كانت مصحوبة بتخطيط جيد ونظرة استشرافية واضحة، يمكن أن يجعل من آفاق الصناعات الغذائية آفاقا واعدة بمستقبل زاهر لهذه الصناعة في الولاية والوطن عموما.

وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كون أنها درست الموضوع من جانب مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية وأهملت دورها في تحقيق الأمن الغذائي، وهو ما ركزت عليه دراستنا.

- **أطروحة دكتوراه للباحث فوزي عبد الرزاق، تحت عنوان "الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي-دراسة حالة القطاع الفلاحي-" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2006-2007**، يعتبر من أفضل المراجع في موضوع الصناعات الغذائية، حيث انطلق الباحث في دراسته للموضوع من خلال تسليط الضوء

على العلاقة التشابكية بينه وبين القطاع الفلاحي. إذ يعتبر الباحث أن فرع الصناعات الغذائية له مكانة متميزة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فحسبه هو يلعب دور حيوي في تحريك الفروع الصناعية كالتعبئة والتغليف والصناعات الهندسية والكيميائية إلى جانب علاقته التشابكية مع القطاع الفلاحي. كما تعتبر الصناعات الغذائية نتاج تقنية علوم الأغذية والعلاقات التي تربطها بعمليات التصنيع الغذائي، وتعد محليا وإقليميا وعالميا من أكبر الصناعات وأهمها من حيث الاستثمارات أو عدد المصانع على المستوى العالمي، بل إنها من أسرع الصناعات نموا واتساعا بسبب الزيادة المضطردة في النمط الاستهلاكي الغذائي وتعدد رغبات المستهلكين واحتياجاتهم للمنتجات الغذائية المصنعة.

ومن بين النتائج التي وصلت لها الدراسة هي أن مساهمة الخامات الزراعية المحلية ما زالت محدودة، لأنها لا تتوفر بالكمية والنوعية المطلوبة على مدار السنة هذا ما أثر على مصانع الصناعات الغذائية، وجعلها مربوطة في انتاجها بالمواد الخام المستوردة وبالخصوص مصانع (السميد، الدقيق، الحليب ومشتقاته السكر، وزيت المائدة). والتي تنتج سلعا استهلاكية ذات الضرورة الأولى بالنسبة للمجتمع الجزائري، وهذا في حد ذاته يشكل قلق أصحاب المصانع لعدم إمكانيتهم التحكم في أسعار منتوجات المواد الخام بسبب التقلبات العرضية في الأسواق العالمية من هذه المواد، وهذا من شأنه ابقاء الجانب الأكبر من إنتاج هذه السلع خاضعا لتطورات وأحداث الأسواق العالمية.

وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كون أنها لم تتطرق إلى آخر السياسات التي سطرتها الدولة في قطاع الصناعات الغذائية، على غرار البرامج التي سطرت في القطاع والتي كانت ضمن النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو 2030/2016، وهو ما تناولته دراستنا بالشرح والتفصيل.

- **مذكرة ماجستير للباحث كينه عبد الحفيظ، والتي تحمل موضوع "مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012-2013**، وقد تناولت هذه الدراسة بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالأمن الغذائي، ومن ثم تطرق الباحث إلى واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. وختاما تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن المواد ذات الاستهلاك الواسع على وجه الخصوص، تلعب دورا رئيسيا في تحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل ترقية قطاع الصناعات الغذائية، الذي يعتمد بالأساس على التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها أيضا هي أن للصناعات الغذائية دورا مهما في الاقتصاد الوطني من تنويع في مداخيل الميزانية للقطاع الصناعي خارج المحروقات، ومن دورها في تقليص الفجوة الغذائية وكذا تحقيق استهلاك صحي متوازن ومساهمتها في توفير فرص الشغل؛ وزيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي؛ وكذا القيمة المضافة، وقدرتها على فتح الأسواق الخارجية بجودتها وميزتها التنافسية.

كما توصلت إلى أن ما يميز الصناعات الغذائية مدخلاتها الزراعية، ففي الجزائر الإنتاج الزراعي لا يتعدى 12% من الناتج الوطني الخام، وواردات قيمتها 3 مليار دولار خاصة الحبوب الحليب ومشتقاته السكر، القهوة والخضر الجافة، كما تعاني الصناعات الغذائية من عجز كبير يجعلها في حاجة لاستثمارات ضخمة.

وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كون أنها تناولت بعض البرامج التي تم تسطيرها على مستوى قطاع الصناعات الغذائية وصفيا فقط دون اللجوء إلى تقييمها من حيث الأهداف المسطرة والمنجزة. كما لم تتناول بعض السياسات التي تم تسطيرها مؤخرا في القطاع على غرار الاستراتيجية الجديدة للصناعات الغذائية، وبرامج فرع الصناعات الغذائية ضمن نموذج النمو الاقتصادي الجديد وهو ما حاولت دراستنا التطرق إليه لسد هذه الفجوة.

- **مقال للباحث يعقوب تواتي، بعنوان "مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية والأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة السياسة العالمية، المجلد(06)، العدد (01)، السنة (2022)،** تعتبر هذه المقالة من الدراسات القليلة والحديثة حول الموضوع في الجزائر، والتي سلطت الضوء حول مضمون الصناعات الغذائية ودورها كفرع من فروع الصناعات التحويلية في تحقيق الأمن الغذائي ودفع عجلة التنمية في الجزائر، من خلال تطوير القطاع الفلاحي وتحويل المنتجات النباتية أو الحيوانية عبر الاعتماد على طرق الحفظ والتخزين، إلى سلع صالحة للاستهلاك في مواسم غير تلك التي تم إنتاجها فيها. وبالتالي الاهتمام بالقطاع الزراعي لتوفير المادة الأولية لتجنب الاستيراد من الخارج، فقيام الصناعات الغذائية وتطويرها يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية إضافة إلى الحصول على العملة الأجنبية في حالة التصدير.

وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا، في كون أنها عالجت الموضوع بعيدا عن أهم الرهانات السلطوية التي تبنتها الحكومة الجزائرية مؤخرا، المتمثلة في مختلف السياسات التي كانت ضمن نموذج دعم النمو الاقتصادي الجديد، التي كان من أهمها تشجيع المقاولاتية وتسهيل إجراءات

إنشاء المؤسسات الناشئة في فرع الصناعات الغذائية بالجزائر، وهو ما تبنته دراستنا بشيء من الشرح والتفصيل.

❖ **الإطار المنهجي:**

1- مناهج الدراسة:

تعبر المناهج على الطريق العلمي الذي يسلكه الباحث للوصول إلى إجابات عن التساؤل الذي يدور في ذهنه، لإبراز أبعاد دراستنا وبهدف تشخيص الموضوع الذي قمنا بدراسته، تم الاعتماد على المناهج التالية:

✓ **المنهج الوصفي التحليلي:**

يركز هذا المنهج على الوصف الدقيق للظاهرة للحصول على نتائج علمية بطريقة موضوعية، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال وصف أهم العناصر الأساسية لمفهومي الصناعات الغذائية والأمن الغذائي.

وتحليل نتائج مؤشراتهما في الجزائر والتي تم التطرق إليها في الفصل التطبيقي المتعلق بتقييم دور الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي بالجزائر، حيث تم عرض بعض البيانات الإحصائية (أرقام نسب أشكال بيانية) وقمنا بتفسيرها وتحليلها.

✓ **المنهج التاريخي:**

هو منهج بحث علمي يقوم بالبحث والكشف في الحقائق التاريخية من خلال التحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية، بعد التدقيق في صحة معلوماتها وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية في صورة قوانين عامة ثابتة نسبيا. فكل العلوم الاجتماعية في دراستها قد تستعين بالمنهج التاريخي.[1]

وقد تم الاستعانة بالمنهج التاريخي في دراستنا من خلال التطرق إلى تطور فروع الصناعات الغذائية، بداية من مرحلة الخروج من النظام الاشتراكي والانتقال إلى النظام الرأسمالي، وصولا إلى أحدث البرامج المسطرة في القطاع.

[1] بوحوش عمار واخرون، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا 2019، ص123.

2- إقترابات الدراسة:

ركزنا في دراستنا على عدة جوانب، وذلك بهدف تحليل الموضوع محل الدراسة، والعمل على دراسته من زاويتين الوظيفية والقانونية، نتيجة لهذا قمنا باستخدام هذه الاقترابات:

✓ **الاقتراب المؤسسي:**

يتمثل الاقتراب المؤسسي في مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة وفي العلوم السياسية بصفة عامة والتي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها، تؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه.[1]

تم توظيف هذا الاقتراب لدراسة مختلف مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية الناشطة في فروع مختلفة داخل هذا القطاع.

من خلال دراسة مساهمتها في القيمة المضافة، التجارة الخارجية للقطاع، ونسبتها من المساهمة في تغطية الطلب من الاستهلاك، فعن طريق هذه المؤشرات يتم تقييم أداء القطاع حسب النتائج المتوصل إليها، وهذه الأخيرة تفرض على السلطات المعنية تسطير سياسات معينة تكون حسب طبيعة هذه النتائج.

✓ **الاقتراب القانوني:**

يركز هذا الاقتراب في دراسته على "الأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية وعلى الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها والقواعد المدونة وغير المدونة، أي على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو انفلاته من ضوابطها".[2]

تم استخدام هذا الاقتراب، من خلال دراسة مختلف المراسيم والقوانين التي أطرت نشاط قطاع الصناعات الغذائية بداية من أواخر سنوات التسعينات، وتحليل مضامين وأهداف تلك القوانين وربطها بالسياق الاجتماعي والاقتصادي للقرارات المتخذة في المجال.

[1] بالة صباح، الاقتراب المؤسسي Institutional Approach- Institutional analysis -، في **الموسوعة السياسية (Political-encyclopedia.org)**، تاريخ الاطلاع: 22-05-2023 الساعة 14:33.

[2] بوحوش عمار واخرون، **المرجع نفسه**، ص 161.

❖ **تحديد المفاهيم:**

✓ **الاكتفاء الذاتي:**

هو قدرة بلد ما على تأمين احتياجاته الغذائية من خلال إنتاجه الزراعي الوطني، والاعتماد على موارده وإمكانياته الذاتية بصورة كاملة دون الرجوع إلى الاستيراد الخارجي.[1]

✓ **الفجوة الغذائية:**

يشير هذا المفهوم إلى الفارق بين كمية الإنتاج الوطني من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية وبروتينات.[2]

✓ **التبعية الغذائية:**

هي عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على استيراده من الخارج.

✓ **السياسة الزراعية:**

هي عبارة عن برامج تشمل كيفيات التعامل مع القطاع الزراعي على المديين البعيد والقريب، وهي تختلف من منطقة لأخرى ومن فترة زمنية لغيرها، كما تؤثر آليات السوق السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التغييرات والاختلافات في السياسات الزراعية.[3]

✓ **أمان الغذاء:**

يعني مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة، خلال عمليات إنتاج، تصنيع، تخزين، توزيع وإعداد الغذاء، لضمان أن يكون الغذاء آمنا موثوقا به صحيا وملائما للاستهلاك الانساني. يتعلق أمان الغذاء هنا بكل المراحل، أي من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك النهائي.[4]

---

[1] صادق نور الدين هنى، **دور الزراعة الصحراوية في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، قسم السياسة العامة والنظم المقارنة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017/2016، ص 13.

[2] صادق نور الدين هنى، **برامج تطوير الزراعة في الجنوب وإسهامها في تحقيق الأمن الغذائي(2000-2014)**، مذكرة ماستر، قسم السياسة العامة والنظم المقارنة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية 2011-2012 ص 57.

[3] صادق نور الدين هنى، **دور الزراعة الصحراوية في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر في إطار التنمية المستدامة، المرجع نفسه**، ص 22.

[4] حسين جنوحات ، "إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص 52.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع.
- عدم توفر أي مرجع خاص بالصناعات الغذائية في مكتبة المدرسة.
- أغلبية الأطروحات والمذكرات متشابهة ومحدودة المعلومات.
- عدم توفر الإحصائيات الأخيرة الخاصة بالدراسة، مع تضارب بعض هذه الاحصائيات بين وزارة الفلاحة والصناعة والتجارة.

❖ **هيكلة الدراسة:** ينقسم هذا البحث لفصلين، وهما كالتالي:

الفصل الأول: معنون ب " الإطار المفاهيمي للصناعات الغذائية والأمن الغذائي" والذي يعد مدخل أساسي للدراسة، يتكون من ثلاث مباحث وفي كل مبحث ثلاث مطالب، تطرقتا في المبحث الأول لمفهوم الأمن الغذائي(أبعاده الأساسية، سياسات تحقيقه، حدوده .....)،أما المبحث الثاني عالجنا مفهوم الصناعات الغذائية(أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، نشأتها وتطورها وعلاقتها بالأمن الغذائي....)، وفي المبحث الثالث قمنا بدراسة علاقة فرع الصناعات الغذائية مع باقي القطاعات الأخرى(القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، القطاع الخدماتي.).

الفصل الثاني: كان عبارة عن دارسة تقييمية لدور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، حيث تم التطرق في المبحث الأول للفصل إلى هيكل الصناعات الغذائية في الجزائر(لمحة عن القطاع في الجزائر، أهم فروعه، والتحديات التي تواجهه). أما في المبحث الثاني تم معالجة أهم السياسات التي سطرتها الحكومة الجزائرية في القطاع والرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي، بدراستها دراسة تقييمية لأهم الأهداف المسطرة والمنجزة ومنها (الاستراتيجية الجديدة للصناعات الغذائية، برامج قطاع الصناعات الغذائية ضمن النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو).وفي المبحث الثالث تم تقييم دور القطاع في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وذلك من خلال تقييم مدخلات القطاع القادمة من القطاع الفلاحي ومدى كفاءتها في تحقيق الفعالية في فرع الصناعات الغذائية، وأخيرا تم التطرق إلى محركات تطوير القطاع وآفاق النهوض به مستقبلا.

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية للصناعات الغذائية والأمن الغذائي

تمهيد:

تعتبر مسألة تحقيق الامن الغذائي من أهم الأهداف وأسماها والتي تسعى كل دولة لبلوغها، بكل ما أوتيت من وسائل فقد تكون لدى دولة ما إمكانيات صناعية، تجارية، واقتصادية هائلة، وموارد طبيعية فياضة، ولا تتمكن من الحصول على الغذاء الكافي او المغذي. في عالم اصبح فيه الحصار واحتكار الغذاء سلاحا ضد الشعوب الضعيفة وقانونا جديدا لفرض الهيمنة والتبعية والاستعباد، ويعد فرع الصناعات الغذائية من أهم فروع الصناعات التحويلية في اقتصاديات الدول التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي جعل معظم الدول تتسابق في مجال الصناعات الغذائية وتوريد الغذاء، ويظهر ذلك جليا من خلال مختلف الشركات المتعددة الجنسيات المتخصصة في المجال والتي فرضت نفسها في الساحة الدولية.

هذا ما سنطرق إليه في هذا الفصل من خلال التقديم النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الصناعات الغذائية والأمن الغذائي، وتوضيح العلاقة بينهما انطلاقا من علاقة التشابك القطاعي التي تربط قطاع الصناعات الغذائية مع مختلف القطاعات الحيوية كالقطاع الفلاحي والصناعي والتجاري.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي.

تعد مسألة الأمن الغذائي من أهم المواضيع الرئيسية التي تشكل اهتمام العديد من الدول خاصة النامية منها، حيث أضحت مشكلة توفير الغذاء على سلم أولويات معظم هذه الدول نظرا لما لها من أبعاد اقتصادية سياسية واجتماعية، الأمر الذي دفع بها إلى إتباع جملة من التدابير للوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية.

المطلب الأول: الأمن الغذائي وأهم أبعاده الأساسية.

يختلف مفهوم الأمن الغذائي باختلاف الدراسات المختلفة له، حيث يصعب الوقوف على مفهوم واحد ثابت.

أولا: تعريف الأمن الغذائي La sécurité alimentaire

يقصد بالأمن الغذائي "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام".

ومن خلال هذا التعريف يمكن التمييز بين مستويين لمفهوم للأمن الغذائي الأول مطلق والأخر نسبي، المستوى المطلق هو قدرة الدولة على توفير كامل احتياجاتها الغذائية بالاعتماد على إنتاجها المحلي يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي محليا. أما المستوى النسبي فهو قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية سواءً محليا أو بالتعاون مع باقي الدول وذلك في إطار التبادل التجاري[1].

تعريف الأمن الغذائي حسب منظمة الزراعة والاغذية (FAO):

وضعت منظمة الأغذية والزراعة تعريفا شاملا للأمن الغذائي في قمة الغذاء العالمية سنة 1996 والذي مفاده هو أنه "يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر للجميع في كل الأوقات الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية"، بعدها اتسع المفهوم سنة 2002 ليشمل أركان الأمن الغذائي التي هي توافر الغذاء، إمكانية الوصول المادي والاقتصادي للغذاء ، واستخدام الغذاء، بالإضافة إلى استقرار هذه الأركان مع الزمن[2].

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت يونيو2010 ص 52-53.

[2] بن عيسى كمال الدين، **مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2018-2019 ص 24-25.

تعريفه حسب التقرير العالمي Traité d'économie agro-alimentaire

حسب هذا المرجع ذي الأجزاء الخمسة، من المؤلف لويس مالسيس Louis Malassis (1918-2007م) فيمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه الوضعية التي يمكن من خلالها كل فرد الحصول على غذاء كاف بصفة دائمة يسمح له بممارسة حياة صحية منتجة لا مكان فيها لسوء التغذية أو نقص الغذاء".[1]

من خلال ما تقدم من مجموع تعريفات الأمن الغذائي انطلاقا من منظورات مختلفة يمكن الاعتماد على التعريف الإجرائي "إذ أن الأمن الغذائي هو قدرة الدولة على تلبية حاجات سكانها الغذائية بشكل منتظم وفي جميع الأوقات، حيث يشترط أن يكون هذا الغذاء سلعة تستوفي جميع شروط الغذاء الصحي، سواءً كانت سلعة من الإنتاج المحلي أو مستوردة من الخارج".

ثانيا: أبعاد الأمن الغذائي.

للوقوف على أبرز محاور الأمن الغذائي وجب تحديد أهم أبعاد المفهوم بكامل تفرعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

البعد الاقتصادي للأمن الغذائي:

يرتكز هذا البعد بالأساس على حجم الفجوة الغذائية ومستوى العرض والطلب داخل الدولة، حيث تتجلى أهميته من خلال حالة القصور الغذائي التي تعاني منها معظم الدول النامية وتبعيتها للأسواق الخارجية لتلبية حاجاتها الغذائية. وكما هو معروف أن الأسواق العالمية تشهد تذبذبات وحالة من اللاثبات، الأمر الذي سيكون له تابعات على الأسواق الغذائية العالمية، ومؤشرات الأداء الاقتصادي لهذه الدول محليا على غرار تدني الانتاج الغذائي ومساهمته في الناتج الخام المحلي، وارتفاع معدلات التضخم نتيجة لعجز الميزان التجاري وتزايد في الواردات خاصة الغذائية منها ونقص في الصادرات.

كما تساهم التنمية الاقتصادية في التأثير الايجابي على مستويات تحقيق الامن الغذائي انطلاقا من مجموعة من المحددات الاقتصادية يمكن اختصار أهمها فيما يلي:

- ✓ ارتفاع مستويات الدخل القومي الحقيقي: حيث تساهم الزيادة المستمرة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في زيادة قدرة الدولة على تغطية حاجاتها الغذائية.

[1] سالت مصطفى، **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح** ،أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة بسكرة 2015-2016ص 48.

- ✓ زيادة تدفق العملة الصعبة وذلك من خلال زيادة الصادرات الغذائية والتي تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاجها وإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.[1]
- ✓ تقدم الصناعات الغذائية: إذ أنها دليل على تحسن معدلات التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تحويل فائض الانتاج الزراعي إلى سلع غذائية قابلة للحفظ مدة أطول واستهلاكها في مواسم الندرة، الأمر الذي يساهم في المحافظة على المستوى العام للأسعار وتوفير المنتوج الغذائي على مدار العام.
- ✓ زيادة الانتاجية الزراعية: بالعمل على استخدام أحدث الأساليب الانتاجية ومواكبة التطورات التكنولوجية وبالتالي تحسين مستويات الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.[2]

البعد السياسي للأمن الغذائي:

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالأمن القومي للدول إذ تعتبر الدولة الجهة المعنية بوظيفة توفير الغذاء لكافة المجتمع والافراد، حيث تعجز العديد من الدول في القيام بهذه الوظيفة على أكمل وجه لتلجأ بعد ذلك إلى الأسواق الخارجية لسد حاجاتها من الغذاء عن طريق الاستيراد، الأمر الذي يجعلها في تبعية للدول المصدرة لها فكثيرا ما تستخدم هذه الأخيرة الغذاء كورقة ضغط لتحقيق مصالحها الاستراتيجية وهناك أمثلة كثيرة تثبت هذا على المستوى الدولي.

فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من أهم الموردين الرئيسيين للحبوب في العالم كثيرا ما تعمد على تأخير الكثير من شحنات الحبوب للرد على سياسات بعض الدول والإضرار بها مثلما فعلت مع بنغلاديش والاتحاد السوفياتي سابقا[3]، أما حاليا في خضم الحرب الأكرانية الروسية لجأت هذه الأخيرة إلى تبني سياسة التلويح بالسلاح الأخضر (القمح) الذي بات مادة حيوية واستراتيجية توازي الغاز والنفط، اذ تشهد كل من لبنان ومصر على سبيل المثال أزمة البحث عن رغيف الخبز.

البعد الاجتماعي للأمن الغذائي:

لا يقل البعد الاجتماعي للأمن الغذائي أهمية عن البعدين الاقتصادي والسياسي، إذ يترك مشكل القصور الغذائي العديد من الاثار الاجتماعية الخطيرة، فمثلا ضعف الإنتاج الزراعي للمزارعين يؤدي إلى تدني مستواهم المعيشي وضعف قدرتهم الشرائية ومستويات دخلهم، ومما لا شك فيه أن مستوى الدخل

[1] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، **تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين**، امنة للنشر والتوزيع عمان 2014 ص44-45-46.

[2] عبد الجبارمحسن ذياب الكبيسي، **مرجع سبق ذكره** ص 47.

[3] كينه عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر**، مذكرة ماجيستر جامعة الجزائر03 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير2012-2013 ص 10.

يؤثر على أسلوب التعامل واستغلال الأراضي الزراعية من ناحية حيازة هذه الأراضي، وهذا بدوره يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الهجرة بين الريف والمدينة وذلك كون أن عوامل الطرد أقوى من عوامل الجذب.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد السكان الدول في ارتفاع مستمر وهذا التزايد بالتأكيد سيصحبه زيادة مستمرة لمؤشرات الطلب على الغذاء، فكما ذكرت سابقا أن الدولة هي المكلفة بتأمين غذاء مواطنيها الأمر الذي سيزيد من الأعباء عليها خاصة في ظل هذه الظروف والتي صاحبها نقص اليد العاملة في القطاع الزراعي وارتفاع مستويات النزوح الريفي، كما يمكن أن تشكل أيضا زيادة السكان ضغطا شديد الأثر على البيئة بدءا بالرعي الجائر وإزالة الغابات مرورا بتلوث البيئة وحتى تآكل الوعاء الوراثي(ويقصد به التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية مما يؤدي إلى تقلصها)، [1]مما يؤثر على الأمن الغذائي بشكل عام.

البعد الصحي للأمن الغذائي:

لكي يعيش الإنسان حياة صحية متوازنة فهو بحاجة لعدد متغير من العناصر الغذائية وذلك حسب مراحل حياته، حيث يختلف متوسط السعرات الحرارية من الطفل إلى البالغ وحتى المرأة والتي تختلف عندها إذا كانت في حمل أو رضاعة طبيعية لمولودها الجديد، كما هو الحال بالنسبة لكمية البروتين التي يحصل عليها الفرد التي تحدد ردة فعله وتفاعله إذا ما كان أحسن أو العكس.

وبالتالي يركز هذا البعد على إلزامية الدولة في تلبية حاجات مواطنيها الغذائية التي يحددها علم التغذية من المواد النباتية أو الحيوانية أو كليهما، مع ضمان توفير حد أدنى من تلك الاحتياجات بالكمية والكيفية الضرورية للأفراد في حدود دخولهم المتاحة.[2]

من خلال ما سبق يمكن القول إن الأمن الغذائي هو مفهوم يشمل الخصائص الرئيسية التالية:

أ- توفر كميات كافية من الغذاء ذات طبيعة وجودة مناسبة في جميع أقطار الدولة بغض النظر عما إن كان مصدر هذا الغذاء (الإنتاج المحلي أو الأسواق الخارجية عبر الاستيراد).

ب- إمكانية وصول الأفراد إلى الغذاء وقدرتهم على الحصول على الموارد التي تتيح لهم الوصول إليه أو إنتاجه على حد سواء.

ت- استقرار عملية إمداد السكان بالغذاء بحيث لا يمكن أن تتأثر هذه العملية بأي صدمة طبيعية أو اقتصادية.

[1] محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الثقافي والفنون والآداب الكويت 1978 ص13.

[2] عبد الجبارمحسن ذياب الكبيسي، **مرجع سبق ذكره** ص52-53.

ث- التركيز على الاستهلاك الصحي للأغذية بشقيها النباتي والحيواني.[1]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه.

يتأثر الأمن الغذائي بجملة من العوامل الرئيسية والتي تحدد بشكل مباشر او غير مباشر الوضع الغذائي للدول، ولقياس هذا الأخير يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية والتي تحدد خطورة الوضع من عدمه.

أولا العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي:

1- العوامل الطبيعية والتغيرات المناخية:

تأثر التقلبات المناخية بصور مختلفة على مؤشرات الأمن الغذائي وتوفر الأغذية في الدول وذلك من خلال الإضرار بالإنتاجية الزراعية وإنتاج الأغذية واستقرار إمداداتها، حيث تأثرت الكثير من غلات المحاصيل في العديد من البلدان بالتغيرات في درجات الحرارة الأمر الذي أدى إلى خلق تأثير تراكمي يزيد من معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

إذ في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مثالا نموذجيا لما سبق ذكره خاصة بعد تزايد ظاهرة الجفاف والارتفاع المستمر لدرجات الحرارة، مما جعلها تسجل أقل مستويات غلات المحاصيل في العالم على عكس دول مثل ايرلندا والمملكة المتحدة، التي تسجل باستمرار تحسنا في الغلات نظرا لوقوعها في مناطق خطوط عرض أعلى.[2]

[1] KACED FADHELA , **Impact de la politique agricole sur la sécurité alimentaire en Algérie :cas de la céréaliculture,** diplôme du master, département des sciences économiques, université de tizi-ouzou, 2017-2018 p 31.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018 ص 63.

الشكل01: تأثيرتقلبات المناخ والجفاف على الإنتاج الوطني للحبوب في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (2001-2017).

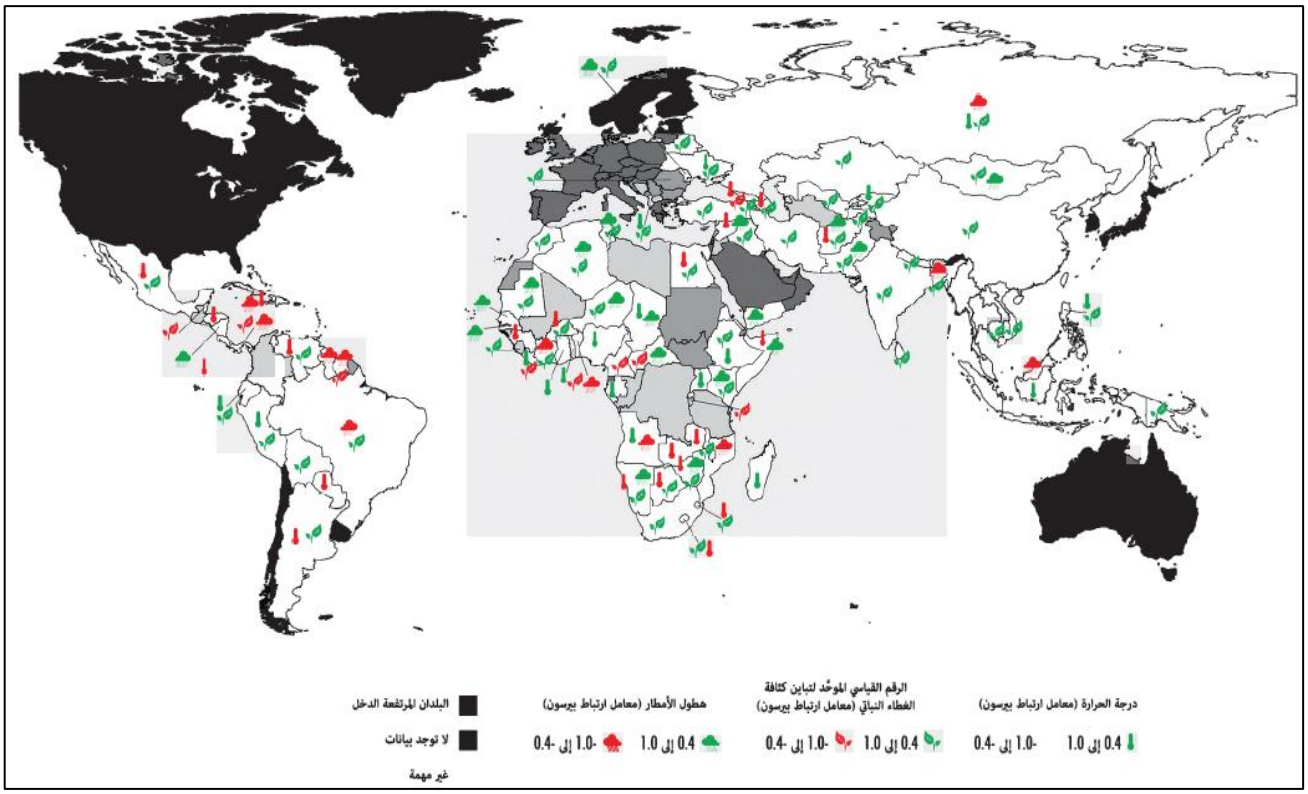

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018 ص64.

توضح الخريطة أعلاه الأسباب التي تفسر جزء من تقلبات إنتاج الحبوب في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بالاعتماد على المؤشرات التالية: (أ) متوسط درجة الحرارة السنوية والمؤشر الموحد لتباين الغطاء النباتي التراكمي خلال موسم النمو وهطول الأمطار السنوي التراكمي(ب) المؤشرات المناخية التي تقيس الجفاف: بؤر قصور الإنتاج الزراعي، ودليل العجز الزراعي حسب *معامل ارتباط[1] بيرسون وتعبر ألوان هذه الرموز عن اشارة الارتباط (أخضر=إيجابي، أحمر=سلبي).

2- **التكنولوجيا الحيوية الجديدة:**

يقصد بها التكنولوجيا الحيوية الجديدة وليس الآلات والتكنولوجيات الحديثة المستخدمة في الإنتاج الزراعي، والتي تعني استخدام كائنات حية أو مواد منها لعمل أو لتعديل منتج معين والتي تساهم في تحسين نوعية التربة واقتصاد المياه وعدم تبذيرها، والتي عرفتها الفاو على أنها : " تقنية تستخدم كائنا حيا

*يُعرَّف معامل ارتباط بيرسون في الإحصاء على أنه قياس قوة العلاقة بين متغيرين وارتباطهما ببعضهما البعض.

لصنع منتج أو تعديله، وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة".

وفي هذا الصدد يمكن القول إن معظم الدول التي تعاني من المشاكل المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي، يمكن إرجاعها إلى محدودية قدرتها على تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية وبالتالي زيادة توسع الفجوة الغذائية والعجز الغذائي.[1]

3- الوقود الحيوي:

مع التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم في الفترة المعاصرة برزت في الأعوام الأخيرة ظاهرة إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية كبديل للطاقات الأحفورية غير المتجددة والتي تقوم الكثير من دول العالم بزيادة دعم سياسات إنتاجه كالبرازيل والولايات المتحدة، حيث استخدم سنة 2008 لإنتاج ***الايثانول** والذي يستخدم لإنتاج الوقود الحيوي، حوالي 15% من الإنتاج العالمي للذرة(معظمها في الولايات المتحدة) ،

و10% من الزيت النباتي (معظمها في الاتحاد الأوروبي) لصناعة ***الديزل الحيوي**[2] الذي يعتمد عليه هو الآخر لإنتاج الوقود الحيوي.

الأمر الذي أثر على الأمن الغذائي للكثير من الدول خاصة النامية منها بسبب الاثار السلبية لاستفحال هذه الظاهرة على غرار تدني الانتاجية الزراعية ونقص الأراضي الصالحة للزراعة، مما أدى إلى زيادة معدلات الجوع عبر العالم نتيجة امتصاص التضخم لمعظم الدخل.[3]

---

[1] خراز بلال، **السياسات الزراعية و افاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2012-2013 ص 20-21.

[2] **الوقود الحيوي والأمن الغذائي**، تقرير مقدم من فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، تقرير HLAP5 يونيو حزيران 2013ص 35.

*الايثانول" هو كحول مستخلص من محاصيل الذرة والسكر والنشا".

*الديزل الحيوي "هو مستخلص الزيوت النباتية مثل الخردل وفول الصويا".

[3] بن يمينة إيمان، زدوري عبد المجيد، **سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2015-2016 ص39.

الشكل 02: تحويل المواد الوسيطة الزراعية إلى وقود حيوي سائل.

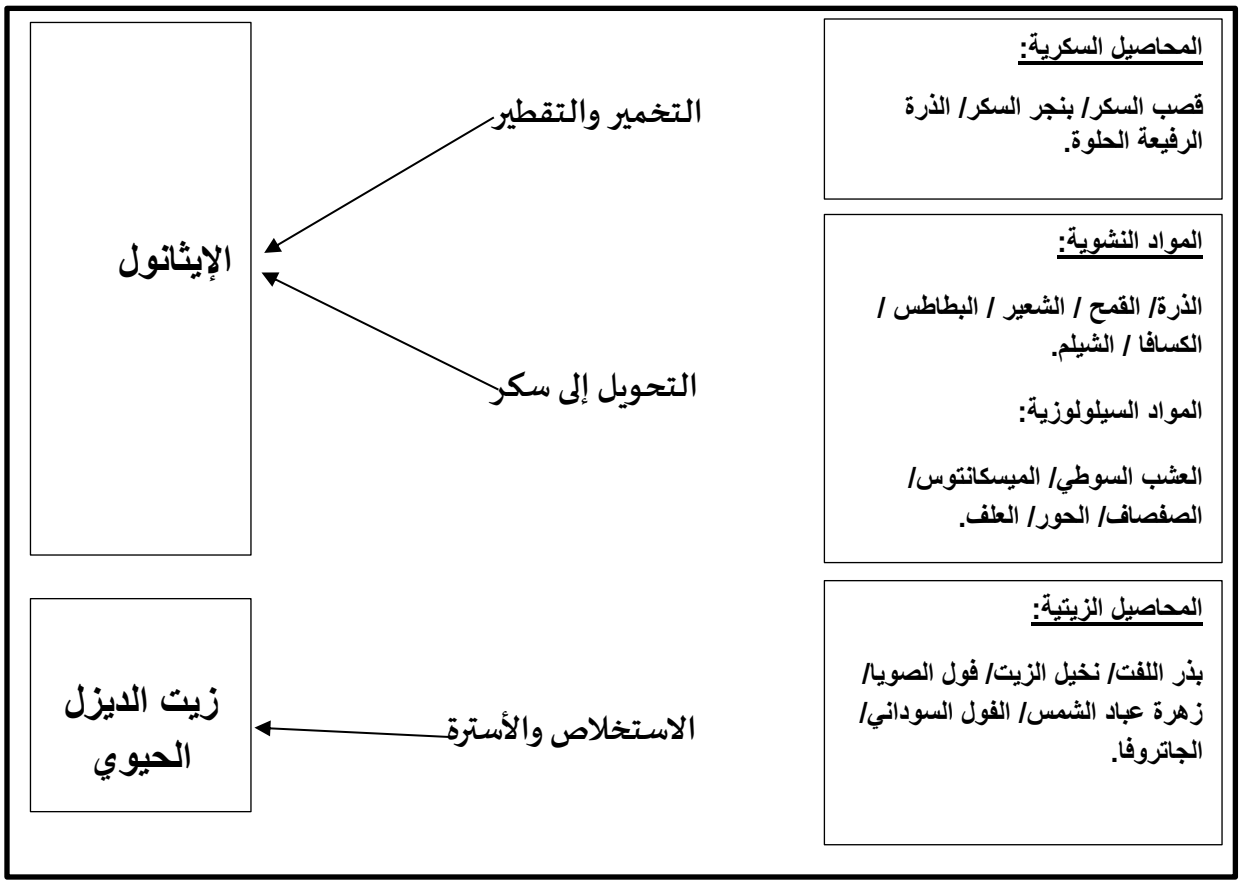

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة الوقود الحيوي: الأفاق والمخاطروالفرص روما 2008،ص 14.

فكما هو موضح في الشكل يمكن استخدام طائفة متنوعة من المحاصيل المختلفة كمواد وسيطة لإنتاج الإيثانول وزيت الديزل الحيوي، ولكن أغلبية الإنتاج العالمي للإيثانول مشتق من قصب السكر أو الذرة أما بالنسبة لزيت الديزل الحيوي فإن المواد الوسيطة الأكثر شيوعا هي بذر اللفت وفول الصويا.

4- العوامل السياسية:

تؤثر الأوضاع السياسية داخل الدول بصفة أساسية على أمنها الغذائي خاصة في ظل التطورات التي يعرفها العالم في الفترة الأخيرة، وما تشهده بعض الدول العربية دليل على ذلك فمثلا السودان وما تمتلكه من ثروات طبيعية تمكنها من تأمين احتياجاتها الغذائية، إلا أن الحرب الأهلية في جنوبها استنزفت الكثير وأبعدتها عن التفكير في التنمية الزراعية، والأمر نفسه بالنسبة لليبيا وسوريا.[1]

[1] خراز بلال، **مرجع سبق ذكره** ص 21-22.

فالمشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي للدول، حيث تصطدم هذه الأخيرة بعدة عقبات في طريقها لتحقيق أمنها الغذائي.

ثانيا: مؤشرات قياس الامن الغذائي.

هناك عدة مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لقياس الأمن الغذائي في دولة ما تشمل عدة عوامل متنوعة تؤثر فيه أهمها ما يلي:

1- الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة (ثلاثة أشهر أو سنة)، حيث يعكس الحالة الاقتصادية للدولة فزيادة الإنتاج تعكس تحسن الوضع الاقتصادي وقدرة اقتصاد هذه الدولة على توفير المزيد من فرص العمل، وبالتالي زيادة دخل الأفراد الذي ينعكس على زيادة استهلاكهم وكذلك مدخراتهم واستثماراتهم مما يؤدي إلى زيادة أخرى في الإنتاج والعكس صحيح.[1]

هناك العديد من الطرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الإنفاق والدخل والقيمة المضافة وهذه الأخيرة هي الأكثر استعمالا، ويتم استخدامها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة وذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال سنة، إذ تعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي فالتغيرات السنوية للأمن الغذائي تؤثر بشكل كبير على مؤشر الاستهلاك للمواطنين، فانخفاض الدخل الوطني يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي من الاستهلاك، مما يؤثر على الوضع الغذائي.[2]

2- مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي:

الذي يعبر عن نسبة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية مقارنة بإجمالي الاستهلاك الغذائي الداخلي، فهو يقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي النسبة 100% نقول إنه تحقق الاكتفاء الذاتي ويحدث عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في تبيان مدى كفاية الانتاج المحلي لحاجة الاستهلاك لبلد معين.

---

[1] نرمين مجدي، **مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية** ، العدد(19) موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي 2021 ص 7-8.

[2] عاتي عبد الرزاق، **أثر الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قالمة 2015-2016 ص46-47.

كما تتعلق أهمية نسبة الاكتفاء للأمن الغذائي بمكانة السلعة ومدى ضرورتها في الاستهلاك الغذائي اليومي للفرد، نأخذ على سبيل المثال القمح ومشتقاته فهو أهم سلعة غذائية حيث يمثل أكبر نسبة من المواد المستهلكة يوميا من قبل الأفراد في الدول النامية.[1]

3- مؤشر متوسط استهلاك الفرد من الغذاء:

يمكن حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة بالتالية:

الاستهلاك الكلي من الغذاء/عدد السكان

لكن هذا المؤشر لا يراعي مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء ويحسب المتوسط دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسين المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، ومثال ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل إلى مستحقيه في أحيان كثيرة، فزيادة الكمية وبأسعار رخيصة لا يعد مؤشرا حقيقيا لتحسين الوضع الغذائي[2].

4- مرونة الطلب السعرية:

تعرف مرونة الطلب السعرية على أنها " درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيير في سعر هذه السلعة وتقاس بالعلاقة التالية:

"التغيير النسبي في الكمية المطلوبة/ التغيير النسبي في سعر السلعة"

فإذا كانت:

- النسبة أقل من الواحد فهذا يعني الطلب غير مرن، أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة أقل من الزيادة في السعر.
- النسبة أكبر من واحد فهذا يعني الطلب مرن، أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة أكبر من الزيادة في السعر.
- أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن الزيادة في الكمية المطلوبة متساوية مع الزيادة في السعر ويسمى الطلب متكافئ.[3]

[1] شيخاوي سهيلة، **السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين 1980-2016**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2018-2019 ص 76.

[2] سالت مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 58.

[3] وردة مرسي، **دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي (القمح والحليب نموذجا) خلال الفترة 2000-2016 دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة 2019-2020 ص14.

5- مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي:

وتستعمل بيانات هذا المؤشر لقياس فجوة الأمن الغذائي الفعلية من الناحية المطلقة والنسبية، ويتم قياس حجم الفجوة الغذائية الفعلية من الناحية المطلقة بالفرق بين الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية (رصيد الميزان التجاري الغذائي)، فإذا كان الرصيد موجبا أو معدوما فهذا يعني عدم وجود

فجوة الأمن الغذائي ويظهر وجود الفجوة الغذائية إذا ما كان الرصيد سالبا، ويحسب الرصيد النسبي لفجوة الأمن الغذائي الفعلية وفق العلاقة التالية:

الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي = الصادرات الغذائية / الواردات الغذائية.[1]

المطلب الثالث: سياسات الأمن الغذائي ومحددات الطلب على الغذاء.

في إطار مساعي الدول لتحقيق أمنها الغذائي تنتهج هذه الأخيرة جملة من السياسات تصبو كلها للوصول إلى نفس الهدف، والذي تشكله جملة من المحددات كالدخل والسكان هذا ما سنشير إليه بشيء من التفصيل في هذا المطلب.

أولا: سياسات الأمن الغذائي:

1- السياسة الزراعية:

تهتم السياسات الزراعية بصفة أساسية بالقطاع الفلاحي وزيادة الإنتاج وتنميته من خلال زيادة المساحات الزراعية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، حيث تعد السياسة الزراعية فرعا من فروع السياسة الاقتصادية والتي تعبر عن مجموعة من البرامج الزراعية الإصلاحية الهادفة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة وتحسين الأحوال المعيشية للسكان وأخيرا السعي لتحقيق الامن الغذائي.

فالهدف من السياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك، بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الوصول إلى الغذاء وبجودة ممتازة ولجميع الفئات.[2]

[1] شيخاوي سهيلة، **مرجع سبق ذكره** ، ص 79.

[2] بسمة حجام، **العوامل المؤثرة في الامن الغذائي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2016)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي 2019-2020 ص 10.

2- سياسة دعم الأسعار:

من خلال سياسة دعم الأسعار تعمل الدولة على ضمان استمرار توفير السلع الغذائية خلال السنة خاصة للطبقات الضعيفة الدخل التي لا تستطيع الحصول عليها بدخولها المتاحة، وذلك عن طريق التأثير في أسعار الغذاء أو دعمها.

حيث تهدف سياسة دعم الأسعار إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الغذاء، وتتطلب هذه السياسة تحمل الحكومة مقدار الدعم الغذائي من ميزانية الدولة إلا أنه يوجد صعوبة في تطبيق هذه السياسة، فضلا عن تشجيع الاستهلاك الغذائي وتهريب السلع الغذائية إلى الدول المجاورة نظرا لاختلاف الأسعار.[1]

3- سياسة تطوير الاستثمار:

تعاني معظم الدول النامية من نقص الاستثمارات سواءً المحلية أو الأجنبية على مستوى قطاعاتها الزراعية، مما يجعلها أمام معضلة تحقيق أمنها الغذائي الأمر الذي يستوجب تطوير الاستثمار الزراعي وتهيئة المناخ المناسب للمستثمر فيها، ولتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي يحتم على الدول تحريك الطلب عن طريق تشجيع الصناعات الغذائية ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي.[2]

4- سياسات التسويق:

تشكل السياسات التسويقية جزءا من السياسات الزراعية، حيث تلعب سياسات توفير خدمات التسويق من نقل وتخزين وفرز وتعبئة وتمويل الصفقات التجارية وغيرها من وظائف السوق دورا مهما في التنمية الزراعية وفي المنفعة الاقتصادية العائدة على كل من المنتجين والمستهلكين، وتتباين السياسات التسويقية الزراعية من حيث اختلاف الاليات والإجراءات المتبعة في تنفيذها، ولكن السياسات التسويقية تتحد في الأهداف من حيث أنها تسعى جميعا إلى زيادة الكفاءة التسويقية من خلال تحقيق الاستقرار للأسعار وضمان توصيل السلع إلى المستهلك أو مختلف المستلزمات إلى المزارع بأقل تكلفة ممكنة[3]، وبالتالي السعي لاستقرار امدادات السلع والمنتجات الغذائية للمستهلكين والوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي.

---

[1] ناصر مراد، "سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية –حالة الجزائر-" **مجلة جديد الاقتصاد**، العدد 05، ديسمبر 2010، ص 50.

[2] عاتي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 56-57.

[3] فرج الله عائدة بلعقون مسعودة، **دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة 2016-2017 ص 12-13.

5- سياسات التخزين:

تختلف سياسة التخزين من دولة لأخرى حسب حجم الناتج المحلي الزراعي وعليه هناك نوعين من المخزون الغذائي:

المخزون العامل الذي يعتمد هذا المخزون على الواردات لتأمين حاجيات السكان خلال موسم إنتاجي معين، ويتفاوت حجمه من بلد إلى اخر حسب احتياجاتها.

المخزون الاستراتيجي الذي يستخدم للحالات الطارئة كالكوارث الطبيعية، حالات المقاطعة والحصار[1].

وهو ما لاحظناه خلال فترة جائحة كورونا وبعدها الأزمة الروسية الأوكرانية، أين غلقت العديد من الدول مجال التصدير في الكثير من المنتجات الغذائية واللجوء إلى سياسة التخزين.

6- سياسة التجارة الخارجية:

تعرف سياسات التجارة الخارجية بأنها: " تلك الاجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته"، أي أنها الاستراتيجيات التي تنتهجها الدولة في إطار التجارة الخارجية التي تربطها مع دولة معينة أو عدة دول تربطها علاقات تجارية. وتندرج ضمنها سياستين: سياسة الحماية التجارية وسياسة الحرية التجارية.[2] وذلك باتباع سياسة حمائية في بعض السلع وتخفيف القيود على السلع الأخرى التي لا تستطيع إنتاجها محليا.

ثانيا: محددات الطلب على الغذاء:

1- المعدل المرتفع لزيادة عدد السكان:

مما لاشك فيه أن النمو السكاني يعتبر من العوامل المؤثرة في زيادة الطلب على الغذاء، فكلما زاد عدد السكان زاد الطلب على الغذاء لأنه عصب الحياة، وتجدر الإشارة أنه لا يمكن النظر في موضوع النمو السكاني دون التعرض إلى مستويات استهلاك المواد الغذائية في كل دولة على حدى، فهناك ما يقارب 1.5 بليون من الناس في العالم ينتمون إلى طبقة المستهلكين، وعليه فمن الواضح أن الدول النامية لا يمكنها تحمل هذه الزيادة السكانية دون البحث في الميكانيزمات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الغذائي بما

[1] كينه عبد الحفيظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 38

[2] نميش خديجة، "سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، العدد 01 سنة 2022 ص375.

يتناسب مع الطلب المتزايد للسكان، وهذا لا يأتي إلا عن طريق إعادة تركيز وظائف الدولة على القيام بمهمتها الأساسية وتشجيع الإنتاج الغذائي بشقيه النباتي والحيواني[1].

2- الدخل وأسعار الغذاء:

يساهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد حيث أن الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر يعانون من نقص التغذية، لأن القدرة الشرائية لا تسمح لهم باقتناء الحاجات والسلع والغذاء ولكن في حالة زيادة الدخل يتيح للمستهلك زيادة الطلب وتنويع مشترياته.

حيث يتأثر الطلب بأسعار الغذاء الذي يرتبط بدوره وبشكل أساسي بالقدرة الشرائية في الحصول على الغذاء، فارتفاع الأسعار يعني غلاء المعيشة وتكلفتها مما ينتج عنه اختلال العرض والطلب، أي كلما ارتفع السعر نقص الطلب عليها[2].

3- ذوق المستهلك وتوقعاته:

يقوم المستهلك بشراء ما ينسجم مع نظام ذوقه وموقفه من السلع وهذا الأمر يصعب قياسه، لأنه يخضع لمتغير شخصي ويختلف من شخص لآخر وحسب المواقف الذاتية.

أما فيما يخص توقعات المستهلك فكثيرا ما يتوقع هذا الأخير بأن الأسعار سترتفع في الفترة القادمة لمادة ما، فنلاحظ إقبالهم على شرائها حتى لو لم يكن هناك داع لذلك والعكس صحيح [3]

هذا ما لاحظناه في الأيام الماضية في معظم ولايات الجزائر، وتهافت المواطنين على المواد الواسعة الاستهلاك على غرار مادة الزيت والسميد مما تسبب في ندرتها وغلاء فاحش في أسعارها.

المبحث الثاني: مفهوم الصناعات الغذائية.

يحتل قطاع الصناعات الغذائية مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي وذلك لارتباطه بتوفير الاحتياجات الاساسية من الغذاء لسكان العالم، لما يوفره من فائدة والتي تتكامل مع مختلف القطاعات التي له علاقة بها على غرار القطاع الزراعي، الصناعي والخدمي. بالإضافة إلى أهميته على الصعيد الاستراتيجي والأمن الغذائي، وبذلك يزيد من فرص التشغيل ويساهم في الخروج من التبعية الغذائية وتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي بصفة عامة.

---

[1] فوزي عبد الرزاق، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006-2007 ص 26-27.

[2] بلعيدي أوريدة، **دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي لدول السوق المشتركة شرق وجنوب إفريقيا**، مذكرة ماستر، قسم الدراسات الافريقية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2015-2016 ص 19.

[3] شيخاوي سهيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 96-97.

المطلب الأول: الصناعات الغذائية نشأتها وتطورها.

يعبر مفهوم "صناعة" عادة على استخدام المجهود البشري، في إحداث تحويل ميكانيكي أو كيميائي للمواد إلى منتجات جديدة[1]، حيث تعتبر الصناعات الغذائية فرعا من فروع هذه الصناعات التحويلية إذ تعد من القطاعات المهمة التي لها أثر كبير في النمو الصناعي.

أولا: تعريف الصناعات الغذائية Les industries agroalimentaires

تصب مصطلحات الصناعات الزراعية، صناعات الأغذية الزراعية والصناعات الغذائية كلها في نفس المعنى، والتي يُقصد بها ذلك الهيكل الصناعي الذي مدخلاته هي مخرجات القطاع الزراعي والمتمثلة في الإنتاج الزراعي الخام بشقيه النباتي والحيواني، حيث تمر هذه الأخيرة بعدة مراحل والمتمثلة في التخزين والمعالجة والنقل والتوزيع لتصل إلى المستهلك في شكلها النهائي وذلك بعد عمليات الحفظ والتصبير والتكييف[2].

ويمكن تعريفها بأنها: " القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج، وتحويليها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسمها واستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، وتبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية".[3]

أما وزارة الزراعة والمنتجات المصنعة والغابات الفرنسية فقد عرفت الصناعات الغذائية، بأنها تقوم بشكل أساسي على تحويل المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني إلى أغذية ومشروبات للاستهلاك البشري أو الحيواني كالأعلاف على سبيل المثال، ولذلك فهي تقع في سلسلة القيمة بين منتجي أو مستوردي المواد الخام الزراعية وشبكات التوزيع التي تزود السوق الاستهلاكية النهائية[4]

ثانيا: نشأة وتطور الصناعات الغذائية.

بدأ التصنيع الغذائي منذ العصور القديمة على شكل ممارسات فردية لغرض حفظ الغذاء من وقت لآخر كجزء لا يتجزأ من صراع الانسان لأجل البقاء وحفظ الذات، حيث كان يعتمد الإنسان البدائي

---

[1] سليم بوهديل، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية أفاق 2025**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2016-2017 ص 48.

[2] Tebani Amel, **Promotion du secteur des industries agroalimentaires en ALGERIE**, These de doctorat, Faculté des sciences economiques, sciences commerciales et sciences de gestion, universite ALGER 03, 2016-2017 p36.

[3] حاجي أسماء، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة 2009-2017** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة ص 19.

[4] Enjeux et perspectives des industries agroalimentaires face a la volatilité du prix des matières premières , ministre de redressement productif, pipame octobre 2012 p 11.

في تأمين غذائه اليومي على مختلف المصادر المتوفرة حوله كقيامه بصيد الحيوانات أو الاسماك وحصوله على جميع المنتجات النباتية المتواجدة في محيطه[1]، والقيام بتجفيف هذا الغذاء واستخدام الملح لحفظه مدة أطول من الفساد، كتجفيف اللحوم والفواكه كالتين والعنب .

ويعتبر المصريون أول من أدرك عملية انتفاخ العجينة منذ 2600 سنة ق.م، ومارسوا طريقة معينة في إنتاج الخبز لا تختلف في الأساس عن الطرق المتبعة حاليا، كما كان قدماء المصريون أول من استخدم وسائل طحن الحبوب ثم أدخل الرومانيون تحسينات عليها أدت إلى ظهور الرحى التي لا تزال تستعمل إلى يومنا هذا.[2]

وقد كانت طريقة تجفيف الغذاء لحفظه التي كان يستخدمها الإنسان البدائي لا تزال تستخدم حتى سنوات 1775م، حين كان جنود فرنسا يقاتلون في معظم أنحاء أوروبا إلا أن معظم هؤلاء الجنود ومنهم جنود البحرية كانوا يتعرضون إلى أمراض مختلفة نتيجة نقص الأغذية وعدم إمكانية حفظها لمدة طويلة، وقد كان هذا حافزا للحكومة الفرنسية للإعلان سنة 1785م عن جائزة قدرها 13000 فرنكا فرنسيا لمن يتوصل إلى طريقة يمكن استعمالها في تهيئة الغذاء ولا يتسرب إليه الفساد والتلف وبطرق صحية، ولقد تمكن الخباز الفرنسي " نيكولاس أبيرت NICOLAS APPERT " من الحصول على الجائزة عام 1809م بعدما تمكن من حفظ أنواع كثيرة من الأغذية في علب زجاجية كان يطبخ الغذاء فيها ثم يغلقها غلقا محكما فتبقى دون تلف لفترة طويلة[3]، والتي لم يجد لها تفسير علمي في ذلك الوقت ليستطيع بعدها العالم لويس باستور في تفسير هذه العملية واكتشاف طريقة لحفظ الأغذية والتي أطلق عليها اسم "البسترة" والتي ظهرت خلال فترة الحرب الفرنسية، وأما الحرب الاهلية في أمريكا(1861-1865) أدت إلى اكتشاف الحليب المبستر انطلاقا من تفسير ظاهرة الضغط المنخفض، الأمر الذي شكل نقطة انطلاقة أساسية في مجال الصناعات الغذائية تزامنا مع الثورة الصناعية واكتشاف الالة وأنظمة التبريد الميكانيكي، التي تعمل على أساس الضغط أو الامتصاص.[4]

---

[1] سارة ثامر هادي، **محاضرات مبادئ الصناعات الغذائية-المحاضرة الأولى الصناعات الغذائية نشأتها وتطورها وأهميتها**- كلية الزراعة جامعة الأنبار ص 03.

[2] عبد الوهاب عبدات، **و اقع الصناعات الغذائية و افاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011 ص 80.

[3] فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره** ، ص 54-55.

[4] توبة جاد عبد الحق، **أثر البرامج الخماسية على الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019-2020 ص8.

وفي نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م، ظهرت الشركات الغذائية الكبرى التي أصبحت متعددة الجنسيات (Nestlé في سويسرا، Corn Product Company في الو.م.أ، Liebig في ألمانيا....)، والتي صاحبها بعد فترة الحرب العالمية الثانية تطور في هياكل السوق نتيجة تطور المدن وتراكم رأس المال، زيادة الأجور، وتطور الاستهلاك، لتشهد الصناعات الغذائية في هذه الفترة قفزة نوعية مع تكثيف دور الكيمياء وتطوير العتاد الفلاحي، وكذلك توزيع شبكة نقل التبريد، بالإضافة إلى ظهور التوزيع الكبير. ليؤدي بعدها التنوع في المسارات التكنولوجية خلال سنوات السبعينات الماضية إلى تسريع السباق نحو الابتكار في الصناعات الغذائية، ما ساعد ذلك كثافة رأس المال التي تميزت بها هذه الفترة فتضاعفت الانتاجية في أغلب فروع الصناعات الغذائية نتيجة استعمال الآلات والالكترونيات التي قلصت من مدة الانتاج، وفي المقابل تطورت أساليب التخزين والتغليف التي لها دور في جودة المنتوج.[1]

الجدول رقم 01: أكبر عشر شركات صناعات الغذائية في العالم لسنة 2019.

اسم الشركة	حجم المبيعات
شركة Nestlé السويسرية	93.27 مليار دولار
شركة PepsiCo الامريكية	64.66 مليار دولار
شركة Anheuser-Busch البرازيلية البلجيكية	54.62 مليار دولار
شركة JBS البرازيلية	49.78 مليار دولار
شركة Tyson Foods الأمريكية	40.05 مليار دولار
شركة Archer Daniels Midland الأمريكية	64.34 مليار دولار
شركة Mars الأمريكية	35.50 مليار دولار
شركة Cargill الأمريكية	32.50 مليار دولار
شركة Coca-Cola الأمريكية	31.86 مليار دولار
شركة Kraft Heinz الأمريكية	26.26 مليار دولار

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على موقع argaam.com ساعة الدخول 17:19 يوم 09-03-2023.

من خلال الجدول نلاحظ أن شركة Nestlé السويسرية صنفت كأكبر شركة صناعات غذائية في العالم بحجم مبيعات قارب93.27 مليون دولار سنة 2019، وتلتها شركة PEPSICO الأمريكية بحجم

[1] قش فائزة، "توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية"، **مجلة دراسات اقتصادية**، م 06 العدد01 جوان 2019 ص 143.

مبيعات بلغ 64.66 مليون دولار، وجاءت شركة Archer Daniels Midland الأمريكية في المرتبة الثالثة بحجم مبيعات قدر ب 64.34 مليار دولار خلال نفس السنة.

يعتبر القطاع الغذائي في العالم بمثابة هيكل ثنائي فمن جهة يوجد تعايش بين الشركات المتعددة الجنسيات والتي تسيطر على الانتاج والتوزيع، ومن جهة أخرى تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة وفي الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية ، وتمثل الشركات الكبرى ما نسبته 3.5% من مجموع المؤسسات الغذائية في العالم وتحتل 85% من حصة السوق، في حين تمثل نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 88% من مجموع المؤسسات إلا أن حصتها في السوق أقل من 3%.[1]

المطلب الثاني: أسس الصناعات الغذائية.

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من أبرز القطاعات التي تحتل أهمية اقتصادية واجتماعية في اقتصاديات الدول، انطلاقا من مجموعة الوظائف التي تقوم بها وتهدف من خلالها إلى تحقيق الأمن الغذائي.

أولا: أهمية الصناعات الغذائية

يعد قطاع الصناعات الغذائية من أهم القطاعات في اقتصاد كل دولة نظرا لارتباطه بتوفير الغذاء للسكان وتغطية الحاجات المحلية من الاستهلاك الغذائي، فهو بذلك يحتل أهمية كبيرة سواءً على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي ويمكن توضيح هذه الأهمية في النقاط التالية:

- تحويل المواد الغذائية السريعة التلف إلى مواد أكثر ثباتا فيمكن حفظ بعضها عدة أيام أو أسابيع والبعض الاخر لبضعة أشهر أو لفترة سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة، ويمكن بهذه الطريقة جعل الغذاء متوفرا طول السنة والاستفادة من المحفوظ منه بالتعليب أو التجميد أو التجفيف في مواسم تناقص الانتاج بسبب العوامل الطبيعية أو غيرها.
- تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للخامات الغذائية فتحول دون هبوط أثمانها في مواسم زيادة إنتاجها إلى حد ربما لا يشجع على إنتاجها، كما أنها توفرها في مواسم تناقص إنتاجها حتى لا تضطر المستهلك لدفع أثمان مرتفعة جدا عن أثمانها وهي طازجة.[2]

[1] قش فائزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 146

[2] ماجد ابو الناجي الشرقاوي، "رؤية استراتيجية لتفعيل دور اقتصاد المعرفة في النهوض بقطاع الصناعات الغذائية في مصر"، **مجلة روح القوانين**، العدد 89، يناير 2019 ص 671-672.

- تساهم مؤسسات الصناعات الغذائية في استمرار عمليات التشغيل، حيث تستقطب هذه المؤسسات أعداد كبيرة من اليد العاملة الدائمة أو المؤقتة، وتزداد عمليات التوظيف كلما اتسم الموسم الزراعي بالنجاح وبالتالي تزداد عمليات النقل والتخزين والتجميع للمحاصيل الزراعية، كما تزداد عمليات الحفظ والتكييف المعالج لضمان محافظة المنتجات الزراعية على قيمتها الغذائية إلى حين الحاجة إليها.
- تتأثر بعض المحاصيل الزراعية بالتقلبات البيئية المناخية، فهي بين الزيادة والنقصان، مما يجعل اشباع رغبات المستهلكين صعبة نوعا ما، وهنا تتدخل الصناعة التحويلية لمعالجة هذه المشكلة من خلال ادارة عمليات العرض عن طريق تسيير المخزون أو اللجوء الى الاستيراد.[1]
- يتميز القطاع الزراعي بارتباطه مع القطاع الصناعي في العديد من الروابط المباشرة والغير مباشرة، حيث يعتبر أحد مصادر مستلزمات الإنتاج الرئيسية للكثير من القطاعات الصناعية، ويعتبر التصنيع الزراعي أحد أهم مكونات الصناعة لفوائده الاقتصادية العديدة، والتي تساهم في تحقيق قيمة مضافة ملموسة ومنفعة حقيقية للاقتصاد.
- قيام صناعات أخرى تكميلية لتصنيع الغذاء مثل صناعة العبوات، والاستفادة من المخلفات في منتجات عالية القيمة مثل انتاج: الخل والخميرة من التمور الغير قابلة للتسويق، أو مخلفات صناعة الدبس والصناعات القائمة على مخلفات صناعة السكر...الخ.
- نمو الصناعات الغذائية في الريف يقلل النزوح إلى المدن ويرفع المستوى المعيشي للسكان.[2]

ثانيا: وظائف الصناعات الغذائية

تقوم الصناعات الغذائية بعدة وظائف مهمة من بينها:[3]

أ- وظيفة السلامة الغذائية:

تهدف الصناعات الغذائية إلى تزويد المستهلك بمنتوجات غذائية صحية سليمة ومغذية خالية من الجراثيم، وتزود جسمه بمجموعة من الفيتامينات.

ب- وظيفة الحفظ أو التخزين:

[1] حاجي أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص 34

[2] بن كاشر محي الدين، **الانتاج الزراعي ودوره في دعم الصناعات الغذائية في الجزائر خلال فترة 2014-2018**، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة201-2022 ص 28-29.

[3] لطرش ذهبية، غراب رزيقة، "مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد 09 ديسمبر 2015 ص 419.

تتأثر مختلف المنتجات الغذائية عند بقائها على حالتها الطبيعية بمختلف العوامل المناخية التي تؤدي إلى تلفها وتغيير خصائصها الفيزيائية والكيميائية من لون ورائحة، وللحفاظ على خصائص المنتجات الزراعية مدة أطول ولضمان عدم إضرارها بصحة المستهلك تم تطوير العديد من التقنيات مثل التجفيف والتمليح والتغليف والتبريد وغيرها، ونظرا لأهمية هذه العملية تعنى المؤسسات في هذا الفرع بعملية التغليف الجيد للأغذية وانتقاء مواد التغليف الجيدة التي تسمح بتخزين المنتج لفترة أطول.

ت- مراعاة القدرة الشرائية:

يهدف قطاع الصناعات الغذائية إلى تغطية حاجات المستهلك من الغذاء، وذلك من خلال تسويق منتجات غذائية وبأسعار معقولة تدخل ضمن قدرته الشرائية، وتستطيع موازنة البيت استيعاب نفقات اقتنائها.

ث- وظيفة الملائمة للاستخدام:

من خلال توفير الأغذية الجاهزة أو سريعة وسهلة الإعداد، والتي أصبحت ضرورة ملحة يفرضها الواقع خاصة مع تزايد ظاهرة المرأة العاملة، والعزوبية والعائلة المصغرة.

ثالثا: أقسام الصناعات الغذائية

يمكن تقسيم الصناعات الغذائية إلى عدة أنواع حسب معايير مختلفة، إذ يمكن تقسيمها حسب الغرض منها إلى:

أ- الصناعات الغذائية الحفظية مثل صناعة الحليب والتبريد، والتجميد، والتجفيف وغيرها.

ب- صناعات غذائية تحويلية مثل صناعة السكر، الزيوت، الحليب وغيرها.

كما يمكن تقسيمها حسب حجم الصناعة إلى:

1. صناعات صغرى: وهي تلك الصناعات التي تتم بواسطة عدد محدود من العمال، ويطلق على المؤسسات التي تنشط بحجمها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. صناعات كبرى: هي تلك الصناعات التي يستخدم فيها عدد كبير من العمال، مع استخدام الآلات الصغيرة والكبيرة في كل مراحل التصنيع مثل مصانع التعليب والسكر.[1]

رابعا: موقع الصناعات الغذائية من أنماط التصنيع

إن الحديث عن أنماط التصنيع يجرنا إلى الحديث عن استراتيجية التصنيع، والتي يمكن أن نتطرق لها من خلال ثلاث زوايا مختلفة:

[1] منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، "تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر"، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد 21/ العدد 01 (2021) ص 683-684-685-686.

1- من زاوية الملكية:

وهي تلك الصناعات القائمة على أساس القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال قيام الدولة بتوجيه القطاع العام نحو الصناعات الواجب الاستثمار فيها، أو دفع القطاع الخاص للقيام باستثمارات في قطاعات مختلفة.

2- من زاوية الهدف من التصنيع:

بمعنى تحديد الهدف من التصنيع إما هو التصدير أو العمل على إحلال الواردات محل السلع المستوردة، والتي تشمل السلع الاستهلاكية مثل الصناعات الغذائية، أو صناعة الخشب والجلد وغيرها وذلك من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتخفيف من التبعية للخارج.

3- من زاوية نوع الصناعة:

وذلك من خلال التركيز على نوع الصناعة والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع الصناعة الثقيلة والخفيفة والصغيرة.[1]

أ- الصناعات الثقيلة:

تشمل السلع الانتاجية وسلع الاستهلاك المعمرة والمتطورة والورق والكيمياويات ومنتجات البترول والمنتجات التعدينية غير المعدنية والمعادن الاساسية ومنتجاتها، وساد هذا النمط في القرن العشرين وذلك اعتقادا من الدول أن هذا النمط يؤدي إلى النمو الاقتصادي على عكس الصناعات الخفيفة.

ب- الصناعات الخفيفة:

تشمل السلع الاستهلاكية وهي الأنسب بالنسبة للبلدان ذات الأسواق الصغيرة والتي تفتقر إلى القدر الكافي من الموارد، وبالتالي فإن توسيع نشاط الصناعات الخفيفة كثيرا ما يعبر عن التوجه نحو التصنيع المعوض عن الاستيراد والذي ينتشر كثيرا في الدول النامية.

ت- الصناعات الصغيرة:

تتركز أساسا في الصناعات الاستهلاكية مثل السلع الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والأثاث والخشب، ويتركز معظمها في النشاط الانتاجي للقطاع الخاص حيث أن تطورها يمثل سياسة مناسبة للتقليل من اثار تقلبات الاسعار ويساهم في استيعاب العمالة العاطلة.[2]

[1] فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

[2] عبد الوهاب عبدات، **مرجع سبق ذكره** ، ص 13-14.

وفي هذا النوع من الصناعات تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر الصناعات الغذائية من بين هذه الصناعات التي تنشط فيها بصفة أساسية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه لا يمكن التطرق إلى واقع الصناعات الغذائية في الجزائر دون التطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يعرفها المشرع الجزائري كما يلي:

المؤسسة الصغيرة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا ورقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دينار جزائري، ومجموع ميزانيتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دينار جزائري.

المؤسسة المصغرة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دينار جزائري، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دينار جزائري.

المؤسسة المتوسطة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار جزائري و2 مليار دينار جزائري، ومجموع ميزانيتها السنوية محصور بين 100 مليون دينار جزائري و500 مليون دينار جزائري.[1]

الجدول رقم 02 : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعيار	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	من 01 إلى 09 اشخاص	من 10 إلى 49 شخص	من 50 إلى 250 شخص
رقم الأعمال	اقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 400 مليون دج	من 400 مليون إلى 04 مليار دج
الحصيلة السنوية	لا يتجاوز 20 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج	من 200 مليون إلى مليار دج

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الصناعة الجزائرية www.industrie.gov.dz. يوم 2023/03/29، الساعة:14:13.

يمثل هذا الجدول تصنيف وزارة الصناعة الجزائرية، للمؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة وفقا لمعايير عدد العمال ورقم الأعمال بالإضافة إلى الحصيلة السنوية.

[1] الموقع الرسمي لوزارة الصناعة الجزائرية **www.industrie.gov.dz** . يوم 2023/03/29، الساعة:14:13.

المطلب الثالث: دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي.

يشكل قطاع الصناعة الغذائية القاطرة الأمامية للنهوض باقتصاد أي دولة، حيث تعتبر الصناعات الغذائية في الدول التي تتمتع بوفرة الانتاج الزراعي فرعا مهما يسمح بتحويل فائض الانتاج الزراعي في مواسم الوفرة إلى مواسم الندرة، لضمان استمرارية توفير المواد الغذائية وضمان استقرار أسعارها، وعليه تلعب الصناعات الغذائية دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مساهمتها في الانتاج الغذائي، ويتم ذلك من خلال زيادة المخرجات الغذائية والتي تساعد على سد الحاجات الغذائية وفي حال تصدير الفائض فهو يوفر نقدا أجنبيا لتغطية الواردات، هذا من جهة ومن جهة أخرى إن اقامة مشروعات جديدة تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتوفر دخول للأفراد تساهم في تغطية حاجاتهم الغذائية.

لذلك فإن توفير الغذاء للمواطنين بأسعار تناسب دخولهم يعتبر من أهم دواعي تحقيق الأمن في المجتمع ومؤشرا للعلاقة الايجابية بين الحكومات ومواطنيها، حيث تزداد في الوقت الراهن أهمية الأمن الغذائي كمدخل للأمن الانساني يوما بعد يوم.[1] خاصة مع الظروف التي عاشها ويعيشها العالم مؤخرا بعد فترة جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، أين أصبح الغذاء واستقرار إمداداته مرتبطا بسياسات بعض الدول وورقة رابحة لها لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة.

كما أكدت دراسة لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO أن المنتجات الغذائية تساهم في تعزيز الأمن الغذائي من خلال:[2]

1. تخفيض خسائر ما بعد عمليات الحصاد والتي تصل في الحبوب إلى 30% و50% في الجذور و*الدرنات و70% في الفواكه والخضر.
2. تمديد مدة حياة المنتوج وتسهيل وصوله إلى المناطق الريفية التي يتمركز فيها السكان.
3. إضافة قيمة للسلع وبذلك ترتفع الدخول ويتم خلق فرص عمل إضافية على مدى سلسلة الغذاء من الانتاج الى الاستهلاك.
4. تحسين نوعية وجودة المنتجات وسلامتها نظرا لالتزامها بالمعايير ومواصفات الانتاج العالمية مثل *أنظمة الهاسب HACCP، والتي هي عبارة عن أنظمة تضمن سلامة المنتج من المخاطر المختلفة.

[1] حمودة أم الخير، بيرش أحمد، "الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي"، **مجلة دفاتر اقتصادية**، المجلد10 العدد 01 (2019) ص 193.

*الدرنات هي إحدى أنواع التكاثر الخضري الطبيعي، هي عبارة عن انتفاخ ينمو عند الجذر أو الساق بسبب تخزين المواد الغذائية مما يؤدي إلى ظهور نبتة جديدة لها ساق وأوراق علوية وجذور سفلية ومن الأمثلة على النباتات التي تتكاثر بالدرنات البطاطا.

[2] لطرش ذهبية، غراب رزيقة ، **مرجع سبق ذكره**، ص 418-419.

وقد خلص تقرير التنمية الدولي لسنة 2008، إلى ضرورة الاهتمام بالتصنيع الغذائي والاستثمار فيه نظرا للتأثيرات الجوهرية المتعددة الناتجة عن ذلك كونها " تولد الطلب على المنتجات الزراعية والمدخلات والخدمات المرتبطة بها، وتخلق فرص عمل وتعزز المداخيل وتساهم في اضافة القيمة وتزويد موارد القطاع العام وامكانية الوصول إلى الأسواق، ويمكن تسييرها بصغار المساهمين الزراعيين".

وعليه يمكن لقطاع الصناعات الغذائية بالمفهوم الذي حددناه سابقا أن يساهم في تحقيق الأمن أو تحسينه من عدة مداخل من بينها:

أولا: ركائز مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي.

تعتبر ركائز الصناعة الغذائية من أهم النقاط التي يمكن الاعتماد عليها لقياس فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي من أبرزها ما يلي:

1- توفير المواد الأولية:

تعد المادة الأولية من متطلبات قيام الصناعات الغذائية وضمان استمراريتها عبر إمدادها بالمواد الأولية اللازمة، وعليه يستوجب توفير المحاصيل الزراعية الموجهة للتحويل على المدى الطويل وهذا بدوره، يستوجب تطوير القطاع الزراعي من خلال استعمال التكنولوجيا، العتاد الفلاحي، الأسمدة، والبذور الجيدة، وفي حال عدم توفر هذه الشروط فإن مستقبل هذه الصناعات سيبقى مرهونا بالإمدادات الخارجية عبر استيراد المواد الأولية وبالتالي سوف يؤثر على مسار تطورها.

2- استعمال التكنولوجيا:

يمثل استعمال المؤهلات التقنية والتكنولوجيا في مجال الصناعات التحويلية أداة جد مهمة في تطور وبقاء المؤسسة الصناعية، بالنظر لدور المنافسة في إقصاء وإفلاس العديد من المؤسسات التي لا تزال تعتمد على طرق إنتاج قديمة أو غير متطورة، على اعتبار أن عامل الوقت أو السرعة في عملية الإنتاج ميزة أساسية تؤمن توفير السلع في الوقت اللازم وبالكمية اللازمة.[1]

3- اليد العاملة المؤهلة:

عامل اخر يساهم في تطوير الصناعات الغذائية ألا وهو الموارد البشرية المحلية خاصة مع تأهيل اليد العاملة والكوادر المناسبة لاستعمال التكنولوجيات الموجهة لقطاع ما، وزيادة مهارة المتخصصين وتعليم المهندسين وتوجيه الباحثين من أجل الاستغلال الأمثل للقطاع، وبالتالي فإن كفاءة وخبرة المورد

[1] يعقوب تواتي، "مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية والأمن الغذائي في الجزائر"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد06 العدد 01 السنة (2022) ص 655.

البشري ستساهم بشكل كبير في زيادة إنتاج قطاع الصناعات الغذائية وزيادة معدل تغطية الحاجات الغذائية من الاستهلاك، ومنه المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

4- البحث عن الأسواق الداخلية والخارجية:

بعد مرور المنتوجات الغذائية بجميع المراحل لكي تخرج في شكلها النهائي تأتي مرحلة تصفية المنتوجات التي تستجيب لعادات السوق المحلي، وأي هذه المنتوجات التي تستطيع أن تجد مكانة في الأسواق الدولية خاصة في ظل المنافسة الدولية، الأمر الذي يفرض وضع نظام لرقابة جودة هذه المنتوجات على سبيل المثال سن قوانين على مستوى إنتاج وتوزيع المواد الغذائية.[1]

5- الاستثمار:

إن القدرة على جلب الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية وتوفير المناخ الملائم لها، يعتبر من المؤشرات التي تدل على تحقيق المردودية والفعالية الاقتصادية اللازمة وذلك من أجل القدرة على مواجهة التحديات التي ستواجه مؤسسات الصناعات الغذائية مستقبلا الأمر، الذي يستوجب تقديم التسهيلات اللازمة والقضاء على التحديات والعقبات للاستثمار في القطاع، حتى لا يتم اللجوء بعد ذلك لتصدير الفائض من المنتوج الزراعي الخام تعويضا لذلك العجز وإعادة استيراد المنتوج المصنع بضعف ثمنه في وضعيته الخام، وتبقى بعد ذلك الدولة رهينة الأسواق الدولية وفي تبعية دائمة لها.[2]

ثانيا: تشجيع إنتاج المحاصيل الغذائية والحد من الهجرة الريفية:

باعتبار أن المنتجات الزراعية الغذائية تشكل المصدر الرئيسي لمدخلات الصناعات الغذائية فإن نمو هذه الأخيرة وازدهارها يؤدي إلى زيادة طلبها على المنتجات الزراعية، مما يشجع على زيادة إنتاجها، كون أن وجود مصانع تستقبل هذه المنتجات الزراعية لتحويلها إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك يقدم ضمانات للمزارعين بوجود منافذ لتصريف منتجاتهم، فلا يخشون كسادها خاصة في المواسم التي تتميز بوفرة الإنتاج مما يشجعهم على مواصلة الإنتاج، وهنا تجدر الإشارة إلى عدم وجود مصانع بأعداد كافية لتصبير الطماطم على سبيل المثال وضعف الطاقة التحويلية للموجود منها يتسبب سنويا في ضياع ألاف الأطنان من منتوج الطماطم الطازج خلال موسم الجني(الصيف) في كل من منطقة أدرار وسهل عنابة المشهورين بوفرة هذا المنتوج، لتبقى الجزائر في تبعية للأسواق الدولية في فرع الطماطم المصبرة والتي تستوردها من تركيا وإيطاليا وإسبانيا لتلبية الطلب الوطني عليها.

---

[1] قش فائزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 157-158.

[2] زرقين عبود، فوزي عبد الرزاق، "إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر"، **مجلة البحوث الاقتصادية والعالمية**، العدد 01 جوان 2014 ص 171.

كما أن خصائص وحدات إنتاج الصناعات الغذائية تسمح بإقامة الكثير منها في المناطق الريفية بالقرب من مراكز الإنتاج، مما يوفر فرص عمل إضافية تسمح بالتغلب على الطابع الموسمي للعمل في النشاطات الزراعية، وبالتالي الحد من تيار الهجرة من الريف إلى المدينة.[1]

ثالثا: تجارب دولية نجحت في النهوض بقطاع الصناعات الغذائية وزيادة الإنتاج الغذائي.

تعتبر مسألة الأمن الغذائي وتأمين الغذاء من أهم المشكلات الرئيسية التي تحتل الصدارة في أجندة وسياسات مسؤولي الكثير من الدول، لتحظى التنمية الزراعية بالأولوية عند معظم هذه الدول كسبيل للتغلب على الاحتياجات الغذائية المتزايدة، ومن بين هذه الدول التي كانت مرشحة لمجاعات بسبب حجم سكانها " كالهند والصين"، حيث أدركتا الخطر واتجهتا إلى زيادة الإنتاج الغذائي ونجحتا في تحقيق الاكتفاء الذاتي بل انتقلتا من الاستيراد إلى التصدير. وهذا ليس عن طريق تحسين الإنتاج الزراعي فحسب بل عن طريق دعم الصناعات الغذائية، حيث أصبحت تدخل ضمن الاستراتيجية الحديثة للتصنيع والمتمثلة في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك القضاء على الاختلالات الموجودة على مستوى حاجيات السكان من السلع الغذائية، وهو ما عملت به كل من اليابان والصين والهند في تطوير هذه المؤسسات وجعلها رائدة من خلال التحفيزات المقدمة وكذلك وضعها ضمن الخطط التنموية التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الزراعية وتحويلها إلى سلع غذائية نظرا للأهمية التي تحظى بها، حيث حددت هذه الدول أربعة أهداف يمكن تحقيقها من الصناعات الغذائية وهي:

1. المحافظة على فائض الانتاج الزراعي والحيواني.
2. استقرار السلع الغذائية.
3. تحقيق الأمن الغذائي للسكان.
4. زيادة القيمة الاقتصادية للإنتاج الزراعي.[2]

نستنج مما سبق أن الكثير من الدول ومن ضمنها الدول العربية من بينها الجزائر، تمتلك المقومات الكافية للنهوض بقطاع الصناعات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي من مواد خام زراعية وحيوانية ومائية، ليبقى الحاجز الوحيد هو تطوير اليات العمل وتجهيزات الإنتاج وانتهاج سياسات فعالة تمكن من تحقيق الأهداف المنشودة.

[1] رابح زبيري، "دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي"، **مجلة جديد الاقتصاد**، العدد 05 ديسمبر 2010 ص 88.

[2] فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 69-70.

المبحث الثالث: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى.

إن مفهوم العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية يرتكز إلى تحليل العالم الاقتصادي فاسيلي ليونتييف **Wassily Leonteif**، الذي قام بتطوير إطار تحليلي يعتمد على ما يعرف بتحليل المدخلات والمخرجات، حيث تصور جداول مدخلات ومخرجات العملية المعقدة للإنتاج، وكيف أن ناتج قطاع ما هو الا مدخلات لقطاعات أخرى، ويصور هذا التمثيل كيفية استعمال السلع والخدمات في توليد الدخل والقيمة المضافة داخل القطاعات المختلفة، إذن جداول المدخلات والمخرجات تصف تدفق السلع والخدمات بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الاقليمي أو الوطني، وتحاول تمثيل العلاقات بين صناعة معينة وصناعات أخرى، أو قطاع معين بالقطاعات الأخرى.[1]

يعمل قطاع الصناعات الغذائية في حلقة إنتاجية تربطه بالعديد من القطاعات الأخرى مثل القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، والقطاع الخدماتي، فقد تكون مخرجاته هي مدخلات قطاع اخر مثلما هو الحال بالنسبة للقطاع الخدماتي، وقد تكون مدخلاته هي مخرجات قطاع اخر على سبيل المثال القطاع الفلاحي وهو ما يسمى بالتشابك القطاعي هذا ما سيندرج ضمن هذا المبحث بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الفلاحي.

تعتبر مخرجات القطاع الفلاحي والمتمثلة في المنتوجات الفلاحية بشقيها النباتي أو الحيواني، مجمل المدخلات الأساسية التي يعتمد عليها قطاع الصناعات الغذائية والتي تحتل مكانه هامة في الإنتاج الصناعي الغذائي، وعليه تساهم الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من جهة بتوفير المواد الخام والتي تقوم عليها الصناعة ومن جهة أخرى توفير المواد الغذائية للسكان في مختلف البيئات والظروف، ومنه فالتنمية الاقتصادية تؤدي ارتفاع المداخيل عند الأفراد، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية ويعتبر القطاع الفلاحي المصدر الرئيسي لتوفير المواد الغذائية الضرورية.

كما تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق للسلع الصناعية، حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية من المكائن والآلات والأسمدة الكيمياوية والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية، وفي نفس الوقت تحتاج الصناعة للمنتجات الأولية التي تتطلب عملية تصنيع كالصناعات الغذائية، وهذا يعني أن قطاع

[1] بوليلة وئام، **تقدير العلاقة الديناميكية بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة(1980-2019)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2020-2021 ص03.

الزراعة مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع الصناعة وبالخصوص الصناعة الغذائية والتي لا يمكن أن تشتغل دون الحصول على الخامات الأولية من القطاع الزراعي.[1]

ومما سبق تجدر الإشارة إلى مفهوم التسويق الزراعي والذي من وظائفه الأساسية تسهيل عملية التدفق وكل الخدمات المرتبطة بها كالصناعات الغذائية، من المنتج الأول أي المزارع إلى المستهلك النهائي، ومنه فالتسويق الزراعي مؤثر مهم في الاقتصاد وأحد أهم الفروع التي تشكل اهتمامات القوانين الاقتصادية والذي زاد الاهتمام به خصوصا في سوق الصناعات الغذائية.[2]

أولا: مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي.

تتمثل مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي بشكل أساسي في الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي أو الحيواني، بالإضافة إلى مواد أخرى يمكن إضافتها إليها.

أ- الفرع النباتي:

- **الحبوب:**

تعتبر الحبوب من أهم مدخلات الصناعات الغذائية وتتمثل بدرجة كبيرة في القمح الصلب والذرة والأرز، حيث تحتل هذه الحبوب نسبة استهلاك واسعة في العالم وخاصة في دول العالم الثالث هذا من جهة ومن جهة أخرى، هي تعتبر المادة الأولية للعديد من الصناعات الغذائية الواسعة الاستهلاك في العالم غرار مادتي السميد والطحين، حيث لا يمكن استهلاكها مباشرة من طرف الإنسان بل تمر من الحقل إلى المصنع للحصول على سلع غذائية مصنعة ونصف مصنعة، على سبيل المثال مادة الخبز الذي هو العنصر الأساس في الاستهلاك عبر العالم.

- **الفواكه:**

تمثل الحمضيات إحدى المواد الأولية التي تمون بها المصانع الغذائية كمادة خام لتحول عن طريق التصنيع إلى سلع جاهزة للاستهلاك، وتتميز بمحافظتها على القيمة الغذائية لفترة أطول والإيجابي في هذه النقطة هو أن المصانع الغذائية تمتص الفائض عن الاستهلاك الطازج وتحويله إلى سلع غذائية يمكن

[1] بولحفة عبد الله، غمراني صالح، **واقع الصناعات الغذائية في الجزائر بين الاستيراد والتصدير خلال الفترة (1980-2012)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2018-2019 ص 13-14.

[2] بن تفات عبد الحق، "دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية"، **مجلة الباحث** عدد09 سنة 2011 ص 184-185.

نقلها إلى أبعد مكان ممكن، فعلى سبيل المثال في موسم إنتاج الحمضيات تستغل المصانع الفائض من المنتوج لتكريره إلى عصائر وتسويقه كمنتج مصنع.[1]

- **الخضر:**

تساهم الخضر كمادة أولية في تزويد المصانع الغذائية سواءً عن طريق تعليبها أو حفظها كما هو الحال بالنسبة للبطاطا والبصل والطماطم، مما يسهل نقلها أو حفظها فمثلا الطماطم يتم ذلك عن طريق تحويلها إلى مصبرات صالحة للاستعمال فترة طويلة من الزمن.

- **منتجات أخرى:**

تعتبر بعض المنتجات كعباد الشمس وبذور الزيتون ونبات السمسم وبذور القطن مهمة في تزويد المصانع الغذائية، لاستخراج الزيوت بشتى أنواعها كالسمن النباتي والزيوت النباتية وهي السلع ذات الاستهلاك الواسع والتي لها قيمة اقتصادية كبيرة، نظرا إلى السعر الذي تعرفه هذه المواد في السوق الدولية للمواد الغذائية.[2]

ويتفرع من استخراج الزيوت وتكريرها بعض الصناعات الهامة مثل هدرجة الزيوت لإنتاج المسلي الصناعي و"المرجين"، بالإضافة إلى صناعة صابون الغسيل، وتتميز صناعة الزيوت ومشتقاتها بأنها تولد درجة كبيرة من علاقات التشابك بينها وبين بقية الصناعات، حيث تعتمد صناعة الزيوت على المحاصيل الزيتية التي ينتجها القطاع الزراعي، كما تعتمد صناعة الأعلاف على مخرجات صناعات الزيوت والدهون، فالقطاع الفلاحي يقدم لقطاع الصناعات الغذائية جل المواد الأولية التي تحتاجها.[3]

ب- الفرع الحيواني:

- **الألبان:**

تعد الألبان من المواد الأولية التي تزود بها المصانع الغذائية والتي يتم استخراج منها سلع ذات قيمة غذائية مهمة في حياة الفرد، حيث تطورت هذه الصناعة وأصبحت تعطي من هذه المادة الخام أنواعا كثيرة من السلع الغذائية التي يتم تجفيفها أو حفظها ويمكن نقلها من قارة إلى قارة أخرى مع المحافظة على قيمتها الغذائية، ومن بين السلع الغذائية التي يتم تصنيعها من الألبان نذكر منتوجات الياهورت والأجبان باختلاف أنواعها.

---

[1] روميساء مرواني، **مؤسسات الصناعات الغذائية و أثرها في ترقية التجارة الخارجية الو اقع والمأمول دراسة حالة الجز ائر**، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2019-2020 ص 14.

[2] بن كاشر محي الدين، خروبي نسيم، **مرجع سبق ذكره** ص 31.

[3] عبد الوهاب عبدات، **مرجع سبق ذكره**، ص 105.

- **اللحوم:**

تجعل الصناعات الغذائية من منتوجات لحوم الحيوانات صالحة للاستهلاك فترة زمنية طويلة، عن طريق تجفيفها وتعليبها مما يسهل عملية نقلها عبر مسافات طويلة دون أن تتعرض للتلف والفساد.[1]

- **الأسماك:**

إن الأسماك من أهم المواد الأولية التي تزود المصانع الغذائية عن طريق تحويلها إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك كالسردين مثلا ، حيث هناك بعض الدول العربية ذات موارد سمكية هائلة، جعلتها تكون رائدة في السردين من بينها نجد: المغرب وموريتانيا، كما تعتبر الأسماك في الوقت الحاضر من المصادر الهامة التي يعتمد عليها في تصنيع العلف الحيواني وهذا عن طريق تصنيع مسحوق أو دقيق السمك لتغذية الحيوانات والدواجن هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج نظرا إلى ارتفاع قيمته الغذائية بالمقارنة مع مصادر البروتين التي تستعمل في تغذية الحيوانات والدواجن.[2]

- **منتوجات أخرى:**

يعتبر عنصر الماء من العناصر الأساسية التي تشكل عصب الحياة في معامل التصنيع الغذائي، وأهميته تأتي في الدرجة الثانية بعد المواد الخام الزراعية، فهو مصدر القطاعين الزراعي والصناعي في التشغيل، حيث تعددت استعمالات الماء فهو وسيلة لتنظيف المواد الخام الزراعية والأدوات والآلات قبل وبعد عملية التصنيع، كما انه يضاف ليكون جزءا مهما من مكونات الغذاء، مثل ما هو الحال في صناعة المشروبات الغازية، ويستعمل كذلك لتبريد العلب أثناء عمليات التصنيع كعملية التقشير بالبخار ولنقل الفضلات خارج معامل التصنيع.

يعتبر عنصر الماء من المعوقات الأساسية للصناعة الغذائية وبالخصوص في الدول العربية، حيث تقع حوالي 80% من المساحة الكلية للوطن العربي في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة، التي تتسم بسقوط متذبذب للأمطار على مدار السنة وبالتغير من سنة إلى أخرى.[3]

ثانيا: مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الفلاحي.

يستفيد القطاع الفلاحي كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى من مخرجات الصناعات الغذائية، التي تتمثل سواءً في السلع الغذائية المصنعة أو نصف المصنعة الموجهة إلى القوى العاملة في القطاع الفلاحي، أو في السلع التي توجه إلى الحيوانات على شكل أعلاف ومواد يصنعها قطاع الصناعات

[1] روميساء مرواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 14-15.

[2] بن كاشر محي الدين، خروبي نسيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[3] عبد الوهاب عبدات، **مرجع سبق ذكره**، ص106.

الغذائية. والجدير بالإشارة عند الحديث عن العلاقة بين الصناعة الغذائية والزراعة أن سوق الصناعة الغذائية يتأثر بالزراعة وذلك من خلال ما يلي:

من جانب الطلب كلما ارتفع سعر السلع الغذائية زادت القوة الشرائية الزراعية، ومن جانب اخر فإن علاقة التأثير والتأثر بين أسعار السلع الزراعية والسلع الغذائية، لها تأثير مباشر أيضا للطلب على منتجات الصناعة الغذائية، وهو ما يؤدي إلى إيجاد نموذج توازني بين الطلب والعرض في كل قطاع.[1]

المطلب الثاني: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي.

عرفت الصناعات الغذائية حدوث تغييرات هامة وجذرية على مستوى بنيتها وذلك بفعل التطور الصناعي الذي شهدته البشرية في العقود الأخيرة، الأمر الذي مكن الصناعات الغذائية من استعمال أحدث ما أنتجته الصناعات الهندسية والإلكترونية والكيميائية، وقد ساهم هذا التطور في رفع كفاءة الصناعات الغذائية في إنتاج أغذية أكثر أمانا وسلامة وأقل تلوثا، وكذلك تمكنها من تقليل الفاقد في القيمة الغذائية ورفع المنتجات النهائية.

ففي الوقت الحاضر أصبحت الصناعات الغذائية تعتمد اعتمادا كليا، على ما أنتجته مصانع الحديد والصلب من أجهزة ومعدات واليات مثل خطوط تصنيع الصلب، وأجهزة البسترة والتعقيم، والطرد المركزي وخزانات المعايرة والتبريد، والات الطحن وغيرها، كما تعتمد على الصناعات الكيمياوية في توفير احتياجاتها من المضافات، مثل النكهات والفيتامينات والأصباغ والمواد الحافظة كمضادات الأحياء الدقيقة، مانعات الأكسدة ومثبتات الألوان وغيرها، غير أن هذا القطاع في البلدان النامية لا يزال يعتمد بصفة شبه كلية على استيراد حاجياته من هذه السلع من الخارج، فكل خطوط التصنيع تقريبا تستورد من الخارج كما يتم استيراد معظم المواد الكيمياوية المستعملة في التجفيف، إضافة إلى الأحماض العضوية والأصباغ والفيتامينات.[2]

وعليه تعد الصناعات الغذائية من أوسع الصناعات التحويلية في العالم وهي بمفهومها الواسع لا تشمل فقط تصنيع المواد الغذائية الخام، بل تشمل صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها، إن كانت هي نفسها ليست صناعات غذائية كصناعة مواد التعبئة والتغليف ومكائن التصنيع والمواد الكيميائية.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات الأساسية بالنسبة للصناعات التحويلية نظرا إلى الحجم الكبير الذي تشغله ضمن هذه الصناعات وهو ما اتجهت إليه

[1] حاجي أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

[2] عاتي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

الدول العربية في بداية الثمانينات إلى غاية نهاية التسعينات من القرن العشرين، وهذا بانتهاج سياسة إحلال الواردات. وقد بدأ التصنيع في هذه الدول أساسا بصناعة النسيج وذلك لاستخدام القطن المنتج محليا خاصة في جمهورية مصر وسوريا والسودان، ثم بدأت صناعة الأغذية وخاصة تعليب الخضر والفواكه بالسعودية ثم صناعة المشروبات الغازية والتي بدأت في المملكة العربية السعودية وسوريا وبعض دول المجلس الخليجي، وتنشط الصناعات الغذائية في الدول العربية بالدرجة الأولى في مجال السكر (من الشمندر وقصب السكر).[1]

أولا: مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الصناعي.

تعتبر الآلات والمعدات والمواد الكيمياوية الأساس الذي ترتكز عليه الصناعات الغذائية، فهي جزء مهم يقدم كمدخلات للصناعة الغذائية، حيث لا يمكن إقامة مصانع غذائية دون اللجوء إلى الفروع الصناعية الأخرى، هذه الأخيرة التي تزود الصناعات الغذائية بالمواد الاولية والأجهزة والمعدات مما يسمح لها بتحويل المنتجات الخام إلى سلع ذات قيمة غذائية جاهزة، إلى جانب أن أغلبية الصناعات الغذائية تحتاج إلى عملية التغليف هذا ما دفع إلى تطوير هذه الصناعة من خلال الطلب المتزايد على هذه السلعة من الصناعات الغذائية، مما يؤدي إلى تطوير صناعة التغليف، سواء من ناحية النوع أم ناحية الكم، وبالخصوص في ظل المنافسة التي تعرفها الاسواق، إذ أن التعليب له دورا مهم في تسويق السلعة كون أنه يدخل ضمن نوعية السلعة.[2]

ولأهمية صناعة التعبئة والتغليف حظي هذا النوع من التصنيع باهتمام متزايد من طرف مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية، وتفننت الشركات العالمية المنتجة للغذاء في انتاج سلع لم تكن معروفة ومتداولة منذ سنوات قليلة سابقة، وهي تتزايد سنويا حتى أنه يقال: أن الاف السلع الغذائية الجديدة تدخل سنويا لمراكز التسويق الغذائي في الدول المتقدمة الصناعية، بل وأنه يندر أن نجد سلعة غذائية مهما كان نوعها أو حجمها أو شكلها لا تحتاج إلى مواد تعبئة وفي اي سوق من أسواق العالم المتقدم والنامي على حد سواء، هناك مئات الانواع من المعلبات الغذائية للفواكه والمربيات والحلويات والمعجنات والالبان والزيوت والاسماك واللحوم والمشروبات والمياه المعدنية والمقبلات وغيرها، وتنوعت كذلك المواد الاولية المستخدمة للتعبئة والتغليف.[3]

[1] فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

[2] بن كاشر محي الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 34-35.

[3] حاجي أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

وبالتالي فإن العلاقة بين الصناعة الغذائية والفروع الصناعية الأخرى هي علاقة تشابكية، فالتطور التكنولوجي الذي يحدد على مستوى الصناعة الأخرى المتخصصة في صناعة الأجهزة والمعدات والآلات، وحتى المواد الكيميائية والحافظة للأغذية المتعلقة بالصناعات الغذائية سيؤدي حتما إلى تطور الصناعات الغذائية.

فنلاحظ مثلا أن صناعة التجهيزات في الصين تسير بمعدل أسرع من معدل النمو الاقتصادي، إذ بلغت ما يعادل 8.7% سنويا وظهرت مناطق متخصصة في تجهيز منتجات السلع الغذائية، ونوعت الصناعة من خطوط إنتاجها وأكد وزير الصناعة الصيني أن الحكومة الصينية اتخذت سياسات تعزيز القدرة التنافسية لتجهيزات الصناعات الغذائية نظرا لما يكتسبه هذا القطاع من أهمية، وكونه يواجه منافسة دولية أكبر منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية.[1]

وبالتالي تعتبر الصناعات الغذائية من الفروع المهمة في الاقتصاد وذلك من خلال علاقة التشابك المهمة التي تربطها مع مختلف أنماط التصنيع الأخرى، فهي بذلك تلعب دورا كبيرا في تحريك مختلف الصناعات الأخرى وتنشيطها والعمل معها في حلقة إنتاجية متكاملة.

ثانيا: مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الصناعي.

تذهب مخرجات الصناعات الغذائية مباشرة إلى القوى العاملة في القطاعات الأخرى، ومن بين هذه القطاعات بالأخص القطاع الصناعي باعتبار أن الصناعات الغذائية هي الفرع الوحيد الذي يقوم بإنتاج السلع الغذائية الجاهزة سواء نباتية أو حيوانية، فمثلا القوى العاملة في الصناعة الاستخراجية للبترول في أعماق الصحاري رغم التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، لا يمكنها أن تواصل نشاطها في أدغال الصحراء دون تناول الغذاء، مما يجعل الصناعات الغذائية تلعب دورا مهما في تقديم السلع الغذائية ذات القيمة الحيوية والصحية لهؤلاء العمال ويمكن أن تبقى صالحة الاستعمال لمدة طويلة من الزمن، كذلك فإن ارتفاع الأسعار السلع الغذائية يؤدي إلى رفعة تكلفة القوة العاملة في الصناعة، وهذا ما أدركته الدول الصناعية التي أصبحت تحرص على توفير المنتج الغذائي وبأسعار مناسبة.[2]

المطلب الثالث: علاقة الصناعات الغذائية بقطاع الخدمات.

باعتبار أن قطاع الصناعات الغذائية هو القطاع الذي يتكفل بتغطية الحاجات الغذائية من الاستهلاك، من خلال تزويد الشرائح للمجتمع بالسلع الغذائية الجاهزة للاستهلاك في أشكالها المختلفة

[1] روميساء مرواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[2] بولحفة عبد الله، غمراني صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

وذات القيمة الحيوية والغذائية، كما تعد الفئة العاملة في قطاع الخدمات من أبرز الفئات المعروفة بتزايد احتياجاتها وطلباتها الاستهلاكية من الغذاء، وهنا يأتي دور هذا القطاع في التقليص من الفجوة الغذائية لهذه الفئة من المجتمع ويمكن حصر العلاقة التشابكية بين قطاع الصناعات الغذائية وقطاع الخدمات فيما يلي:

أولا: مدخلات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات.

يمر المنتوج الغذائي بمراحل كثيرة حتى يصبح جاهزا للاستهلاك في حلته الأخيرة، فإن ذلك يتطلب وجود العديد من الفنيين من ذوي الخبرة والمستوى العالي من التدريب في مختلف الاختصاصات مثل كيمياء التغذية والهندسة الكيميائية والميكانيكية، والمختصين في زراعة الفواكه والخضر وعمليات الجني والحصاد ونقل وتخزين الثمار الطازجة والمختصين في شؤون التصنيع من حيث الاهتمام التام بطرق الحفظ المختلفة، وإدارة المصانع مع عمل نشرات ومطبوعات حول الأبحاث الحديثة الخاصة لهذه الصناعة وعقد مؤتمرات دورية للمشتغلين فيها، وهي أهم العناصر التي تقدم كمدخلات للصناعات الغذائية من قطاع الخدمات.[1]

ثانيا: مخرجات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات.

إن مخرجات قطاع الصناعات الغذائية من مواد وسلع غذائية منتجة من طرف المصانع الغذائية، توجه للاستهلاك إلى كل القوة العاملة بالقطاعات الأخرى وتعتبر الفئة الناشطة في قطاع الخدمات أكثر الفئات نسبة وطلبا على السلع الغذائية، وهوما يؤكد لنا أن قطاع الخدمات يشكل جزءً مهما في القطاع الاقتصادي ككل من حيث الطلب الذي يشكله على السلع الغذائية وهو إحدى دوافع تطوير الصناعات الغذائية لتلبية حاجات القوة العاملة.[2]

[1] عبد الوهاب عبدات، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

[2] عاتي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 20-21.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر الصناعات الغذائية ذات أهمية كبيرة لارتباطها ارتباطا وثيقا بمسألة تغطية الاحتياجات الأساسية من الغذاء وتحسين مستويات الأمن الغذائي، حيث تسمح بتوفير سلع غذائية في غير مواسم إنتاجها وأماكن غير أماكنها المعروفة بها، مما جعلها تحتل أهمية اقتصادية واجتماعية جد مهمة في مختلف اقتصاديات جل الدول.

كما تعمل هذه الأخيرة في حلقة إنتاجية تشابكية تربطها مع مختلف القطاعات الأخرى والمتمثلة في القطاع الفلاحي والصناعي والخدمي، وذلك من خلال أبرز المدخلات والمخرجات التي تربطها مع كل قطاع من هذه القطاعات.

حيث يعتبر القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات ترابطا مع قطاع الصناعات الغذائية، كونه هو المسؤول عن توفير المدخلات الإنتاجية الغذائية والمتمثلة في المواد الاولية بشقيها النباتي والحيواني، والتي تتكفل بتحويلها إلى سلع غذائية وشبه غذائية جاهزة للاستهلاك، وذلك من خلال مختلف المدخلات التي توفرها قطاع الصناعة والخدمات من تجهيزات صناعية ومواد كيميائية ومختصين فنيين، لذا فهو يدخل في إطار ما يسمى بالتشابك القطاعي.

وأخيرا يمكن القول إن قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي أصبحت تفرض نفسها في وقتنا الحالي خاصة في ظل الظروف التي يعيشها العالم مؤخرا، الأمر الذي يستوجب تسطير سياسات اقتصادية تتسم بالدراسة المعمقة وتشجيع عمليات الاستثمار في القطاعات ذات العلاقة بالأمن الغذائي خاصة فرع الصناعات الغذائية.

الفصل الثاني: دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري خلال بداية الألفية الثانية تحولات جوهرية كانت وفق آليات اقتصاد السوق وذلك لإتاحة المجال للاستثمار بأنماطه المتعددة، وشملت هذه التحولات بالأخص قطاع الصناعات التحويلية، والتي يدخل في مجالها فرع الصناعات الغذائية، هذه الأخيرة تعتبر ذات أهمية كبيرة لارتباطها بتوفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء للسكان، كما تعد من أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني، التي لها الأثر الكبير والمباشر في زيادة الإنتاج المحلي والناتج القومي، بالإضافة إلى أنها تربط بين قطاعين مهمين هما القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، حيث أن للقطاع الفلاحي دور أساسي في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لقطاع الصناعة وبالتحديد فرع الصناعات الغذائية.

ففي هذا المجال سطرت الحكومة الجزائرية جملة من السياسات لترقية قطاع الصناعات الغذائية والنهوض به، في سبيل تغطية الاحتياجات الغذائية المتزايدة باستمرار، عن طريق الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال أمامها للاستثمار في هذا القطاع، بالإضافة إلى العمل على تطوير مدخلاته من القطاع الفلاحي والمتمثلة في المواد الأولية النباتية والحيوانية، هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال دراسة واقع قطاع الصناعات الغذائية وتقييم دورها في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.

المبحث الاول: هيكل الصناعات الغذائية في الجزائر.

شهدت الصناعات الغذائية في الجزائر أولى مراحل انطلاقها بداية من سنوات السبعينات من خلال مختلف الاستراتيجيات وبرامج التنمية التي وضعتها الدولة في إطار مسعاها للنهوض بالقطاع، والهادفة إلى تدشين شركات محلية في شعب الحبوب، الحليب، الماء والمشروبات والتي تعتبر شعب ذات أولوية نظرا لأهميتها الكبيرة في توفير السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، والتي سرعان ما تبعت بمؤسسات أخرى في فروع أخرى كالسكر، العجائن، المصبرات، اللحوم وغيرها وذلك من خلال الاهتمام بصفة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع، هذا ما سنشير إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: لمحة عن الصناعات الغذائية ومراحل تطورها في الجزائر.

أولا: مفهوم الصناعات الغذائية في التشريع الجزائري.

يعرفها المشرع الجزائري على أنها مجموعة من النشاطات الصناعية المنظمة في مجموعة من الفروع والتي يحددها التشريع الجزائري في الجدول التالي:

الجدول 03: تصنيف التشريع الجزائري لفروع الصناعات الغذائية في الجزائر.

رمز النشاط	فروع النشاط	رمز النشاط	فروع النشاط
401	المطاحن	433	مجبنة
403	العجائن الغذائية والكسكس	441	تصبير الخضر والفواكه
411	مخبزة وحلويات	444	تصبير الأسماك
414	حلويات ومنتجات النظام	445	تقطيع اللحوم
421	سكريات وتكريرها	451	صناعة الحلويات
422	صناعة الخمائر	452	صناعة الشوكولاطة
425	صناعة الجعة	453	صناعة التوابل
429	المياه المعدنية والمشروبات غير كحولية	454	تحميص وطحن
431	ملبنة	456	تصنيع الغذاء من أجل الحيوان
432	مزبدة	461	صناعة المثلجات

المصدر: حميد حملاوي، وسام عمرون، أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري و افاق تطوره دراسة حالة الجزائر 2000-2015 ، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 20 العدد 02 / 14 ديسمبر 2019 ص 25.

تضم هذه القائمة الجديدة مجموعة من المنتوجات الغذائية والتي لم تتضمنها القائمة القديمة التي تصنف مختلف المنتجات ومجموعات المنتجات المتضمنة في الإحصائيات الرسمية والمنتمية للصناعات الغذائية، باعتبار أن هذه القائمة هي قديمة جدا لكونها مستمدة من القائمة الفرنسية للنشاطات والمنتجات المؤرخة في 1973.[1]

لذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم 02-282 الذي يتضمن تأسيس المدونة الجزائرية للأنشطة والمنتجات والذي يضمن الانتقال من المدونة القديمة إلى المدونة الجديدة وذلك من خلال الجدول السابق والذي تكفل بضبطه الديوان الوطني للإحصائيات[2]، وذلك استجابة لتطور العادات الاستهلاكية الغذائية بالإضافة إلى تطور مؤسسات الإنتاج في الجزائر.

ثانيا: مراحل تطور الصناعات الغذائية في الجزائر.

بعد الاستقلال مباشرة عرف الاقتصاد الجزائري حالة مزرية، سارعت السلطات بوضع سياسات إدارية للصناعة الوطنية، ورغم أن كل هذه المحاولات كانت بسيطة وارتجالية إلا أنها شكلت بداية للصناعة، حيث شهدت هذه الفترة بناء قاعدة للصناعات الغذائية، مبنية على أساس بعض المشاريع المبرمجة في مخطط قسنطينة وكان الهدف من ذلك هو إنشاء وحدات إنتاج من الصناعات الغذائية التابعة للشركات الأم في فرنسا، وهذا بسبب قربها من المواد الخام الزراعية وتم إنشاء شركات لإنتاج وتوزيع السلع الغذائية عبر التراب الوطني، فاستراتيجية التنمية بعد الاستقلال كانت تهدف بالأساس إلى تحسين المستوى المعيشي والحد من البطالة، مما جعل الاهتمام منصبا على فرع الصناعات الغذائية بحكم إتباع استراتيجية عمالية كثيفة وذلك بالرغم من قلة اليد العاملة المدربة ونقص المواد الأولية الممولة لهذه الصناعة وبالخصوص منها الزراعة.[3]

بعدها تبنت الجزائر النموذج الاشتراكي وأرست قواعد القطاع الصناعي على أسس نظرية الصناعات المصنعة، وكان ذلك بعد أحداث جوان 1965م وتغير الجهاز التنفيذي على رأس الدولة إثر انقلاب هواري بومدين على حكم أحمد بن بلة، وتعليق الدستور وتأسيس مجلس الثورة، بعدها أنشئ في حكومة الرئيس بومدين حقيبة وزارية سميت وزارة المالية والتخطيط، حيث قامت الدولة بضخ 50 مليار دينار جزائري للقطاع الصناعي في فترة ما بين (1967-1977) والذي يضم من أبرز فروعه الصناعات

[1] حميد حملاوي، وسام عمرون، **مرجع سبق ذكره** ، ص 25.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 02-282 مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1423 الموافق 03 سبتمبر 2002، يتضمن تأسيس المدونة الجزائرية للأنشطة والمنتجات.

[3] قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، "مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر"، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد 06 / العدد 02/ ديسمبر 2019، ص 111.

الغذائية، إلا أن التوجه الجديد للجزائر كان نحو ترسيخ استراتيجية صناعية تعتمد على الصناعات الثقيلة كهدف من الأهداف الأساسية لمسيرة التنمية، وعرفت الصناعات البترولية بالخصوص الاستحواذ على مبالغ استثمارية ضخمة، ونتج عن هذا التوزيع للاستثمارات اختلالات ليس على مستوى القطاعات فحسب بل حتى بين فروع القطاع نفسه.[1]

حيث بلغ حجم الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي في المخطط الثلاثي الأول خلال هذه الفترة حوالي 4.11 مليار دج أي بنسبة 45%، وكان نصيب الصناعات الغذائية 519 مليون دج من إجمالي المبلغ الكلي إلا أنها لم تكن كافية لتغطية حاجيات السكان الغذائية، كما شهدت هذه الفترة إهمال القطاع الفلاحي الذي تعتمد عليه الصناعات الغذائية في مخرجاته كمدخلات لها والذي لم يحظ إلا ب 1.6 مليار دج من إجمالي الاستثمارات المنجزة.

لتبلغ الاستثمارات الكلية في القطاع الصناعي خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973) حوالي 20 مليار دج بنسبة 55% من اجمالي الاستثمار الكلي كما كان نصيب الصناعات الغذائية منها 1678 مليون دج في المرتبة الثانية بالنسبة للفروع الصناعية الأخرى، لتتراجع نسبة الاستثمارات في القطاع الفلاحي والذي يعتبر المدعم الأساسي كما ذكرت سابقا للصناعات الغذائية وبالتالي تأثر إنتاجية هذه الأخيرة.

أما خلال فترة المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 بلغت الاستثمارات في القطاع الصناعي 74.15 مليار دج أي بنسبة 61.16% من المخصصات الكلية للاستثمار، حيث كان نصيب الصناعات الغذائية 3799 مليون دج أي نسبة 4% من حجم الاستثمارات المنجزة في الصناعة لتسجل بذلك تراجعا ملحوظا مقارنة مع الفروع الاخرى، صاحبه تدهور مستمر أيضا في القطاع الزراعي الممول الرئيسي لهذا الفرع.

كما شهدت هذه الفترة تقلص عدد المؤسسات الصناعة الغذائية بالنسبة للقطاع الخاص وذلك بسبب الصعوبات التي يتلقاها المستثمرون في القطاع الخاص والناجم عن سياسة الدولة الداعمة للقطاع العام، حيث اقتصرت الاستثمارات في القطاع الخاص على بعض الصناعات غير الضرورية كما هو الحال في معامل المشروبات وصناعة الحلويات.[2]

أما المرحلة الثانية (1980-1989) والتي عرفت مخططات تنموية تهدف إلى إصلاح بعض الاختلالات الناتجة عن الاستراتيجية المعتمدة في المخططات التنموية السابقة، وبالخصوص في جانب إهمال الصناعات الخفيفة والقطاع الفلاحي، اعتمدت الدولة سياسة استثمارية جديدة تمكن من ترقية

[1] حاجي أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص 156-157.

[2] فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 86-94.

هياكل القطاع الأساسية، وتشجيع التنمية في القطاعين الزراعي والري، أما بالنسبة للصناعة فقد اعطت الأولوية للصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة، ولا تستلزم تكنولوجيات عالية التطور، واستحوذت الصناعات الغذائية خلال مخطط الخماسي الاول على اكبر مبلغ من الاستثمارات مقارنة بالفروع الصناعية الاخرى وهذا قصد مواجهة الطلب المتنامي للسلع الغذائية. إلا أن هذه المرحلة من التخطيط اصطدمت في النصف الثاني بصعوبات مالية ناتجة على الاخص من انهيار أسعار المحروقات، مما تسبب في تعطيل الكثير من المشاريع المبرمجة وتم إلغاء البعض منها وخاصة فرع الصناعات الغذائية، كما عرفت هذه الفترة اختفاء بعض المزروعات الصناعية وخاصة الشمندر السكري، وعباد الشمس، وتدهور في بعض منها كما هو الحال بالنسبة لزراعة الطماطم والزيتون.[1]

الجدول04: توزيع الاستثمارات على الفروع الصناعية في المخطط الخماسي الأول خارج المحروقات.

(الوحدة: مليار دج)

الفروع	الباقي تنفيذه	البرامج الجديدة	المجموع
الكهرباء	4	10.8	14.8
البتروكيمياء	1.66	1.3	2.96
المناجم	0.14	2.5	2.64
الحديد والصلب	6.3	7.7	14
الصناعات الميكانيكية	13	6	19
الكيمياء الخفيفة	4	1	5
مواد البناء والزخرف	2.2	6.8	9
الصناعات الغذائية	8.7	2.5	11.2
النسيج	7	0.8	7.8
الخشب والورق	3	1.5	4.5
المجموع	50.14	41.5	91.64

المصدر: حاجي أسماء، المرجع نفسه، ص 160.

من خلال معطيات الجدول يتضح أن المشاريع المخصصة لقطاع الصناعات الغذائية قد تأخر إلى المخطط الخماسي الأول ما أدى إلى تضخم حجم الاستثمارات في هذا المخطط لهذا القطاع، حيث كان المتبقي 8.7 مليار دج وهي أكبر قيمة تسجل على مستوى الفروع الصناعية المنتمية إلى الصناعات

[1] كينه عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 66.

الخفيفة. أما الاستثمارات الجديدة المخصصة لهذا الفرع فبلغت 2.5 مليار دج أي 7.2% من إجمالي الاستثمارات الكلية في القطاع الصناعي[1]، وهو ما يترجم فشل السياسات التي انتهجتها الدولة في القطاع من خلال عجزها عن تحقيق الأهداف المسطرة في الفترة المحددة، وإلحاقها ببرامج تكميلية ومخصصات مالية في المخطط الخماسي الأول.

أما خلال المرحلة الثالثة (1990-1995) ونتيجة للصعوبات وتفاقم الوضع خلال هذه السنوات بفعل الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر، اتجهت سياسة الدولة إلى تنمية الصادرات باعتبارها عامل توليد للعملة الصعبة، وأن يكون تحسين المبيعات في السوق الوطنية في إطار إحلال الواردات، وأن يكون الهدف الأساسي المنشود للمؤسسات كيف ما كانت طبيعتها القانونية فمن شأن هذه الأعمال أن تشكل الأساس في إعادة الهيكلة الحقيقية للصناعات،[2] وعليه وبرغم من الظروف التي تعيشها الجزائر شهد قطاع الصناعات الغذائية نصيب من الاستثمارات الصناعية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول05: يمثل توزيع الاستثمارات الصناعية المنفذة خارج قطاع المحروقات(1990-1995).

الوحدة: مليارديناز جزائري.

الفروع	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الطاقة	5378	6800	9100	10090	10190	10195
المناجم	400	590	900	980	1050	1055
الحديد والصلب	1939	2670	2550	2478	2490	2510
الصناعات الغ	3250	2250	990	1125	1345	1475
مواد البناء	963	1150	1580	1820	1730	1750
الكيمياء	357	6950	2630	3368	394	3265
الجلود	175	50	350	187	230	220
النسيج	90	200	700	1758	1850	1790
الخشب والورق	74	300	350	1230	1250	1290
المجموع	12626	14960	19150	23036	23625	23550

المصدر: فوزي عبد الرزاق، المرجع نفسه، ص 113.

يتضح من الجدول السابق أن فرع الصناعات الغذائية من الاستثمارات الصناعية المنفذة خارج قطاع المحروقات خلال هذه المرحلة انخفضت من 3250 مليار دينارا لسنة 1990 إلى 1475 مليار دينار،

[1] حاجي أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

[2] فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.

يعتبر هذا الضعف في التنفيذ شيء منطقي بسبب الظروف التي مرت بها البلاد في هذه المرحلة، حيث توقفت الإنجازات المعروفة في المخططات السابقة واقتصرت هذه المرحلة على إتمام بعض المشاريع الضرورية.

المطلب الثاني: أهم فروع الصناعات الغذائية في الجزائر.

تضم الصناعات الغذائية بالجزائر مجموعة من الفروع المكونة لهذا النشاط والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول06: حصيلة النشاطات المكونة لفروع الصناعات الغذائية في الجزائر.

الحليب ومشتقاته	المشروبات	المصبرات	الطحين	المواد الغذائية	السكريات	الزيوت والدهون
الجبن	الصودا	الطماطم	الدقيق	العجائن	الشوكولاطة	الزيوت
ياغورت	شراب غازي	الهريسة	القهوة	عطور	السكريات	لب الزيتون
مواد حليبية	العصير شراب غيركحولي مياه معدنية مشروبات أخرى	السمك الخضر الزيتون المصبرات	علف، خليط	خضر فواكه التمور	حلويات بسكويت حلويات جافة	زيت الزيتون

المصدر: حميد حملاوي، وسام عمرون، مرجع سبق ذكره، ص 26.

يوضح الجدول تصنيف الأنشطة الفرعية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر حسب المدونة الجزائرية للأنشطة، كما قام المركز الوطني للسجل التجاري بترميز كل الأنشطة الفرعية المذكورة في الجدول برقم تسلسلي يتكون من 06 أعداد كل نشاط له شفرته الخاصة به[1]، كما تجدر الإشارة إلى أن سوق الصناعات الغذائية في الجزائر لا تظل مساهمتها في تغطية احتياجات المواطن الغذائية، جد محدودة والدليل على ذلك التزايد المستمر لتكاليف فاتورة الاستيراد الغذائية.

حيث تنشط أغلب مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية في فرع المطاحن وفرع الحليب ومشتقاته وذلك بنسبة 47% في فرع المطاحن وبنسبة 13% لفرع الحليب، وذلك باعتبار أن هذين الفرعين ومجمل السلع الغذائية التي ينتجانها هي منتجات غذائية واسعة الاستهلاك في الجزائر، على غرار منتجات السميد والدقيق ومختلف المنتجات الحليبية والتي تنتهج فيها الجزائر سياسة تدعيمية في

[1] Ghili Lilia , **panorama des industries agroalimentaire en Algérie**, diplôme de master, faculté des sciences biologiques et des sciences agronomiques, université de tizi-ouzou 2017-2018 p31.

أسعارها النهائية، أما 40% المتبقية فهي مقسمة بين مصافي فرع الزيوت ومصانع إنتاج وتكرير السكر، وإنتاج المشروبات ومنتجات أخرى.[1]

الشكل03: توزيع مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية حسب فروع الصناعات الغذائية في الجزائر لعام 2020.

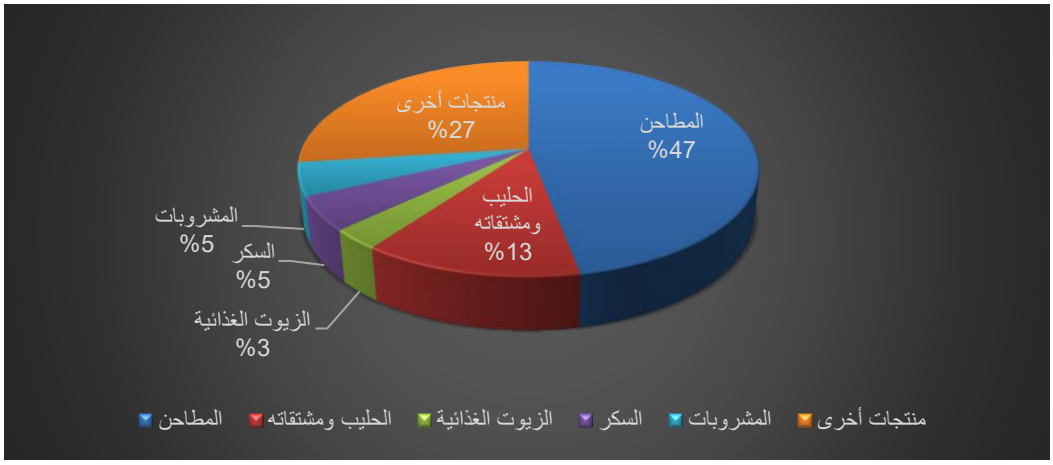

المصدر:GHILI LILIA, ibid p 36.

ووفقا للبيانات الإحصائية الصادرة عن المركز الوطني للبحث العلمي تعد المنطقة الغربية ذات أكبر تركز إقليمي لنشاط فروع قطاع الصناعات الغذائية بعدد 15200 مؤسسة مسجلة تنشط في القطاع تليها منطقة الشرق والوسط بمتوسط 13300 مؤسسة ناشطة، وعلى عكس ذلك يتميز جنوب البلاد بنشاط صناعي منخفض للغاية نظرا لقلة النشاط الزراعي في المنطقة، ومنه نقص حاد في المواد الأولية بالإضافة إلى بعد المناطق الممولة للمصانع هناك.

الشكل04: التوزيع الإقليمي لتركز نشاط الصناعات الغذائية في الجزائر لعام 2019.

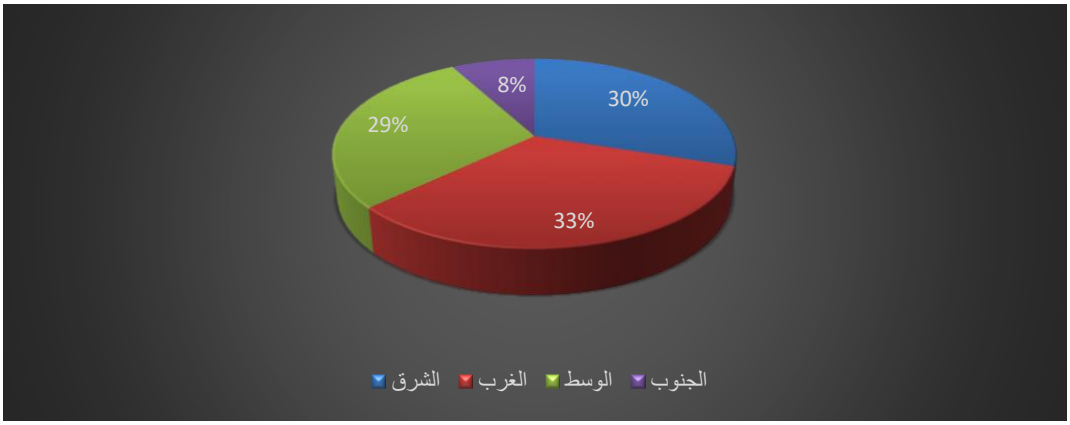

المصدر:GHILI LILIA, ibid p37

[1] Ghili, lilia, **ibid**, p36

ومما سبق نستنتج أن فرع المطاحن يستغل الهامش الأكبر من حيث النشاط في الجزائر ضمن فروع الصناعات الغذائية، وأن هذه الأخيرة تتركز إقليميا أكثر فالجزء الشمالي للبلاد. وعليه سنتعرف على خصائص كل فرع من هذه الفروع في الجزائر في العناصر الموالية.

أولا: فرع المطاحن

يضم فرع المطاحن السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف مطاحن متخصصة، وينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي وذلك بتحويل القمح الصلب واللين من أجل الحصول على سلعة السميد والفرينة.[1]

الشكل05: مساحة و إنتاج الحبوب في الجزائر لعام 2019.

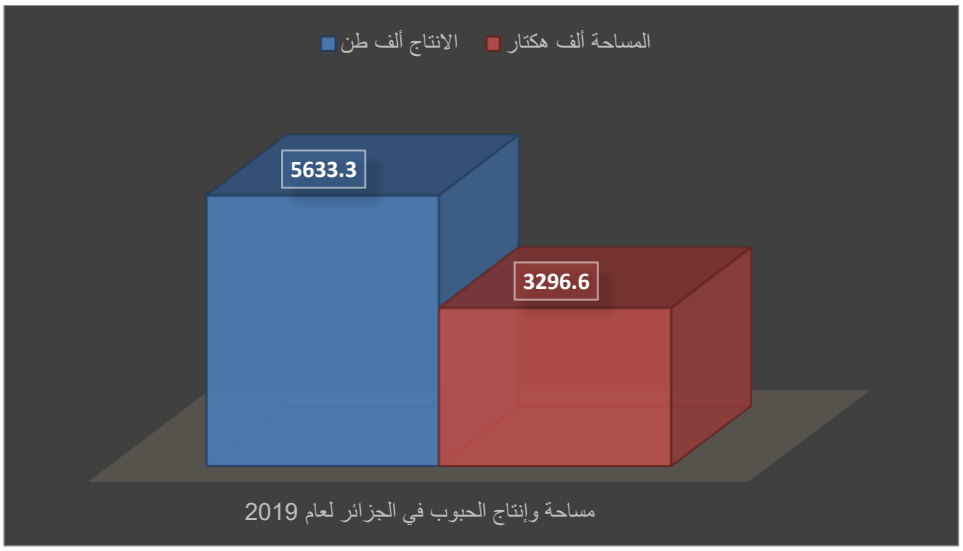

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019 ص17.

تعد الجزائر من بين أكثر الدول استهلاكا للحبوب في العالم، حيث تمثل قيمة إنتاج هذا القطاع 7.5% من إجمالي الإنتاج الزراعي بمساحة تقدر ب 3.2 مليون هكتار ، فالإنتاج المحلي من الحبوب يقدر بحوالي 5 مليون طن سنويا(2.5 مليون طن من القمح الصلب، 1 مليون طن من القمح اللين، و1.5 مليون طن من الشعير.)، والذي لا يغطي سوى 30% من حجم الطلب إلا أنه يبقى الانتاج المحلي من القمح الصلب أكبر من المستورد الذي يغطي من 60 إلى 70% من احتياجات الصناعة. وقد بلغ الانتاج الوطني للحبوب لسنة 2022 حوالي 41 مليون قنطار، مسجلا تحسنا ملحوظا مقابل 27.6مليون قنطار خلال

[1] وليد لوشان وآخرون، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة(2013-2017)"، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، المجلد22- العدد01-2019 ص 67.

سنة 2021[1]، بالرغم من ذلك إلا أن هذا الحجم من الإنتاج في هذا القطاع لا يكفي لتغطية احتياجات الاستهلاك مما يؤدي إلى اللجوء الاستيراد، فالحبوب تشكل جزءا كبيرا من واردات الجزائر الغذائية، ويمثل القمح اللين 70% من ورادات القمح لسنة 2019 ما حجمه 7.9 طن بقيمة 1.48 مليار دولار، والذي يعتمد عليه لصناعة مادة الخبز والذي يعتبر مادة أساسية في العادات الاستهلاكية للمواطن الجزائري، فبالرغم من ذلك فإن غياب الاستهلاك الرشيد من قبل المواطن للخبز، والتبذير الكبير لهذه المادة يسبب خسائر سنوية بلغت 350 مليون دولار سنويا.[2]

حيث تنشط في هذا الفرع بضعة مطاحن عمومية معروفة كالرياض مثلا وعشرات المطاحن الخاصة، وأيضا بعض المنتجين الكبار منهم من أصبح يشكل مجموعات في الصناعات الغذائية في الجزائر،La Belle ،(Moula, Sopi, Harbour, Metidji, Amour Benamour, SIM, Sosemi).[3]

ثانيا: فرع الحليب ومشتقاته.

يضم فرع الحليب السلع الغذائية الناتجة عن إنتاج الحليب ومعالجته، كالزبدة، الأجبان، والياهورت وغيرها، حيث تعتبر الجزائر من أكثر الدول استهلاكا لمادة الحليب في المغرب العربي[4]. بمتوسط استهلاك للفرد الجزائري قدر ب 140 لتر سنويا.

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **عرض السيد الأول المتضمن بيان السياسة العامة للحكومة المقدم أمام النواب المجلس الشعبي الوطني** ، 03أكتوبر 2022 ص 16.

[2] بن الشيخ مريم، جعفر حمزة، "تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتحديات الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا"، **مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، المجلد 05 العدد 01 (2022) ص 431-432.

[3] **Le Marché des Industries Alimentaires en Algérie**, L ESSENTIEL DE L AGROALIMENTAIRE ET L AGRICULTURE-N 97 novembre- décembre 2015 p 05.

[4] HOUACINE Souhila, AREZKI SABRINA, **PERFORMANCE des PME agroalimentaires c**as de la wilaya de tizi ouzou et de la wilaya de blida, departement des sciences agronomiques, université de tizi-ouzou, 2016-2017 p20-21.

الشكل06: تطور إنتاج الحليب في الجزائر ما بين 2018-2020 الوحدة مليار لتر.

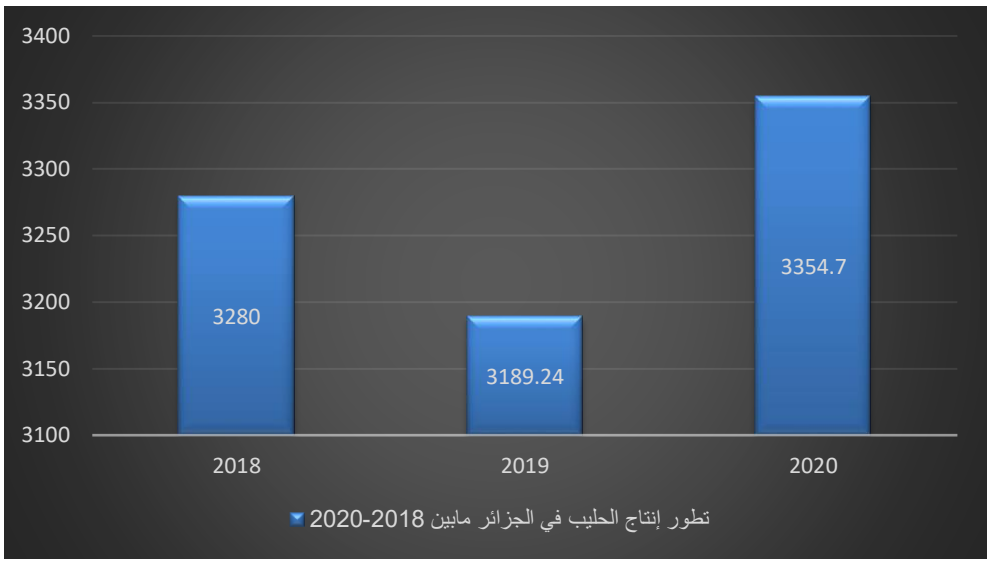

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 2021 المنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد 41.

وإجمالي استهلاك قدر ب 5.5 مليار لتر من حليب منها 03 مليار لتر تأتي من الاستيراد، ما يجعلها من البلدان الأكثر استيرادا لبودرة الحليب في العالم. فالإنتاج المحلي من الحليب قدر في المتوسط ب 3.4 مليار لتر سنويا، إذ لا يغطي إلا 30% من احتياجات القطاع. أما الفروع الأساسية لهذه الصناعة فتتمثل في:[1]

1- **الحليب المبستر**: قدر حجم استهلاك حليب الاكياس ب 1.5 مليار لتر سنويا والذي يتم انتاج 70% منه عن طريق البودرة المدعمة من قبل الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته، وتقدر الميزانية التي تخصصها الدولة لدعم كيس الحليب 40 مليار دينار للسنة في المتوسط.

2- **الحليب المعقم**: شهد هذا النوع من الحليب نموا مرتفعا ويمثل حوالي 10% من سوق الحليب السائل، حيث قدر حجم الاستهلاك بحوالي 150 مليون لتر سنويا، وتسيطر CANDIA Algerie على 50% من السوق.

3- **الأجبان**: قدر الاستهلاك بحوالي 100000 طن سنويا بمختلف أصنافه، وبالمقابل تستورد الجزائر 9000 طن سنويا من مختلف الأجبان من فرنسا دنمارك، ايطاليا، وبولونيا.

وتنشط داخل هذا الفرع حوالي 15 مؤسسة للمجموعة العمومية Gipilait، وأكثر من 100 مؤسسة خاصة وبأحجام مختلفة، فمثلا منتوج الزبادي الذي تهيمن عليه بعض المؤسسات منها دانون

[1] بن الشيخ مريم، جعفر حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 433.

25%، صومام 40% إضافة إلى (الحضنة وترافل)، كما تهيمن كل من مؤسسة (Fitalait Algerie, Algerie priplait, Algerie créme) على مختلف منتجات الأجبان.[1]

ثالثا: فرع السكر.

حسب اخر تقارير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO فإن احتياجات الجزائر من السكر تتراوح بين 1.6 و2 مليون طن سنويا، فيما يصل الإنتاج الوطني إلى 2.5 مليون طن حسب الأرقام التي قدمها مؤخرا وزير الصناعة، حيث يستهلك الجزائريون السكر ثلاثة أضعاف قيمة المستوى المقبول حسب دراسة لوزارة الصحة، حيث تنفق الجزائر قرابة مليار دولار سنويا على واردات السكر من مواد خامة لتلبية احتياجاتها في التصنيع، باعتبار أنه لا يوجد زراعة لقصب السكر في الجزائر لتلجأ هذه الأخيرة لاستيراد المادة الأولية، ليتم تصنيفها من بين أكبر سبع دول مستوردة للسكر في العالم.

حيث أنه خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2019 تراجعت فاتورة استيراد السكر إلى ما مجموعه 476.23 مليون دولار، مقابل 579.23 مليون دولار بانخفاض 17.7-% عن عام 2018، بالرغم من ذلك لكن لا تزال الجزائر من أكبر الدول المستوردة للسكر في العالم،[2] حيث تسيطر على هذا الفرع في الجزائر مؤسسة سيفيتال التي تحتكر 80% من سوق السكر، مقابل ما تبقى لمجمع برحال بوهران وSORASUCRE بعنابة ومصنع السكر لشركة La Belle بالشراكة مع cristal Union الذي بدأ سنة 2014.[3]

رابعا: فرع الزيوت:

يهيمن على فرع زيت المائدة والمواد الدسمة مؤسسة سيفيتال والتي تعتبر من البارزين الرئيسيين في مجال إنتاجه وتكريره، بالإضافة إلى منتجين رئيسين اخرون وهم Safia, Afia Algerié, La Belle. حيث تمثل إنتاجية زيوت بذور عباد الشمس والسلجم الزيتي في الجزائر ما قيمته 700000 طن مقابل 50000 طن لزيت الزيتون. كما يعد استهلاك الجزائر للزبدة منخفضا (15000 طن/ السنة بالتجزئة، بالإضافة إلى الاستخدامات الصناعية) 03 مرات أقل من المارجرين 45000 طن/ السنة.

[1] جهاد رحماني، كمال ديب، دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019، **دفاتر البحوث العلمية** المجلد 10 العدد01 السنة 2022.ص 125.

[2] Boulaiche tiziri, Deradera Zineb, **L industrie agroalimentaire en Algérie** ,diplôme master, faculté des sciences economiques, université de bijaya 2019-2020.p 32-33.

[3] بن الشيخ مريم، جعفر حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 435.

وتحاول الحكومة الجزائرية التي تستورد معظم استهلاكها من المواد الأولية لإنتاج زيت المائدة، إلى تعزيز وتطوير إنتاجها من زيت الزيتون في كل ربوع الوطن، حيث يتم بناء مطاحن للإنتاج وفقا للمعايير الأوروبية تكون قادرة على التصدير،[1]

كما تضم الجزائر أكثر من 1600 معصرة لزيت الزيتون منها قرابة 800 معصرة عصرية، وقد تمكن زيت الزيتون الجزائري من حصد 04 جوائز في المسابقة الدولية التاسعة عشر لزيوت العالم، والتي نظمتها وكالة تثمين المنتجات الفلاحية سنة 2021 بباريس.[2]

خامسا: فرع الخضروالفواكه:

يعد فرع تجهيز الخضر والفواكه من أهم الصناعات القائمة في مجال الصناعات الغذائية، وتعد من أفضل الحلول الاقتصادية لحفظ الإنتاج الزراعي وتسويقه والحصول على عائد مادي مناسب، فبالنسبة لفرع الخضر فإن الجزائر تنتج من 4 إلى 5 مليون طن سنويا إلا أن تعليبها فهو ضعيف جدا بسبب نقص المادة الاولية كما ونوعا، أما بالنسبة لتجهيز الفواكه فهو الاخر يسجل ضعفا شديدا بسبب تدني الانتاج أيضا باستثناء المشمش الذي يوجه جزء منظم منه لصناعة المربى.[3]

أما فرع الطماطم الصناعية فقد استطاعت الجزائر تطوير إنتاجها بعدما كانت تعتمد على الواردات وإعادة تعبئة المركزات المستوردة من الصين،(بانتقالها من معدل انتاج قيمته أكثر من 4.2 مليون قنطار في سنوات 2000-2009، إلى معدل إنتاج بلغ حوالي 10 مليون قنطار خلال سنوات 2010-2017)[4]. كما طورت الجزائر أيضا فرع انتاج الصلصات الحمراء كالكاتشب والهريسة، أما بالنسبة لعصير الفواكه فمثلا عصير البرتقال المنتج في الجزائر يصنع من مركزات مستوردة من إسبانيا والبرازيل تخلط أحيانا مع المنتج المحلي، والوضع نفسه بالنسبة للعديد من الفواكه باستثناء المشمش والتمور والتي يكون إنتاجها كبيرا مما يعني أنه يمكن حجز جزء منها للمعالجة.

تعتبر شركة عمر بن عمر من المنتجين الرئيسيين للفاكهة والخضروات المعلبة مع منافسة للعديد من المؤسسات من بينها، (izdihar, les 03 Princes, Soumaa, SOCA, Sabri)، أما في صناعة المربى تعتبر SABRI الرائدة في السوق مع منافسة لمجموعة من المؤسسات منها، (Amar Bnamor, SICAM, Ngaous,

[1] Recueil réalisé par Djamel BELAID, **Le secteur agroalimentaire en Algerie** Tome1, COLLECTION DOSSIERS AGROONOMIQUES, Edition 2016 P 10.

[2] جهاد رحماني، كمال ديب، **مرجع سبق ذكره**، ص 126.

[3] بن الشيخ مريم، جعفر حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 437.

[4] **Madr.gov.dz**

Bifruit) ويمكن إرجاع ضعف تطور هذا القطاع في الجزائر إلى: ضعف الإنتاج من الخضر والفواكه، وعدم وجود علاقات تعاقدية بين المنتجين والمصنعين، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات المضاربة.[1]

سابعا: فرع المشروبات الغازية والمعدنية.

يهتم هذا الفرع بإنتاج وتوزيع المشروبات الغازية وغير الغازية في السوق الجزائرية، حيث أن جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات LAPAB أحصت في هذا الفرع ما يقارب 700 مؤسسة ناشطة، لكن تبقى الحصة الأكبر والأهم من الإنتاج تضمنه حوالي 30 مؤسسة كبيرة ومتوسطة(بعض الرواد في مجال المشروبات في السوق الجزائرية:(ifri, Hamoud boualem, ABC pepsi, Castel Fruital) وبعض منها ينتج بترخيص من Candia, pepsi, Cocacola.

حيث يمثل فرع المشروبات 14% من الانتاج الاجمالي في قطاع الصناعات الغذائية إذ تمثل المشروبات الغازية 81% من اجمالي سوق المشروبات، مقابل 19% عصائر، 01% عصير فاكهة طبيعي، بسيطرة شبه كلية للقطاع الخاص في هذا الفرع ليواصل القطاع العام تراجعه، حيث لم يبقى إلا مجمعان فقط تحت هيكلة الديوان الوطني لتسويق المشروبات، وأهم المؤسسات الخاصة الناشطة عبر التراب الوطني والتي تضمن تغطية شبه كاملة لاحتياجات السوق الوطنية نجد :(Messerghine, Youkous, Golea, Gudila, Ifri, Sidi Kbir, Lala khadidja, Mouzaia, Benharoun) هذا بخصوص المياه المعدنية، أما بخصوص المشروبات الغازية التي تعرف هي الأخرى تطورا ملحوظا بقيام بعض الخواص بتصدير منتجاتهم، حيث تمكنت مؤسستا "حمود بوعلام" و"ايفري" من اقتحام السوق الأوروبية وبالضبط فرنسا واسبانيا، ما يعتبر عاملا مشجعا لقدرة المنتوج الجزائري من منافسة المؤسسات الأجنبية، بفعل تطوير وسائل الانتاج وكذلك استعمال المعايير والمواصفات العالمية.[2]

المطلب الثالث: تحديات قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.

يواجه قطاع الصناعات الغذائية كغيره من القطاعات جملة من التحديات وذلك في سبيل تحقيق هدفه المنشود، والمتمثل في تلبية الحاجات الاستهلاكية المتزايدة للسكان وتحقيق الأمن الغذائي من أهمها:

أولا: ضعف التشابك بين القطاع الزراعي والصناعي.

يساهم القطاع الزراعي بشكل مباشر في عملية تموين الصناعات الغذائية وتطويرها، عبر توفير السلع الغذائية لعملية الإنتاج غير أن هذه الحلقة جد ضعيفة في الجزائر، بالنظر إلى كون أن مساهمة

[1] Recueil réalisé par Djamel BELAID, **ibid** p 02

[2] حاجي أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص 182-183.

القطاع الزراعي في الجزائر لا يتعدى نسبة 27% من احتياجات السوق المحلي، وبالتالي يؤدي الأمر إلى تباطؤ عملية تطور الصناعات الغذائية الجزائرية، خاصة أمام تزايد حجم الواردات من المواد الأولية الزراعية بسبب عدم الاكتفاء المحلي على تغطية الطلب.

ومع هذا سطرت الجزائر العديد من الاستراتيجيات والسياسات لتطوير القطاع الزراعي غير أنها باءت بالفشل، بالنظر إلى حجم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام الذي لا يتجاوز 12%، إضافة إلى تبعية الجزائر غذائيا للخارج حيث بلغت فاتورة القمح سنويا حوالي 02 مليار دولار، واستيراد الحليب ومشتقاته حوالي 980 مليون دولار سنويا ولعل أهم أسباب هذا الفشل ما يلي:

- وضع تخصيصات مالية كثيرة مع عدم جدواها على المدى القصير والمتوسط.
- غياب الجدية والواقعية في وضع السياسات الزراعية.
- فقدان الاستمرارية في مواصلة البرامج بعد التغيير الذي يطرأ على الحكومات والوزارات.
- تفشي البيروقراطية وإشكالية التموين بالنسبة لكثير من الفلاحين.[1]

كما يعد مشكل قلة الأراضي الزراعية المستغلة من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، والتي تأثر بصفة مباشرة على العملية الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في الجزائر. فالمساحة الزراعية المستغلة لا تتعدى 28% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر، إضافة إلى ظاهرة التصحر التي تشهدها البلد عن طريق توسع المساحة الصحراوية في الجنوب على حساب المساحة الصالحة للزراعة المتواجدة في الشمال.[2]

ثانيا: تراكم الخصائص الغيرتنافسية للصناعات الغذائية.

على الرغم من توافر فرع الصناعات الغذائية على العديد من مقومات النجاح في الاقتصاد الجزائري، إلا أنه يظل فرعا هشا ضعيف التنافسية باستثناء بعض الفروع التابعة للقطاع الخاص التي نجحت في إقامة أقطاب صناعية غذائية ناجحة، إذ يواجه الكثير من المشاكل والتحديات في الوقت الراهن جعلت دوره في تحقيق الأمن الغذائي جد محدود، والتي يمكن ابراز بعض منها في النقاط التالية[3]:

- الضعف الكبير في علاقة الترابط مع القطاع الزراعي.
- قلة عدد المؤسسات ذات الحجم المؤثر.

[1] يعقوب تواتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 657.

[2] وليد لوسان وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 69.

[3] حمودة أم الخير، بيرش أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 198.

- غياب معاهد البحث والتطوير التكنولوجي.
- ضعف جاذبية الاستثمار.
- غياب العلامات ومقاييس النوعية والجودة.
- الاعتماد الكبير في عملية التغليف والتوضيب على المواد البلاستيكية.
- سياسات التسويق ضعيفة جدا.
- تدهور النسيج الصناعي للمؤسسات الغذائية التابعة للقطاع العام واهتلاك معداتها.
- ضعف استغلال القدرات الانتاجية.
- التأخر الكبير في الممارسات الزراعية والاعتماد على طاقات إنتاجية قديمة ومهتلكة.
- وجود صعوبات كثيرة للتعاقد مع المزارعين لإنتاج أنواع محددة بمواصفات معينة لسد حاجة الصناعة.[1]

بالإضافة إلى حجم رأس المال المطلوب الذي يعتبر عائق مهم في المجال لأنها تتطلب رأس مال كبير للبدء في المشروع، ويعود ذلك للتكنولوجيا المستعملة والتي بات من الواجب مواكبتها والتجديد المتواصل لها، لبلوغ رغبة المستهلك في منتجات متطورة وخاصة في ظل تنامي المنافسة الأجنبية داخل القطاع، ووجود المؤسسات المسيطرة على الصناعة الغذائية كمؤسسة Cevital ومؤسسة Danone... وغيرها، وبذلك أي مؤسسة تنوي الدخول ستواجه تكاليف باهظة تقابلها أسعار منخفضة في السوق، وبالتالي ستواجه الكثير من التحديات للتمكن من إيجاد مكان لها في هذه الصناعة.[2]

ثالثا: قاعدة ديموغرافية غير مضبوطة.

يعتبر عدد السكان متغير مهم بالنسبة للصناعات الغذائية بالنظر إلى تأثيرها الواضح على الطلب الاستهلاكي ، وبالتالي على الأسواق المفتوحة على المنتجات الزراعية الغذائية لهذا فهي تستحق دراسة معمقة فيما يخص تطورها سواء إيقاع ووتيرة النمو أو التغيرات في البنية الداخلية.

وتمثل الزيادة السكانية أحد المعيقات التي تقف في وجه الصناعات الغذائية في الجزائر بسبب أن عدد السكان الكبير في الدولة، يجعل من الصعب توفير مدخلات زراعية كافية وبالجودة المطلوبة للصناعات الغذائية. بعبارة أخرى نقول أن الزيادة المتسارعة لعدد السكان في البلد تؤدي إلى: انخفاض

[1] هادف حيزية، "الصناعات الغذائية الجزائرية كمدخل فعال لتطوير المنتجات الزراعية وإنعاش النهضة التصديرية"، **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد 18، العدد 03 (2020) ص 90.

[2] نورهان قرون، قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر- دراسة تحليلية (هيكل- سلوك)، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، المجلد 08-2017 ص 165-166.

حجم الإنتاج الزراعي المخصص للتصنيع، وإلى توجيه اهتمام المؤسسات الناشطة في القطاع نحو الكم دون الكيف، فتصبح غير محفزة للتطوير من نشاطها أكثر لكسب رضا الزبون أو للحفاظ على مكانتها في السوق، كما أن عدد السكان الكبير يجعل البلد يغرق في التبعية الغذائية أكثر فأكثر للخارج، بسبب تعاظم مستوى الاستيراد الذي وصل إلى حدود الافراط في كثير من دول الجنوب نتيجة للزيادة السكانية وتباطء الإنتاجية الزراعية، هو الأمر الذي يجعل الاكتفاء أو الأمن الغذائي أمرا بعيد المنال على الحكومة والمتعاملين الاقتصاديين في الاقتصاد.[1]

الشكل07: تطور عدد سكان الجزائريين فترة 2018-2021.

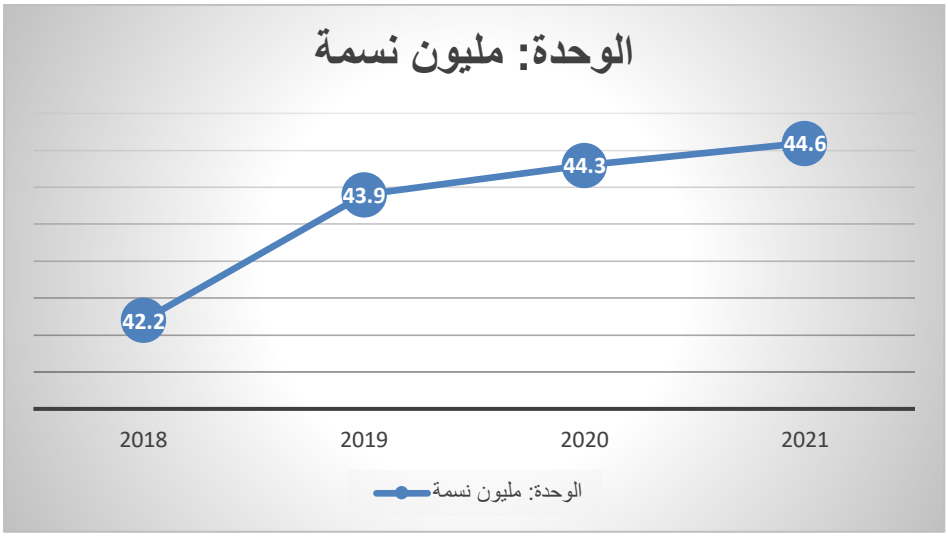

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات موقع وكالة الأنباء الجزائرية aps.dz

من خلال الشكل نلاحظ أن عدد السكان بالجزائر في تزايد مستمر مع مرور السنوات لتسجل سنة 2021، عدد سكان بلغ 44.6 مليون نسمة بعدما كان سنة 2018 في حدود 42.2 مليون مسجلا زيادة قدرها حوالي 2.4 مليون نسمة في ظرف مدة قدرها 04 سنوات، وعليه فإن تزامن هذه الزيادة في عدد السكان مع الأزمات المتتالية التي يعيشها الاقتصاد الوطني، أدى إلى انهيار القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وبالتالي يعتبر ذلك من أهم العوائق التي تقف في تطور الصناعات الغذائية في الجزائر.

رابعا: ندرة اليد العاملة المؤهلة ونقص المعلومة الاقتصادية.

يعرف قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر نقصا حاد في الموارد البشرية المؤهلة، وذلك نظرا لنقص التكوين فيها فنادرا ما نجد مؤسسة تتبع مخططات للتكوين لتنمية معارف

[1] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، "الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسييروالعلوم التجارية**، العدد 18/ 2017 ص 104.

عمالها، وهذا بسبب التكلفة المرتفعة لعملية التكوين الأمر الذي يشكل حاجزا للتطور المعرفي للعمل.
أما المعلومة الاقتصادية فبالرغم من أهميتها في اتخاذ القرارات الإنتاجية، فقد كشفت عملية جمع ومعالجة معطيات تخص قطاع الصناعات الغذائية الوضعية السيئة وخاصة الاختلالات الاحصائية، بالإضافة إلى وجود قصود حاد في البيانات والمعلومات المنشورة عن مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر، فغالبا ما تكون متقادمة أو متباينة في حال توفرها، وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها وعدم الاتفاق على مفهوم موحد لها وعدم وجود نظم للمعلومات خاصة بها، فمثلا من بين المراكز المتخصصة في توفير المعلومة وجمعها في الجزائر نذكر الديوان الوطني للإحصاء، المركز الوطني للسجل التجاري، والمركز الوطني للمعلومات الاحصائية للجمارك.[1]

المبحث الثاني: سياسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.

إن التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم مع أواخر تسعينيات القرن الماضي جعلت السلطات الجزائرية أمام ضرورة التخلص من رواسب النظام الاشتراكي وحتمية الانفتاح على النشاط الاقتصادي، وهذا من خلال إجراء جملة من الإصلاحات الاقتصادية وفق برامج مختلفة، كإعادة الهيكلة، برامج الخوصصة، برامج التأهيل وإعادة التأهيل للمؤسسات الصناعية، وبالخصوص في فرع الصناعات الغذائية والذي يلعب دورا فعالا في سد حاجيات المواطنين، من السلع والمواد الغذائية وتقليص الفجوة الغذائية، من خلال إقرار مخططات تنموية كانت في إطار وضع السمات الأولى للانتقال إلى اقتصاد السوق.

المطلب الأول: مكانة الصناعات الغذائية ضمن سياسات الإصلاحات الهيكلية وبرامج إعادة التأهيل.

أولا: مرحلة إعادة الهيكلة(1995-1999).

ضم القطاع العمومي لفرع الصناعات الغذائية قبل إعادة الهيكلة إحدى عشر مؤسسة موزعة عبر التراب الوطني، وهذا من أجل تلبية الحاجات الوطنية من الاستهلاك وهي موزعة كما يلي:

أ- خمس مؤسسات تابعة لمؤسسة الرياض موزعة بكل من ولاية سطيف، الجزائر، قسنطينة، تيارت، سيدي بلعباس وهي مسؤولة عن تحويل القمح الصلب واللين وتوزيع منتجات السميد، العجائن الغذائية، البسكويت، الخميرة وهي ذات استهلاك واسع بالجزائر.

[1] وليد لوسان وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

ب- المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة المتواجدة في الجزائر العاصمة والمسؤولة على تزويد السوق بالزيوت والصابون، والزبدة النباتية.

ت- المؤسسة الوطنية للسكر ENASUCRE : والمتواجدة فروعها في قالمة، خميس مليانة.

ث- ثلاث مؤسسات لإنتاج المياه المعدنية EMAL, EMIB, EMIS، والتي تتواجد مقراتها في كل من سعيدة، باتنة، الجزائر وهي مسؤولة على إنتاج المياه المعدنية والغازية والمشروبات الكحولية، لكن سنة 1988 اجتمعت هذه المؤسسات في مجمع واحد هو مجمع مشروبات الجزائر.

ج- الشركة الوطنية للتبغ والكبريت SNTA مقرها بالجزائر العاصمة، وهي مسؤولة على إنتاج التبغ والكبريت.[1]

بعد سنة 1996 تمت إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها مؤسسات فرع الصناعات الغذائية، وحسب الأمر رقم 25-15 المؤرخ في 1995/10/06 المتعلق "تسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة"، يضم كل مجمع من المجمعات الاحدى عشر المشار إليها في النقطة السابقة مؤسسات عمومية اقتصادية تعمل في فروع نشاط متجانسة، وعليه فإن صندوق مساهمة الصناعات الغذائية قسمها إلى قسمين، قسم سمي بمجمع الصناعات الغذائية القاعدية(HAAB) واخر سمي بمجمع الصناعات الغذائية الفرعية (AGRODIV) وهي كالتالي:[2]

1-مجمع الصناعات الغذائية القاعدية: ويشمل الفروع التالية:

- فرع الحبوب: ويشمل الإنتاج والمتمثلة في رياض الجزائر، رياض سطيف، رياض قسنطينة، رياض تيارت، رياض سيدي بلعباس.
- فرع الحليب: ORLAC, ORELAIT, OROLAIT وهي عبارة عن دواوين تعمل على إنتاج الحليب ومشتقاته والقيام بعملية توزيعه.
- فرع النباتات: إنتاج المواد الدسمة ENCG، وتحويل السكر ENASUCRE، وصناعة التبغ SNTA.

2- مجمع الصناعات الغذائية الفرعية:

- فرع المشروبات: EMAL, EMIB, EMIS.
- فرع الدواجن: ORAC, ORAVIE, ORAVIO.
- فرع التبريد:ENAFROID .

[1] قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، **مرجع سبق ذكره**، ص113.

[2] كينه عبد الحفيظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو تهميش الدولة لدور القطاع الخاص والاعتماد بصفة أساسية على القطاع العام، وذلك في كل القطاعات وخاصة الميدان الصناعي وبالخصوص أيضا فرع الصناعات الغذائية، غير أن عدم قدرة القطاع العام على تحقيق الأهداف المسطرة التي كان من المفروض أن تحقق، من رفع لمستوى الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في الجانب الغذائي وذلك بإحلال الواردات وتشجيع تصدير الفائض، غير أن بعد انخفاض مداخيل الدولة التي تتكون أساسا من عائدات البترول، كشف ضعف المؤسسات العمومية، وأصبحت الدولة غير قادرة على دعم هذه المؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى لم تعد الدولة قادرة على إنشاء استثمارات جديدة وبذلك ترك المجال للقطاع الخاص مقابل تراجع القطاع العام، واعتماد أليات اقتصاد السوق حيث أحدثت عدة إصلاحات مست مختلف الجوانب الاقتصادية.[1]

وهذه الفترة اعتمدت السلطات برامج اقتصادية لإنعاش الاقتصاد الوطني ودعمه وخلاله ركزت الحكومة على القطاع الفلاحي والذي يعتبر ركيزة الصناعات الغذائية، ففترة 2001-2009 تميزت بفتح المجال أمام الخوصصة وذلك من خلال برنامجي الانعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي 2004-2009، حيث ركز برنامج الإنعاش الاقتصادي في الميدان الفلاحي على مخطط وطني للتنمية الفلاحية PNDA، ومن بين أهدافه تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة، تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في تحويل الإنتاج الفلاحي وتحسين عمليات تجميع المواد الفلاحية[2]، وتدعيم القطاع الزراعي بمختلف الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة والوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتطوير قطاع الصناعات الغذائية من خلال النهوض بالمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة المشاركة في أنشطة الإنتاج الزراعي والتصنيع وتصدير المنتجات الغذائية.[3]

[1] عاتي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 81.

[2] جهاد رحماني، كمال ديب، **مرجع سبق ذكره**، ص 123-124.

[3] KERKOUR SARA, OUAZENE SONIA, **La stratégie de substitution a Limportation dans Lindustrie agroalimentaire en algérie et le retour au marché local cas pratique enquete sur les entreprises agroalimentaire de bejaia**, Mémoire de master, faculte des sciences economiques, commerciales et des sciences de gestion,2016-2017p 51.

الجدول07: الجزء الخاص بالصناعات الغذائية في برنامج الانعاش الاقتصادي (2000-2004).

النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	حجم الاستثمار (مليار دينار)	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(مليار دينار)
صناعة الزيوت النباتية	68	0.696	0.254
صناعة الحليب	51	1.5	0.184
تجفيف التبغ	11	0.003	0.0027
صناعة السكر	10	0.072	0.39
نشاطات أخرى	11	0.056	0.029
وحدات تبريد	423.915 م مكعب	5.7	3.3
المجموع		8.027	3.808

المصدر: عاتي عبد الرزاق، المرجع نفسه ص 85.

كما نلاحظ في الجدول أنه تم تخصيص حوالي 8.027 مليار دينار جزائري في برنامج الإنعاش الاقتصادي لزيادة عدد المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الزراعية الغذائية، وزيادة حجم الاستثمارات فيه باعتبار أن الصناعات الغذائية تربطها علاقة ديناميكية مباشرة مع القطاع الزراعي، فمخرجاته كما ذكرت سابقا هي مدخلات الصناعة الغذائية.

أما برنامج الإنعاش الاقتصادي وبالرغم من الإنجازات التي حققها برنامج دعم الإنعاش للفترة الأولى، فإن الصناعات الغذائية ظلت تواجه تحديات كبيرة تتمثل بالخصوص في مدخلاتها من السلع الزراعية كمادة أولية للصناعة، الأمر الذي يعني فشل سياسات البرنامج الأول في تحقيق الأهداف المسطرة المتمثلة في زيادة الإنتاج الزراعي لتغطية حاجات الصناعات الغذائية والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا ما دفع إلى ضرورة وضع برنامج تكملي استكمالا للمشاريع التنموية المقرر إنهاؤها في البرنامج السابق.[1]

ثانيا: برنامج إعادة التأهيل (2002-2004).

1- تعريف إعادة التأهيل:

إن إعادة التأهيل تعني وضع انطلاقة جديدة للاقتصاد الوطني بصفة عامة، والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة من خلال الدعم الذي تقدمه الدولة وفق ميكانيزمات تتماشى والمستجدات الجديدة، في ظل تحرير المنظمة العالمية للتجارة لفضاء التعاملات التجارية الحرة في الأسواق العالمية،

[1] قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

مما سمح للمؤسسات التكيف مع الوضع الجديد بتطبيق قواعد متعددة الإجراءات من أجل تحرير الاقتصاد لآفاق 2010.[1]

ففي ظل هذه الظروف أصبحت الاستثمارات في فرع الصناعات الغذائية ضرورة ملحة وهذا من أجل تنمية هذا الفرع، حيث عملت الدولة من خلال برنامج التأهيل على إعطاء الأولوية خاصة لفرع الصناعات الغذائية والذي انطلق بداية من سنة 2002 إلى غاية 2004.

الجدول08: التوزيع القطاعي للمؤسسات الخاضعة للتأهيل.

الفرع.	عدد المؤسسات.
الصناعات الغذائية	54
الميكانيك	34
البناء	32
الصناعات البتروكيمياوية والصيدلانية والاوراق	20
البلاستيك	15
الكهرباء والإلكترونيك	15
خدمات الدعم الصناعي	13
الجلود والقماش	09

المصدر: حاجي أسماء، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة، مرجع سبق ذكره ص 193.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن فرع الصناعات الغذائية يتقدم من حيث عدد الملفات المقبولة من إجمالي الفروع الصناعية، وهذا ب54 مؤسسة قدم لها الدعم في إطار عملية التأهيل التي تقوم بها الدولة بصفة عامة والوزارة بصفة خاصة، كما يوضح هذا الجدول رغبة المؤسسة الخاصة لفرع الصناعات الغذائية في عملية التأهيل، وهذا من أجل مواجهة التحديات التي ستواجهها من خلال الانفتاح الاقتصادي الذي تسير الدولة باتجاهه، وخاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، التي سمحت بدخول منتجات، لا يمكن حمايتها وهذا ما أدى إلى صعوبة المنافسة.

ثالثا: مكانة الصناعات الغذائية ضمن تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دعمت الدولة الجزائرية من خلال مختلف البرامج الاقتصادية التي سطرتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل إقحامها في مسار التطور الاقتصادي الشامل وتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيرتها في العالم وفي هذا الإطار أعدت الوزارة

[1] فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 171.

المكلفة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 01 مليار دينار سنويا امتد إلى غاية 2013.[1]

حيث نال قطاع الصناعات الغذائية نصيب من هذا البرنامج نظرا للتحديات التي أصبح يعرفها خصوصا مع التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم في تلك الفترة، هو ما استدعى تدخل الدولة لإعادة تأهيل هذه الصناعات وهذا كما تزعم الوزارة من خلال برنامج "PNDAGRO" المخطط الوطني للتنمية الخاصة لقطاع الصناعات الغذائية، والذي تهدف من خلاله للإسراع في تنمية فرع الصناعات الغذائية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من أجل الحث وتحفيز الاستثمار وتأهيل المؤسسات ومحاولة تسهيل استيراد تجهيزات الإنتاج، ومراقبة الإنتاج بخصوص هذا الفرع وتسهيل عملية الشراكة التي أصبحت ضرورية في هذا الفرع للمحافظة على هذا النسيج من المؤسسات في ظل المنافسة التي يعرفها، ولم ترق هذه الشراكة إلى الهدف المطلوب.[2]

ومن بين الفروع الصناعات الغذائية التي بدأت في العمل في إطار الشراكة الأجنبية نجد:

1- فرع الحبوب:

بمدينة بجاية تم إنشاء مؤسسة تركيب ومعاينة التجهيزات المتعلقة بالمطاحن وهذا مع متعاملين سويسريين وإيطاليين لهم الخبرة في هذا المجال، أما بمدينة الجزائر العاصمة تم توقيع بروتوكول تعاون مع الشريك الفرنسي "LESAFFRE" من أجل إنشاء مؤسسة مختلطة لإنتاج الخميرة.[3]

2-فرع المشروبات الغازية:

عرف هذا الفرع نموا متسارعا من حيث إقبال المستثمرين الخواص وكذلك الأجانب في إطار الشراكة، بحيث لم يبق سوى مجمعين عموميين تابعة للديوان العمومي لتسويق المشروبات، حيث يسيطر على السوق كل من مشروبات حمود بوعلام، إيفري وكذلك بيبسي وكوكا كولا ويغطي القطاع الخاص 90% من سوق المشروبات.

أما بقية الفروع الأخرى على غرار فرع الحليب والطماطم المصبرة لم تشهد استثمارات وشراكات أجنبية، نظرا للمحيط الاقتصادي الغير مشجع والغير جاذب للاستثمارات الأجنبية والذي تتميز به الجزائر، إذ تسوده بيروقراطية وإجراءات إدارية مطولة جعلت المستثمر الأجنبي صعب إقناعه.[4]

---

[1] فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 177.

[2] **المرجع نفسه** ص184.

[3] عاتي عبد الرزاق **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

[4] فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 185.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الجديدة لتطوير الصناعات الغذائية 2014/2010.

أولا: توجهات الاستراتيجية الصناعية الجديدة.

اقترحت وزارة الصناعة والمساهمة في ترقية الاستثمار خلال الملتقى المنعقد يومي 26 و27 فيفري 2007 الملامح الرئيسية للاستراتيجية الصناعية في الجزائر، وهذا بمشاركة واسعة لمجمل الأطراف المعنية بالموضوع، وقد سمح الحوار والنقاش الذي تم بشأن وضع الاستراتيجية بتحديد التوجهات الأربعة الهامة التالية:

- بناء إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية.
- تحديد مبادئ الاستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية.
- ضرورة سياسة تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها بداية من التسعينات، وبالخصوص الإصلاح البنكي بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

لهذا تندرج إستراتيجية إنعاش الصناعة وتطويرها ضمن الإستراتيجية الشاملة التي تقوم على تصور ونظرة جديدة للاقتصاد، وترتكز هذه الإستراتيجية على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التضامن والتكافل الاجتماعي، وتهدف إلى التطوير المكثف لنشاطات صناعية مرتبطة ضمن الهدف المتمثل في السير نحو الازدهار.[1]

أهدافها:

يتمثل لب الاستراتيجية الصناعية في تسطير أهداف معينة ثم تحديد طريقة وكيفية تنفيذها، ويتم ذلك بوضع سياسات مناسبة وإنشاء المؤسسات وبناء الطاقات أو البنية الأساسية، ومن ثم الخروج بنموذج ملائم للتنمية الصناعية قادر على المنافسة والاستمرار وذلك بالأخذ في الاعتبار العناصر التالية:

- اختيار بعض فروع النشاط الصناعي التي يكون للدولة فيها ميزة نسبية أو تنافسية طبيعية أو مكتسبة ، أو الجاذبة للاستثمار العربي والأجنبي .
- مراعاة اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج برفع فاعلية تخصيص الموارد .

[1] براي الهادي، "الاستراتيجية الصناعية الجديدة كآلية لتنمية القطاع الصناعي"، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد 14 (02) مارس 2018، ص 24-25.

- التركيز في مجالات التخصيص التي لها إمكانيات التقدم التكنولوجي وتعميق علاقات الترابط مع مختلف القطاعات في المستقبل.
- اختيار فروع النشاط الإنتاجي في ضوء اتجاهات الصناعة في العالم وتطور الأسواق مع التركيز على السلع التي يتزايد عليها الطلب العالمي .
- متابعة وتقييم نتائج السياسات والخطط التصديرية واقتراح وسائل التغلب على الصعوبات التي تعترض تنفيذها، فضلا عن التوصية بإجراء التعديلات الواجبة عليها .
- إيجاد طبقة من المنظمين الصناعيين الأكفاء، الذين لديهم الخبرة في فهم وإدراك متطلبات الصناعة وإدامة فرص نجاحها .

فتحقيق ذلك يستوجب العمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري للقطاع الصناعي التحويلي مستقبلا بتنويع الصادرات الصناعية، حيث أن الصناعة الوطنية تستورد بأزيد من 2 مليار دولار سنويا لتغطية حاجاتها الإنتاجية، وتصدر منتجات تحويلية بقيمة 01 مليون دولار والتي لا تتجاوز نسبتها 1 % من إجمالي الصادرات، و يمكن تجاوز هذه العقبة بتحضير الصناعة الجزائرية لإنجاح اندماجها في السوق العالمية، وهذا بتثمين المزايا التنافسية و العمل على التنمية التدريجية للنشاطات الصناعية الموجهة للخوصصة، و أيضا اعتماد إجراءات تحفيزية للاستثمارات الجديدة.[1]

ثانيا: أسباب اعتماد إستراتيجية وطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر.

أرجعت وزارة الصناعة دوافع تبني إستراتيجية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية إلى ما يلي:

- الدور المتزايد لشعب الفرع في النظام الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي، لا سيما في ظل النمو الديمغرافي المتزايد وضعف العرض المحلي، ما جعل الجزائر دولة مستوردة صافية للغذاء.
- المشاركة الإيجابية لفرع الصناعات الزراعية الغذائية في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات 45% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي خاصة القطاع الخاص، والرغبة في إقامة استراتيجية تنافسية للفرع (كما ونوعا) بجعله يتسم بالاستقرار. وفك الارتباط الكبير والمتزايد بالأسواق الخارجية وتأثره السلبي بتقلبات الأسعار الدولية غير المستقرة وأزمات الغذاء العالمية.
- حتمية تطوير الاستثمار في الفرع وتطوير مؤسساته وتأهيلها بشكل يجعلها ترقى إلى المعايير الدولية والتكيف مع التحولات العالمية في مجال المنافسة، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة،

[1] خضراوي ساسية، دوبة سعاد، **استراتيجيات ترقية القطاع الصناعي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، ص 11.

واحترام المعايير البيئية في الإنتاج للوصول إلى صناعة حديثة منافسة قابلة للتصدير في مختلف الأسواق الدولية، وتحسين عرض المنتجات الفلاحية المحولة بما يضمن توفير مناصب شغل وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.[1]

ثالثا: الأهداف الأساسية للاستراتيجية الجديدة لتطوير الصناعات الغذائية.

1- **زيادة مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام الصناعي:** من خلال انشاء مؤسسات رائدة في المجمعات الصناعية التكنولوجية، وتحسين الإنتاجية في ضوء إجراءات الترقية والتطوير المرسومة.

2- **تكثيف شبكة الصناعات الغذائية:** بهدف انشاء 500 مؤسسة ضمن المجموعات الصناعية التكنولوجية، كل مؤسسة توظف مع نضوجها حوالي 200 عامل، ما يجعل الطموح الإجمالي خلق 100.000 منصب شغل.

3- **إحلال الواردات:** هذا النظام لا يمكن أن يتحقق إلا عبر التنسيق السليم بين الأطراف الفاعلة داخل القطاعات وتنفيذ العقود مع المواصفات الفنية والشروط الاقتصادية، والتركيز على التنسيق الجيد وتسهيل التواصل بين كل من الزراعة / الصناعة / التجارة.

4- **رفع مستوى مؤسسات الصناعة الغذائية وتطويرها لجعلها في مستوى المعايير الدولية** (تحسين العمليات والمعدات وإدارة الجودة الشاملة والبيئة الإدارية (المعايير الرسمية والضوابط التقنية (مثل سلسلة التبريد) ودعم (الخبرة) وتحسين وصيانة مستوى الجودة.

5- **تعزيز القدرة التصديرية للصناعات الغذائية:** ويتعلق الأمر بخلق خمس اتحادات للتصدير لتصل إلى مضاعفة بنسبة عشر مرات حجم الصادرات من المنتجات الغذائية.

تأهيل الموارد البشرية برفع مستوى التدريب في أعمال الصناعة الغذائية من 5 إلى 10%.[2]

6- تشجع الجزائر من خلال الاستراتيجية الجديدة لتطوير الصناعات الغذائية الى تعزيز الابداع والابتكار في هذا المجال وهذا من خلال:

أولا: خلق هيئة لتعزيز الابتكار والتنافسية في ميدان الصناعات الغذائية : تتكون هذه الهيئة من منظمة أبحاث في الميدان الزراعي والغذائي، والمؤسسات في الميدانين الزراعي والغذائي والمؤسسات العمومية. والهدف هو تدعيم الابتكار وتحسين نقل المعارف وتحفيز المنافسة في مجال الصناعة الغذائية.

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية، "تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر في إطار النموذج الاقتصادي للنمو 2016- 2030"، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، المجلد08/ 2017 ص 183.

[2] حاجي أسماء، المرجع نفسه ص 198-199.

ويتعلق الأمر بأول فريق متخصص في تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر مثل فريق متخصص في الحليب ينشط فعليا في ولاية سطيف وفريق المشروبات الذي ينشط مؤخرا في ولاية بجاية.[1]

ثانيا: تدشين مركز تقني للصناعات الغذائية: من خلال وضع استراتيجية خاصة بالصناعة الغذائية والتي ترمي لتطوير القطاع الفلاحي، تمخض عنها إنشاء أول مركز تقني للصناعات الغذائية فبموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-98 المؤرخ في 1 مارس 2012 والذي يقضي بإنشاء المركز التقني للصناعات الغذائية يعتبر الأول والوحيد على المستوى الوطني، حيث يعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري مقره ولاية بومرداس ويوضع المركز تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة ومن بين مهامه:

- تتمثل مهام المركز في توفير الخدمات التقنية لفائدة المؤسسات العاملة في فرع الصناعات الغذائية، والمساهمة في تحسين مستواها التنافسي ولا سيما بدعم سياسات التأهيل والابتكار والبحث والتنمية التي تبادر بها السلطات العمومية.
- يقوم بإنجاز الدراسات والاستشارات للمؤسسات لتحسين أدائها.
- يطور عرض خدمات المخابر ولا سيما في مجال التحاليل والتجارب، وذلك لتلبية احتياجات النشاطات الصناعية للفرع والمؤسسات المكلفة بمراقبة المطابقة التقنية للمنتجات المتعلقة بالفرع.
- يساعد المؤسسات لتحديث طرق الإنتاج والتطور التكنولوجي.
- يتولى نشاطات التشخيص والتصميم ووضع نظم تسيير الجودة في المؤسسات.
- يساعد ويرافق المؤسسات في تسيير مشاريع التنمية والابتكار وتحسين الأداء.
- يقوم بإعداد برامج التكوين المتخصصة بمهن الفرع وتنشيطها.[2]

رابعا: نتائج تطبيق إستراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

يمكن إبراز هذه النتائج من خلال ربطها بالأهداف المسطرة لها والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

1- **تحسين دور الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق التوازن الإقليمي والأمن الغذائي:**

معظم هذه الصناعات تتركز في مناطق الشمال بالقرب من مراكز التموين وتوفر البنية التحتية الجيدة على حساب مناطق الجنوب وفي المناطق الحضرية التي تتميز أسواقها بطلب استهلاكي متزايد،

[1] حاجي أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص 197.

[2] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، الجريدة الرسمية السنة 49 العدد 14 **مرسوم تنفيذي رقم 12-98 المؤرخ في 08 ربيع الثاني 1433هـ الموافق ل: 1 مارس 2012** يتضمن إنشاء المركز التقني للصناعات الغذائية ص 13.

وبالرغم من أن هذه المنطقة تمثل اقل من 15% من المساحة الإجمالية إلا أنها تضم 70 % من إجمالي السكان وهو ما يؤكد غياب التوازن في التوزيع والجوانب اللوجستية. في حين لا تنتشر إلا 7 % من إجمالي هذه المؤسسات في مناطق الجنوب، وهذا يعني عدم قدرة هذه المؤسسات على التوسع الأفقي إلى مناطق أخرى غير التي أنشأت فيها. حيث يسجل تمركز معظم الوحدات الإنتاجية التحويلية في المدن وغيابها في المناطق الريفية، وهو ما يؤكد ضعف ترابطها مع القطاع الزراعي المحلي وإدماج مخرجاته في عملية تصنيع الأغذية وتدني مساهمتها في خلق دخول في المناطق الريفية وضمان استقرارها، وبالتالي فان مساهمتها تعد هامشية في تحسين الأمن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي وفي هذا الإطار أشارت معطيات وزارة التجارة إلى استمرار تصاعد فاتورة وكمية استيراد الغذاء في الجزائر، حيث انتقلت من 5.8 مليار دولار سنة 2009 إلى 6 مليار في سنة 2010، و 9.5 مليار دولار سنة 2013، وتجاوزت 11 مليار دولار سنة 2014 وانخفضت إلى 9.3 مليار دولار سنة 2015 ثم إلى 8.4 مليار دولار سنة 2017، بسبب تراجع أسعار الغذاء عالميا وليس كأثر لتراجع حجم الاستيراد، وبذلك ارتفعت مخصصات النقد الأجنبي الموجهة إلى الغذاء إلى حوالي 308 دولار للفرد في سنة 2015 وهي جد مرتفعة مقارنة ببعض الدول العربية.[1]

2- ترقية صادرات الصناعات الزراعية الغذائية:

عجزت هذه الإستراتيجية عن بلوغ 1.2 مليار دولار كصادرات من المنتجات الزراعية الغذائية، كما لم يتم إنشاء المجمعات التصديرية المشار إليها سابقا. وبقي عدد مؤسسات الصناعات الزراعية الغذائية التي تقوم بعملية التصدير ضعيف جدا لا يتجاوز 162 مؤسسة معظمها كبيرة الحجم، كما تبق مساهمة مؤسسات الفرع في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة ضعيفة إذ لم تتعد 5.94% و2.84% على التوالي سنة 2015، مقارنة بقطاع البناء والأشغال العمومية والمواصلات وقطاع التجارة[2]

3- رفع معدل إدماج الإنتاج الوطني في حلقات الإنتاج:

لم يحقق معدل إدماج الإنتاج الوطني الأهداف المسطرة في الإستراتيجية بالنسبة لمعظم شعب الإنتاج، حيث سجل ضعفا كبيرا في اندماج المنتوج المحلي من الحبوب في صناعة تحويل الحبوب فحوالي 38 % من القمح الصلب مرفوض في المطاحن نظرا لارتفاع نسبة الشوائب فيه، إضافة إلى توجيه اغلب الإنتاج إلى الاستهلاك العائلي مباشرة، وضعف قدرات التجميع من طرف الديوان المهني للحبوب التي لا تتجاوز 62% بالنسبة للقمح اللين و42 % بالنسبة للقمح الصلب، الذي يقوم بإعادة توجيه الحبوب المجمعة إلى الوحدات الصناعية التحويلية سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص، في حين تهدف

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية، **مرجع سبق ذكره**، ص 188.

[2] **المرجع نفسه**، ص 189-190.

الاستراتيجية الوطنية للصناعات الغذائية إلى رفع معدل اندماج الحبوب من 20 إلى 80 % في الفترة ما بين.2010-2014.

وبالنسبة لفرع الحليب فقد سجل ضعف معدل الإدماج، فمن إجمالي حجم الإنتاج الذي يفوق 2.4 مليار لتر سنويا فإن 15% إلى 19 % من الحليب الطازج فقط يدخل في السلسلة الصناعية. ماعدا سنة 2013 التي سجل فيها ارتفاع معدل جمع الحليب إلى أكثر من 26% في حين يبقى الجزء الأكبر من الحليب خارج الدائرة الرسمية ويوجه اغلبه إلى الاستهلاك العائلي للفلاحين، وعليه يمكن القول انه لم يتم تحقيق الهدف المتعلق برفع حجم إنتاج الحليب المحدد في الاستراتيجية الوطنية للصناعات الغذائية بمستوى 3.2 مليار لتر، ولا الهدف المتعلق برفع معدلات التجميع باعتبار أن حجم الحليب المجمع الطازج لم يتجاوز 0.9 مليار لتر في حين المبرمج وفقا عقود النجاعة قدر ب 1.2 مليار لتر.[1]

المطلب الثالث: مكانة الصناعات الغذائية ضمن برنامج النمو الاقتصادي الجديد 2016/افاق 2030.

لجأت الجزائر لوضع أسس جديدة للنمو الاقتصادي بعد انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية، وهذا بهدف تنشيط باقي القطاعات والرفع من مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

أولا: تعريف النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو

يمكن تعريفه على أنه برنامج يحتوي على حزمة من الإصلاحات والقرارات الهادفة لتحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية البترولية، والذي أعلن عنه من طرف الوزير الأول السابق عبد المالك سلال في سنة 2016 وصادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 2 جويلية 2016، يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2018-2019، ومن جهة أخرى، يقوم على أفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفاق 2030.[2]

ويمر هذا النموذج بثلاث مراحل أساسية هي

- مرحلة الإقلاع phase de décollage ما بين 2016 و2019 والتي تتميز بتطور حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة.
- المرحلة الانتقالية phase de transition ما بين 2020 و2025 والتي تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر ..

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية، **مرجع سبق ذكره**، ص 190.

[2] طلال عباسي وآخرون، "**النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي**"، الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية الدولية نوفمبر 2019 ص 26.

- مرحلة الاستقرار phase de stabilisation أو الدمج convergence ما بين 2026 و2030 والتي تتحقق فيه التوازنات للاقتصاد الوطني.[1]

ثانيا: مضمون النموذج.

يتمحور النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر على جوانب وتدابير إجرائية استعجاليه قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزانية، ومقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي من أجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع والاستقرار والاستدامة التنموية.

وتتحلى أبرز معالم هذا النموذج فيما يلي:[2]

أ- المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة والتي تحدد أهداف رئيسية في افاق عام 2019 وهي:

1- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.

2- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.

3- حشد الموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

ت- مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي، حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020-2030 من أهمها:

1- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 66.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030، بالإضافة إلى مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 02 إلى03 مرات خلال ذات الفترة (حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي)، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3 في عام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030).

2- يهدف النموذج أيضا إلى تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات، إلى جانب تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض معدل الاستهلاك بمعدل نصف النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في عام 2015 إلى 3% في 2030)، فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

[1] طلال عباسي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 26

[2] بوعزيز ناصر، منصف بن خديجة، "النموذج الجديد للنمو الاقتصادي بين الواقع والتجسيد"، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، العدد 10، الجزء02 ، 2017 ص 91.

ثالثا: الإجراءات المتخذة لتطوير الصناعات الغذائية في إطار نموذج النمو الاقتصادي.

يعتبر تطوير الصناعات الغذائية من أهم مؤشرات نجاعة السياسات المتخذة للقطاع الزراعي والصناعي ومن أهم العوامل المحفزة للاستثمار في هذا القطاع، وتمثل الصناعات الغذائية ثالث انتاج صناعي للمؤسسات العمومية بالرغم من التطور البسيط لمؤشر الإنتاج الصناعي لهذا الفرع والذي بلغ 41.2% سنة 2017 حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر.

انطلاقا من اعتبار أن عملية تنويع الاقتصاد هي مخاض لعملية التحول الهيكلي الذي يشهده الاقتصاد، من خلال قرارات الاستثمار والإنتاج التي يقوم بها رجال الأعمال والحكومات في سعيهم لتحقيق العوائد من الاستثمارات، فان هذه العملية تتطلب تنفيذ سياسات متنوعة تصب في حفظ وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات تسمح بتعزيز التحول الهيكلي وتسريعه، ونقل الاقتصاد نحو قطاعات تحقق مزيد من النمو الاقتصادي والتشغيل.

إن التدابير المتخذة لتطوير فرع الصناعات الغذائية في إطار سياسة التنويع الاقتصادي تعد مزيج ما بين التدابير المتخذة لعصرنة القطاع الفلاحي من جهة، قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات وتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات، ومن جهة أخرى توسيع القطاع الصناعي وعصرنته في إطار تنمية النشاطات المنتجة[1]، وعلى هذا الأساس يجب ان يستهدف تحسين الانتاجية العامة النقاط التالية:

1- تسهيل إجراءات تصدير الصناعات الزراعية الغذائية إلى الأسواق الدولية:

تعد قدرة الجزائر على تحقيق التوازنات التجارية الخارجية في ظل الوضع الاقتصادي الراهن المتسم بتسارع وتيرة الواردات، التي تسجل معدل نمو سنوي يقارب 6.5% خاصة الواردات الزراعية التي تشكل أكثر من 18 % من إجمالي الواردات الجزائرية، مقارنة بوتيرة نمو جد ضعيفة في الصادرات التي لا تتجاوز 3% سنويا. يتطلب تسريعا للصادرات خارج قطاع المحروقات ومن ذلك الصادرات من المنتجات الزراعية الغذائية لضمان تمويل مستدام لعملية التنويع الاقتصادي، وهو ما يقتضي إحداث تعديل في الجوانب التنظيمية والتمويلية المرافقة لعملية التصدير. وفي هذا الإطار يستفيد المتعاملون الاقتصاديون في فرع الصناعات الزراعية الغذائية بناء على ما تضمنه المخطط الاستراتيجي لتطوير إدارة الجمارك

[1] شكيرو وسيلة، غزازي عمر، "استراتيجية تطوير القطاع الزراعي – فرع الصناعات الغذائية – في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد"، **Revue des réformes Économiques et intégration en économie mondiale**ا العدد 14 /2020 ص 236.

المعتمد (2016-2019) من بعض الامتيازات الجبائية والمالية الممنوحة لهم في إطار الأنظمة الجمركية الاقتصادية والمتضمنة في القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فيفري 2017.[1]

2- تحفيز المقاولاتية في فرع الصناعات الزراعية الغذائية:

أبدت الدولة إرادة قوية في النموذج الاقتصادي الجديد للنمو لمواجهة مختلف معوقات المقاولاتية، وتسهيل عملية إنشاء المؤسسات في القطاعات وفروع الإنتاج الديناميكية ومن ذلك فرع الصناعات الزراعية الغذائية وذلك من خلال:

- إضفاء التغيير على الطابع المؤسسي من خلال استعراض حالة وتكوين لجنة ممارسة الأعمال وضمها لممثلي الحكومة والقطاع الخاص، إضافة إلى الباحثين والاستشاريين، وهو ما يجعلها تتسم بالدقة العلمية والرؤية الأوسع لعملية التنمية الاقتصادية.
- مواصلة الجهود المتعلقة بإزالة الإجراءات ذات القيمة المضافة الضعيفة بهدف تسريع إنشاء المؤسسات، وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والعمل على تسهيلها لتخفيض تكاليف المعاملات إلى أقصى حد ممكن.
- العمل على تسهيل إجراءات إنشاء وانطلاق المؤسسات وذلك بوضع تدابير متعلقة بإنشاء حاضنات الأعمال وفقا لمتطلبات محددة تتماشى مع هذه البنية التحتية، لا سيما من حيث مرونة التشغيل ورفع بعض العوائق الإجرائية التي تواجه أصحاب المشاريع عند بدء النشاط (خاصة في مجال توطين الشركات، وذلك من خلال تشجيع المؤسسات العمومية لا سيما الوكالات الموضوعة تحت وصاية الوزارات على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، ووكالات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتطوير برامج حضانة خاصة.[2]

3- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه:

إن عملية تنويع الاقتصاد الجزائري و تحفيز الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية، تتم من خلال إيجاد مخطط لتموقع وإعادة انتشار الأنشطة الصناعية عبر التراب الوطني في إطار مخطط لتهيئة الإقليم الوطني، تماشيا مع احتياجات الاقتصاد المحلي والوطني والسياسة الصناعية، ويتطلب ذلك: إعادة النظر في حوكمة العقار الصناعي من خلال إعادة توزيع المهام بين وزارة الصناعة ومختلف الهيئات المعنية بالإشراف على العقار الصناعي، وتجميع الأراضي والعقارات الصناعية وجعلها تحت سلطة هيئة

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية، **مرجع سبق ذكره**، ص 195.

[2] لطرش ذهبية، كتاف شافية، **مرجع سبق ذكره**، ص 196.

واحدة وهي الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري .ANIREF. لان دخول الكثير من المؤسسات التابعة لهيئات أخرى في مسألة تنظيم العقار أدت إلى تشتيت وتفتيت صنع القرار، وأدى غياب آليات التنسيق إلى تنظيم عشوائي للعقار الصناعي والزراعي، مع ضرورة إحداث تكامل بين الأقطاب والحظائر التكنولوجية والجامعات وهذه الهيئة.[1]

4- إنجاز مناطق صناعية جديدة، وتطوير وإنشاء مناطق للنشاط وإعادة تأهيل المواقع الاقتصادية.

5- منح الأولوية والدعم الضروريين لنشاطات تثمين الموارد الطبيعية التي تشجع الادماج وبروز الفروع التي تستعمل المزايا المقارنة في مجال الطاقة والموارد الطبيعية، والعمل على مكافحة التجارة الموازية وتعزيز شبكات التوزيع، من خلال انجاز 1000 منشاة تجارية جواريه وثماني(08) أسواق جملة للخضر والفواكه ذات أهمية جهوية ووطنية.

6- تعزيز مسار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص الوطني والاجنبي كإجراء كفيل بتحقيق تنوع القاعدة الصناعية الوطنية، وإعادة تموقع المؤسسة في التصنيع والعمل على إعادة النظر في القطاع الصناعي الخاص، والقيام بإعادة توزيعه الإستراتيجي من خلال تنصيب مجموعات صناعية ناجعة وتنافسية في القطاعات الواعدة.[2]

المبحث الثالث: تقييم دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.

يعتبر القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات تشابكا مع فرع الصناعات الغذائية بحكم المواد الأولية التي يوفرها هذا الأخير والتي تستخدم كمدخلات للإنتاج الغذائي في قطاع الصناعات الغذائية، حيث عملت الجزائر كغيرها من الدول على تطوير القطاع الفلاحي وزيادة مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال وضع مجموعة من البرامج والمخططات والتي رصدت لها ميزانيات مالية معتبرة لتحقيق الأهداف المسطرة والتي تصبو إلى تحقيقها، إذ تعتبر زيادة كفاءة الإنتاجية النباتية والحيوانية لتحقيق مستوى معين من الفاعلية داخل قطاع الصناعات الغذائية وتحسين مساهمتها في الاقتصاد الوطني والوصول إلى الأمن الغذائي من أهم هذه الأهداف، فمن خلال هذا المبحث سنحاول تقييم كفاءة مدخلات القطاع الفلاحي لقطاع الصناعات الغذائية ومدى فاعلية هذه الأخيرة في تحقيق الأهداف المسطرة والوصول إلى تحقيق أمن غذائي شامل. ومن أجل تقييم السياسات التي انتهجتها الجزائر في هذا القطاع اعتمدنا على معيارين هوما الكفاءة والفعالية حيث ترتبط الاولى بالمدخلات (الإنتاج النباتي والحيواني القادم من

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية، **مرجع سبق ذكره**، ص 197.

[2] شكيرو وسيلة، غزازي عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص 237.

القطاع الفلاحي ...)والواجب توفرها لتحقيق مستوى معين من المخرجات، وتقاس الفعالية بمدى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد ومدى تحقيقها لأهداف السياسة المسطرة، وتحقيق أمن غذائي وطني وذلك من خلال نيل قطاع الصناعات الغذائية حصة الأسد من الناتج المحلي والقيمة مضافة للاقتصاد المحلي.

المطلب الأول: تقييم كفاءة مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي(الإنتاج النباتي والحيواني)

لا يمكن اعتماد أو تقييم أي سياسة عامة لأي قطاع كان دون قاعدة أو أطر قانونية تعبر عن شرعيتها، والتي تسمح بتطبيق وتنفيذ تلك البرامج التي جاءت بها تلك السياسة، حيث عرف قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر مجموعة من الأطر القانونية التي كان الهدف منها الوصول إلى أمن غذائي في الجزائر والقضاء على النقائص التي يعاني منها القطاع ، حيث تتدخل الدولة لتأطير هذا القطاع من أجل ضمان أدائه الجيد من خلال: [1]

1- الإطار القانوني والتنظيمي:

من أجل حماية المستهلك وحماية الاقتصاد الوطني تضع الدولة معايير قانونية وتنظيمية لتوفير الرقابة لضمان كل من مرحلة الإنتاج، النوعية الجودة، فلذلك وضعت قيد التنفيذ التسهيلات التالية للمؤسسات الصناعية الغذائية

- أصبحت عملية التسجيل في السجل التجاري منذ 2004 أمرا بسيطا.
- يخضع الانتقال للمنتجات على مستوى التراب الوطني وكذلك الأسعار للحرية التامة.
- تضع الدولة تسهيلات كبيرة للاستثمار والمستثمرين في هذا المجال حيث تقوم بتمويل المشروعات بنسبة تصل إلى 60 أو 70%، وتقوم الدولة بواسطة بنوكها بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الخاصة بالصناعات الغذائية وذلك بمنح قروض بأسعار فائدة معقولة، أما فترة السداد للديون فتمتد إلى 7 سنوات، وبالنسبة للتجارة الخارجية من صادرات وواردات غذائية، فالقيد الوحيد الذي تعرفه هذه المبادلات هو التعريفة الجمركية التي هي بنسبة 5% على المواد الأولية و 15% على المواد النصف المصنعة و30% على المواد المصنعة، حيث تعتمد الدولة الرسوم الجمركية كقيد لإعطاء الصناعة المحلية فرصتها في التواجد والتطور.

[1] قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، **مرجع سبق ذكره**، ص 118.

2- الإطار المؤسساتي:

تضع الدولة مؤسساتها لتنظيم وسير هذا القطاع من خلال سبع وزارات الفلاحة، الصيد، الموارد المالية، العمل الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الوزارة الوصية عن ترقية الاستثمارات)، ثم تأتي عدد من المؤسسات والمخابر المختصة في الصناعات الغذائية والزراعية.

أولا: تطور الإنتاج النباتي في الجزائر.

تعد الفلاحة الجزائرية مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية أهمها الحبوب الصيفية الحبوب الشتوية، الحبوب الجافة)، البقوليات الحمضيات، بالإضافة إلى محاصيل زراعية أخرى. ويعد الإنتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات من السلع الغذائية، أو من خلال توفير سلع محلية تحد من حجم الواردات الغذائية بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كمدخلات وسيطية للصناعات التحويلية، وعليه تساهم كفاءة الإنتاج الفلاحي بصفة عامة في النهوض بقطاع الصناعات الغذائية وزيادة قدرته على تلبية الحاجات الغذائية المتزايدة وتحقيق الأمن الغذائي والعكس صحيح.[1]

الجدول09: تطور الإنتاج النباتي من الخضر في الجزائر ما بين 2018-2020 الوحدة (ألف طن).

الوحدة ألف طن	2018	2019	2020
الحبوب	6065.94	5633.45	4392.30
البطاطس	4653.32	5020.25	4659.48
البقوليات	146.30	146.56	115.05
الطماطم	1309.75	1157.35	1635.62

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 2021 المنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد 41.

يتضح من خلال الجدول أن إنتاج الحبوب في الجزائر عرف انخفاضا محسوسا من سنة 2018 وإلى غاية 2020 خاصة في شعبة القمح بصنفيه اللين والصلب، حيث سجل الفرع إنتاج بلغ 6065.94 ألف طن سنة 2018 لينخفض إلى 4659.48 ألف طن سنة 2020، ويعود الانخفاض المسجل في الكمية المنتجة من الحبوب إلى حالات الجفاف التي شهدتها مناطق الإنتاج، ويذكر أن الجزائر من بين أكثر الدول

[1] فضيلة بوطورة، قرامطية زهية، الصناعات الغذائية في الجزائر بين واقع الإنتاج النباتي للقطاع الفلاحي والقيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال (2015/2000) مداخلة في ملتقى وطني ص 04.

المستوردة للحبوب في العالم بحصيلة مشتريات سنوية قدرت ب 7.7 مليون طن في موسم 2020-2021، نظرا لعجز الإنتاج المحلي على تغطية الطلب من الاستهلاك.

كما يعتبر محصول البطاطا من المحاصيل الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر، حيث تمثل المادة الأولية للكثير من الصناعات الغذائية، لذلك فقد عرف إنتاجها اهتماما كبيرا من طرف السلطات العمومية من خلال تقديم إعانات كبيرة لمنتجيها ما أدى إلى إحداث قفزة كبيرة في الإنتاج كما توضحه النتائج الواردة في الجدول، حيث سجلت معدل إنتاجية بلغ 4659.48 ألف طن سنة 2020، نظرا لسرعة نموها وقابليتها للتكيف ما يمثل فرصة مهمة للاستثمار في هذا المحصول في المناطق الهامشية والغير مناسبة للمحاصيل الأخرى، والمشكل الذي يطرح نفسه حاليا هو أن الجزائر لاتزال تستورد الشيبس" من الخارج في وقت أنها تسجل فائضا في إنتاج البطاطا، والذي يمكن تحويله في المصانع إلى شيبس"، والغرض هو الذهاب إلى التحويل قبل التصدير من أجل ضبط الأسعار، وكذلك خدمة الفلاح الذي تبرم معه اتفاقيات من أجل تحويل البطاطا إلى المصانع لتكريرها. بالإضافة إلى ذلك فإنه في السنوات الأخيرة تراوح معدل استيراد البذور ما بين 120 ألف طن و140 ألف طن في ظل رداءة البذور المنتجة محليا، وغياب بنك وطني لإنتاج البذور طيلة السنوات الماضية والذي دشن فقط مؤخرا سنة 2022 والذي يمكن أن يرتبط بالأمن القومي للدولة قبل علاقته بالأمن الغذائي.

كما تعد محاصيل البقول الجافة من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة في الجزائر، حيث عرف هذا الفرع تطور ملحوظا في معدل الإنتاج خلال السنوات الأخيرة لتسجل سنة 2019 معدل إنتاج بلغ 146.56 ألف طن لتنخفض سنة 2020 إلى 115.05 ألف طن، وهذا الانخفاض راجع إلى الأوضاع الخاصة التي شهدها العالم بسبب تفشي وباء كورونا بالإضافة إلى شح الأمطار واستفحال ظاهرة الجفاف في الجزائر، رغم هذا التحسن الملحوظ في الإنتاج لا تزال الجزائر تستورد كميات كبيرة من البقول الجافة سنويا لسد حاجاتها الأمر الذي يجعلها أيضا في تبعية للخارج في هذا الفرع أيضا.

أما الطماطم فتعتبر من الخضر الهامة في الجزائر والتي تعرف طلبا واستهلاكا بمعدلات عالية، وقد أصبحت تنتج بصورة مستمرة على مدار السنة بفضل تطور الزراعة المحمية واستخدام التكنولوجيا والدعم، فمن خلال الجدول نلاحظ تزايد معدل إنتاج الطماطم في الجزائر حيث سجل سنة 2018 معدل إنتاج قارب 1309.75 ألف طن ليرتفع سنة 2020 إلى 1635.62 ألف طن، وهذا راجع إلى زيادة المساحات المسقية ونقص الأمراض في حقول الطماطم بسبب اعتدال المناخ وانخفاض الرطوبة في شهر جوان مما ساهم في تضاعف المردودية، إضافة إلى التحفيزات التي وضعتها الدولة من أجل تدعيم الفلاحين في مجال

زراعة الطماطم الصناعية، منها تدعيم الأسعار ومنح الدولة للمصانع التحويلية قروض من أجل مساعدة الفلاحين بدءا من البذور والأسمدة والأدوية إلى شراء المنتوج.[1]

ومنه نستنتج أن الإنتاج النباتي في الجزائر من الخضر في تطور مستمر في مختلف الشعب إلا أن بعضها لا يستطيع تلبية الطلب المحلي فتلجأ الدولة إلى الاستيراد لسد العجز، كما أن معظم البذور التي تستخدم في الزراعة مستوردة من الخارج ما يجعل الجزائر في تبعية مقلقة للخارج خاصة في مثل هذه المنتوجات الاستراتيجية، مما ينذر بعدم كفاءة إنتاجية البذور في الجزائر واللجوء إلى استيراد معظمها، بالإضافة إلى ضعف الترابط بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعات الغذائية خاصة في الشعب التي تعرف فائضا في الإنتاج مثل البطاطا و الطماطم.

الجدول10: تطور الإنتاج النباتي من الفواكه في الجزائر ما بين 2018-2020 الوحدة (ألف طن).

	2018	2019	2020
التمور	10947.00	1136.03	1151.91
المشمش	242.24	209.20	187.27
البرتقال	1134.19	1199.54	1174.85
التين	109.21	114.092	116.143

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 2021 المنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد 41.

يمثل الجدول تطور الإنتاج النباتي من الفواكه في الجزائر ما بين سنوات 2020/2018 فمن خلال الجدول نلاحظ تطور الإنتاج في مختلف الفروع الموجودة في الجدول، على غرار فاكهة التمر التي عرفت تزايد مستمر في الإنتاج لتسجل معدل إنتاج قارب 1151.92 ألف طن حسب إحصائيات سنة 2020.

وبالرغم من الأهمية الإستراتيجية لهذا المنتج، إلا أن السياسة العامة للدولة لم تعره الاهتمام الكافي في مجال التصنيع والتصدير إلا في حدود ضيقة. ولو قدر تصنيعه محليا من قبل الدولة أو القطاع الخاص، وتم تصديره كمنتجات صناعية أو تمور خام، واهتمت بنظافتها وتعبئتها وتغليفها وتم دعم الفلاحين بمستلزمات تسويقها محليا وخارجيا لكان له شأن آخر في رفع ميزانية الدولة بأحد أهم صادرات السلع الفلاحية، وتوفير دخل سنوي مناسب للفلاحة، نظرا لسمعة أسواق التمور الجزائرية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الأسيوية وغيرها، ما يوفر فرصة حقيقية للجزائر للاستثمار خارج

[1] فضيلة بوطورة، قرامطية زهية، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

قطاع المحروقات وتنويع صادراتها وتوفير العملة الصعبة لاستيراد المنتجات التي لا تملك فيها الميزة النسبية.

كما أن الصناعة التحويلية للتمور تعاني من تخلف كبير في الجزائر، والسبب يعود إلى غياب استراتيجية واضحة للدولة في مجال تطوير صناعة تحويل التمور من أجل التصدير كالتخلف الكبير في مجال تعليب وجمع التمور، وعمليات جني التمور تتم بطرق بدائية جدا مازالت متبعة في الدول الفقيرة فقط، كما أن إنتاج فسائل النخل يتم في الجزائر بنفس الطرق المتبعة منذ مئات السنين، وهو ما أدى إلى تأخر كبير في إنتاج التمور وتطوير الصناعة التحويلية للتمور، رغم توفر 7 أنواع من التمور القابلة للاستغلال التجاري هي " تيمجوهرات" و"دقلة نور" و"أكاز " و"بنت أخبالة " و " ازرزة " و " الغرس " و" تيفزوين "، وكما نسجل أيضا نقص في إعطاء الأهمية البالغة لجانب الإشهار والترويج لمختلف أصناف التمور التي تتوفر عليها الجزائر.[1]

والأمر نفسه بالنسبة للفروع الأخرى من الفواكه فالسياسة المنتهجة في الجزائر بشأن زراعة الحمضيات التي يتنبأ لها بالاندثار خلال 5 أو 6 سنوات المقبلة بالنظر إلى العوامل السلبية التي يعرفها المجال، فغياب برنامج وقائي للحفاظ على هذا الموروث الفلاحي الذي تعود اغلب اشجاره إلى المزارع الاشتراكية الممنوحة في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين في وقت استغنى عنها أصحابها لصالح التجار، الذين لا يهمهم سوى الجني دون الاعتناء بها. فقطاعي الصناعة بالجزائر بصفة عامة والفلاحة بصفة خاصة دخلا حلقة مفرغة، بالنظر إلى احتياجات السوق الوطنية المتنامية، مقابل ضعف الإنتاج فكل ما يدخل من إنتاج فلاحي سواء تعلق الأمر بأدوية وأسمدة فهو مستورد، ما دفع بالجزائر إلى الاستيراد من السوق الأوروبية بتوقيع اتفاق دون إقرانه بأي شرط يحمي الإنتاج الوطني. ويضمن الفاكهة الموجهة للصناعة التحويلية، مع تسجيل غياب برنامج وطني وقائي لحماية الأشجار المثمرة بصفة عامة والحمضيات، بعدما انتشرت ظاهرة تراجع حجم أو وزن الفواكه من سنة لأخرى لغياب التقليم تارة وانعدام مختصين في العملية التي يمكن أن ترفع الإنتاج بنسبة 50 % دون استعمال الأسمدة.[2]

ثانيا: تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر.

يعد الناتج الحيواني جزء مهما في الناتج الزراعي الجزائري، ولذلك وجب دراسة تطوره لمعرفة مدى مساهمته في تغطية احتياجات السكان الاستهلاكية، حيث تتسم الثروة الحيوانية في الجزائر بالتنوع

[1] فضيلة بوطورة، قرامطية زهية، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2] فضيلة بوطورة، قرامطية زهية، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

والتي تعد عامل استقرار اقتصادي واجتماعي للمجتمع الريفي،[1] أما فيما يتعلق بالإنتاج من الثروة الحيوانية عرف وضعية اتسمت بالتطور تارة والتدهور تارة وهو ما سنحاول شرحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول11: تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر ما بين 2018- 2020 (الوحدة ألف طن)

	2018	2019	2020
اللحوم الحمراء	**507.67**	**529.00**	**505.89**
لحوم الدجاج	**58.00**	**35.35**	**32.37**
البيض	**314.04**	**341.56**	**308.46**
الأسماك	**120.35**	**105.73**	**86.90**
الألبان	**3280**	**3189**	**3354**

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 2021 المنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد 41.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإنتاج الحيواني في الجزائر عرف تذبذبا في مختلف فروع الإنتاج الواردة في الجدول فبالحديث عن تصنيع اللحوم والأسماك وغيرها من لحوم الحيوانات، فنحن نتحدث عن تحويلها من شكلها الخام وحفظها، وتعليبها، وتعقيمها في درجات معينة تحددها التكنولوجيا المستخدمة، وتجسدها التقنية على المنتوج الحيواني الخام، ففي هذا الجانب نجد أن الجزائر ضعيفة التصدير في هذه الشعبة بحكم لجوئها إلى العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، مقارنة مع المغرب، الذي يعتبر الأول افريقيا في تصدير هذه التشكيلة من المنتجات، وبحكم اطلالته على حوضي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي طبيعيا، كما لا ننسى ظفره بأسواق عالمية تصديرية في ظل ثرواته الأرضية الضعيفة مقارنة مع الجزائر، تليها بالترتيب دولة السيشل وتونس، وباقي الدول الافريقية الأخرى، وصولا إلى موريتانيا ومصر.

أما فيما يخص شعبة الألبان نجد أن الجزائر مازالت تعاني تبعية في هذا الشأن، ومن جهة أخرى، نجدها تحاول عبر برامج الدعم الفلاحي تشجيع تربية أصناف الحيوانات المدرة للحليب خاصة الابقار، ولكن من جهة التبادل الدولي للحليب ومشتقاته تعتبر مصر الرائدة إفريقيا بحكم تغطيتها للعديد من الأسواق العالمية.[2]

[1] خراز بلال **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

[2] توبة جاد عبد الحق، **مرجع سبق ذكره**، ص 30-31.

ثالثا: حجم الفجوة الغذائية في مختلف السياسات الزراعية التي سطرتها الجزائر.

اختلف حجم الفجوة الغذائية في كل مرحلة من مراحل تطبيق البرامج التنموية حيث:

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي (سياسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) 2000-2004:حوالي 2957.06مليون دولار.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (سياسة التجديد الفلاحي والريفي) 2005-2009: 5361.30 مليون دولار.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (سياسة التجديد الفلاحي والريفي)2010-2014: ارتفاع الفجوة الغذائية إذ تراوحت ما بين 5398.72 مليون دولار و8022.62 مليون دولار، بمعدل نمو يصل في المتوسط إلى 11.85%.

4- نموذج النمو الاقتصادي2016-2030: في الثلاث سنوات الأولى لهذا البرنامج عرفت الفجوة الغذائية تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغت سنة 2015 قيمة 5601.40 مليون دولار، أي بانخفاض قدره 18.51% عما كانت عليه سنة 2014، ثم انخفضت إلى 3247.00 مليون دولار في الخمس أشهر الأولى لسنة 2016، وهي نسبة انخفاض معتبرة وصلت إلى 42.00%، وعادت للارتفاع النسبي (12%) في الخمس أشهر الأولى لسنة 2017 لتبلغ 3638.00 مليون دولار .[1]

ومما سبق نستنتج أنه يوجد عجز في الإنتاج المحلي عن مواكبة الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية خاصة في ظل تذبذب الإنتاج واستمرار ارتفاع معدل النمو السكاني، حيث تعتمد الجزائر على السوق الخارجية لتوفير معظم احتياجات السوق الوطنية من المنتجات الغذائية بشقيها النباتي والحيواني، وذلك في ظل عجز معظم السياسات التي سطرتها الدولة والتي تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي وعدم كفاءتها.

المطلب الثاني: تقييم فاعلية مخرجات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

تعد الصناعات الغذائية من بين فروع قطاع الصناعة التحويلية الاستراتيجية الحساسة والأكثر حيوية وديناميكية في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك في تكوين الثروة للدولة وكذلك في توفير الغذاء الذي أصبح يتميز بفاتورة باهظة الثمن ومن أبرز ما يتأثر به الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي للدولة، ويمكن توضيح فاعلية مخرجات قطاع الصناعات الغذائية بالنسبة للاقتصاد الجزائري من خلال دراسة

[1] سعيج منيرة، محفوظ مراد، **البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائرخلال الفترة 2000-2017**، مداخلة في ملتقى وطني ص 12.

مساهمتها في الإنتاج الخام والقيمة المضافة، التشغيل والميزان التجاري والقدرة على تغطية الطلب من الاستهلاك من خلال الإنتاج المحلي.[1]

أولا: مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام.

يعبر مؤشر مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي عن وزن ومكانة القطاع في الاقتصاد الوطني ومدى اهتمام السلطات به، ويبين الجدول التالي تطور الناتج الداخلي الخام لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال فترة 2015-2020:

الجدول12: مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام ما بين 2017-2019

(الوحدة: مليون دج)

السنة	2017	2018	2019
قطاع خاص	1131098.6	1196827.5	1234358
قطاع عام	208528.9	220734.7	229642.9
نسبة PIBللصناعات الغذائية بالنسبة PIBالإجمالي.	%2,19	%2,14	%2,12

المصدر: منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، المرجع نفسه ص 687.

من خلال الجدول الموضح أعلاه، تبين لنا خلال فترة 2017- 2019 تزايد مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في الإنتاج الخام باستمرار، بحيث بلغت سنة 2017 قيمة 1131098.6 مليون دينار، إلى أن وصلت مساهمتها 1234358 مليون دج سنة 2019، أما مساهمة مؤسسات القطاع العام للصناعات الغذائية عرفت هي الأخرى تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة، حيث بلغت قيمة مساهمتها 229612.6 مليون دج سنة 2019، وبالرغم من التزايد المستمر لمساهمة مؤسسات القطاع العام إلا أن القطاع الخاص مساهمه تزايدت أكثر، حيث بلغت نسبة مساهمة مؤسسات القطاع الخاص 84% من اجمالي مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج الخام مقارنة بمساهمة مؤسسات القطاع العام والتي بلغت نسبته 15.68%[2]، وهذا ما يدل على تطور مكانة القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر.

[1] حميد حملاوي، وسام عمرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

[2] جهاد رحماني، كمال ديب، **مرجع سبق ذكره**، ص 130.

الشكل08: مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام ما بين 2017-2019 (الوحدة: مليون دج)

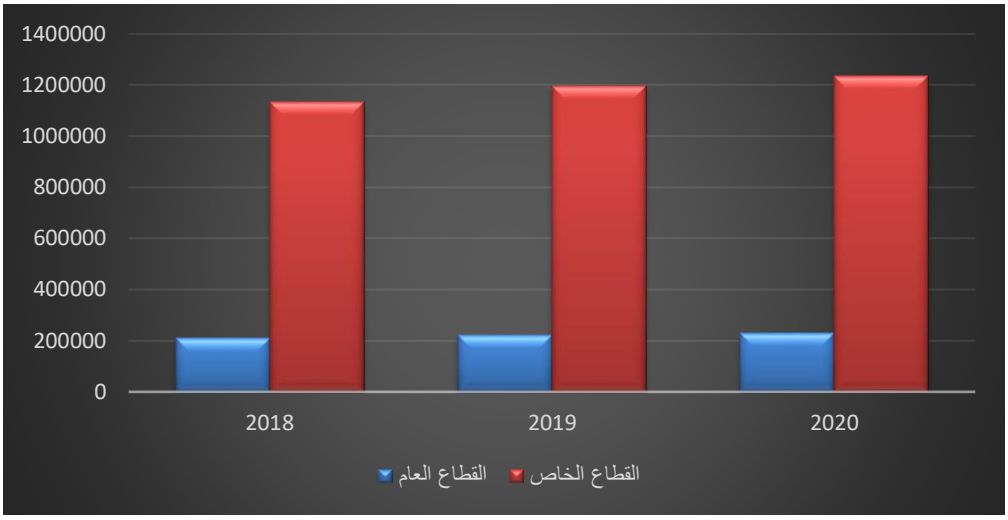

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

أما بالنسبة لمساهمة قطاع الصناعات الغذائية في إجمالي الناتج الداخلي الخام للقطاع الصناعي ككل، فقد أظهرت الإحصائيات للفترة بين 2017-2019 ضعفا في نسبة المساهمة مقارنة بباقي القطاعات الصناعية. حيث تراوحت نسبة مساهمتها بين 2.19% سنة 2017 ، و2.12% سنة 2019.

ثانيا: مساهمة الصناعات الغذائية في تكوين القيمة المضافة.

للصناعات الغذائية أثار فيما يتعلق بالقيمة المضافة التي تنتج عنها، وأن تطوير وتوسيع هذا القطاع يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، فقد عرفت الصناعات الغذائية في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، سواء من حيث الإنتاج الخام أو من خلال مساهمتها في القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني.

وهذا لارتباطها بالاختيارات السياسية والاقتصادية التي تبنتها السلطات العمومية، خاصة أن هذا القطاع له ارتباطات عالية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وإمكانية اندماجه في الاقتصاد الوطني، كل هذه المعطيات كان أثرها على الإنتاج الخام والقيمة المضافة للصناعات الغذائية[1]، يمكن أن نوضحها أكثر من خلال الجدول التالي:

[1] زرقين عبدود، فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 166.

الجدول13: مساهمة الصناعات الغذائية في تكوين القيمة المضافة ما بين 2017 - 2019

(الوحدة: مليون دج)

البيان	2017	2018	2019
قطاع خاص	357232.3	377943.6	389025.3
قطاع عام	50241,8	55463.6	55676
مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة الاجمالية %	%2,91	%2,80	%2,70
مساهمة الص الغ في القيمة المضافة المحققة داخل قطاع الصناعة	%39	%38,4	%38,3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة الإجمالية ضعيفة فهي لا تتعدى في أحسن الأحوال 3%، ان هذه النسبة الضعيفة لمساهمة الصناعات الغذائية في القطاع سببها القطاع العام الذي عرف تذبذبا وضعف من سنة إلى أخرى، على عكس القطاع الخاص الذي كانت نسبة مساهمته جيدة، حيث قدرت قيمتها ب 389025.3 مليون دينار جزائري سنة 2019.

الشكل09: مساهمة الصناعات الغذائية في تكوين القيمة المضافة ما بين 2017-2019

(الوحدة: مليون دج)

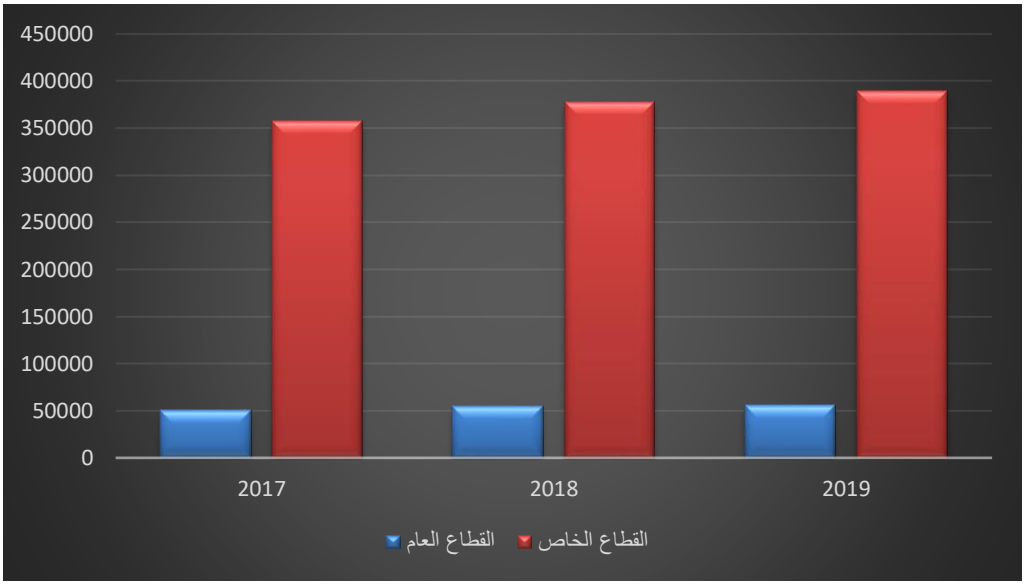

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول نجد أن هناك فارق كبير في نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة بين كل من القطاعين العام والخاص لصالح القطاع الخاص بفارق كبير جدا، وهذا طيلة فترة الدراسة ويعود تراجع مساهمة القطاع الحكومي في الصناعات الغذائية إلى عمليات الخصخصة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى التراجع الملحوظ الذي يشهده مؤشر الانتاج الصناعي لمؤسسات القطاع العمومي بسبب تراكم العديد من المشاكل الهيكلية التي أضعفت دورها وأثرت على نموها بشكل سليم، ومن ذلك اهتلاك معدات الانتاج وقدمها وعدم محاكاتها للتطورات التكنولوجية، على عكس القطاع الخاص التي تعد في معظمها حديثة النشأة وذات تجهيزات متطورة نسبيا وتخضع إلى عمليات الصيانة والتجديد بصورة دورية.[1]

ثالثا: مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل.

نظرا لتأثيره على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، يعد التشغيل من أهم القضايا في اقتصاديات كل الدول ولضمان تشغيل شريحة واسعة من الأفراد سطرت الجزائر مجموعة من المخططات غير أنها لم تكن في مستوى التطلعات التي وضعت من أجلها.[2]

للوقوف عن مدى مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل تقدم الجدول التالي الذي يوضح تطور عدد العاملين في فرع الصناعات الغذائية خلال الفترة **2018-2020** :

الجدول14: مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل ما بين 2018- 2020.

السنوات	2018	2019	2020
تطور العمالة في القطاع	16479	16719	17075
نسبة العمالة في قطاع ص غ بالنسبة للقطاع الصناعي	%16	%15,9	%16,5

المصدر:.Activité Industriels 2011-2020 collection statistiques N 221/2021, ons p22

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التشغيل في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، مسجلة زيادة قدرها 2,1% في عدد المناصب سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، كما

[1] جهاد رحماني، كمال ديب، **مرجع سبق ذكره**، ص 131.

[2] حميد حملاوي، وسام عمرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

يحتل القطاع المرتبة الثانية من حيث معامل التوظيف داخل فروع القطاع الصناعي سنة 2020، بإجمالي عدد الوظائف الذي بلغ 17075 وظيفة وبحصة تقارب 16.5% في الهيكل الإجمالي للقطاع الصناعي.

وهذا يرجع حسب تحليلينا إلى الاتجاهات للاستثمار في هذا القطاع خلال هذه الفترة من خلال إنشاء المؤسسات المتوسطة بمختلف الفروع داخل قطاع الصناعات الغذائية، نظرا للطلب المتزايد على المواد والسلع الغذائية التي كانت تتميز بالندرة خلال مراحل التنمية التي عرفتها البلاد إلى جانب تشجيع الدولة للاستثمار في هذا الفرع من القطاع الصناعي، نظرا لما يميز واردات المنتوجات الغذائية من ارتفاع في الواردات وانخفاض في الصادرات .[1]

رابعا: مساهمة الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية.

تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة جدا على تموين مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية بالمادة الخام الأولية عن طريق الواردات وهذا بتغطية تجاوزت في كثير من النشاطات 50%، وإن اختلفت حسب نوعية كل نشاط وهذا في حد ذاته خطر على الاقتصاد الوطني، وهو يعتبر تابعا لتغيرات المحيط الدولي. وإن كانت الجزائر خلال مسيرتها التنموية تعتمد على استيراد المواد الأولية، وكذلك السلع الجاهزة الغذائية فيمكن القول إن في المرحلة الحالية وبفضل مؤسسات القطاع الخاص لبعض المنتوجات كالسميد والدقيق والسكر والحليب ومشتقاته والزيت، وكذلك الطماطم، أصبحت تنتج في الوطن لكن تعتمد في معظمها على المواد الخام الأولية المستوردة من الخارج، وهذا بنسب متفاوتة للسلع الضرورية، وفي المقابل فإن الصادرات من هذه السلع الغذائية الضرورية منعدمة ولا يمكن الحديث عن التصدير ولكن عن عدم تغطية متطلبات الحاجيات الوطنية.[2]

1- تطور قيمة الواردات من السلع الغذائية:

تعتبر الجزائر المستورد الأول للمواد الغذائية على المستوى الإفريقي، حيث تغطي حاجياتها الغذائية بنسبة 75% عن طريق الواردات، وهذا رغم جهود الدولة في الآونة الأخيرة، حيث كانت جهود السلطات رامية إلى تطوير المنافسة في مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية والزراعية، وبذلك احتلت المرتبة الثانية بعد التجهيزات الصناعية، وهو ما يعكس ضعف الصادرات الغذائية وسيطرة صادرات المحروقات، ويعبر عن هشاشة الاقتصاد الوطني، وضعف قطاعاته الانتاجية رغم كل اجراءات الدعم الحكومية، المقدمة لفائدة المصدرين، واستفادتهم من الإعفاءات الضريبية والجمركية.[3]

[1] زرقين عبدود، فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

[2] زرقين عبدود، فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 159.

[3] منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، **مرجع سبق ذكره**، ص 689.

الجدول15: تطور قيمة الواردات من السلع الغذائية ما بين 2018-2020 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	الواردات الغذائية (مليون دولار)	نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات (%)
2018	8573	%18.5
2019	7317	%19.7
2020	7367	%23.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد، ياسر قرني، دراسة تحليلية عن التجارة الخارجية للجزائر، سفارة جمهورية مصر العربية مكتب التمثيل التجاري الجزائر،2020 ص 16.

نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات الغذائية في الجزائر عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة، لتسجل الجزائر سنة 2020 ورادات غذائية بلغت قيمتها 7367 مليون دولار، أما عن نسبة الواردات الغذائية من مجمل الواردات خلال كامل الفترة، فسجلت نسبة تراوحت بين 18.5% سنة 2018 و23.4% سنة 2020، وهو ما يعكس وجود مشكلة غذائية في الجزائر ودليل على أن قطاع الصناعات الغذائية لايزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي المتزايد. وأن الجزائر بعيدة كل البعد لأجل توفير وتغطية حاجياتها من الأغذية حتى الضرورية منها، والتي من المفروض أنها قادرة على توفيرها بالرجوع إلى إمكانياتها على جميع الأصعدة.

2- تطور قيمة الصادرات من السلع الغذائية:

أما فيما يخص صادرات الجزائر من الصناعات الغذائية، فيمكن القول بأنها ذات جودة عالية ولكن الكميات المصدر منها قليل جدا، وهذا بالنظر للقدرات التي تزخر بها البلاد، ومثال على ذلك نذكر منتج زيت الزيتون الذي يتم إنتاجه في المناطق الشمالية من البلاد حيث أن عليه طلب محلي ودولي. والذي يساهم بشكل كبير في التنمية المحلية لمناطق إنتاجه، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن تطور تعداد سكان الريف وعدد العمالة الزراعية وإنتاجية هذه الأخيرة كان غير معتبر خصوصا في السنوات الأخيرة[1]، والجدول الموالي يبين لنا تطور الصادرات الجزائرية:

[1] منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، **مرجع سبق ذكره**، ص 689.

الجدول16: تطور قيمة الصادرات من السلع الغذائية ما بين 2018-2020 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	الصادرات الغذائية (مليون دولار)	نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات (%)
2018	373	%0.91
2019	381.6	%1.15
2020	399.6	%1.83

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد، ياسر القرني، المرجع نفسه، ص 11.

نلاحظ من خلال الجدول أن صادرات الجزائر من السلع الغذائية، سجلت مساهمات ضئيلة جدا لتتراوح نسبتها بالنسبة للإجمالي من الصادرات ما بين 0.91% و1.83% خلال فترة الدراسة، والذي لا يمثل من تغطية واردات المواد الغذائية سوى 2 % وهي نسبة لا يمكن مقارنتها بالنسبة لمجمل الواردات الغذائية. ويظل الميزان التجاري للسلع الغذائية في حالة عجز، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول17: الميزان التجاري للسلع الغذائية ما بين 2018-2020 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	العجز المسجل
2018	373	8573	-8200
2019	381.6	7317	-6935.4
2020	399.6	7367	-6967.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين السابقين.

الملاحظ من نتائج الجدول هو تسجيل عجز كبير في الميزان التجاري، حيث بلغت قيمة العجز في الميزان قيمة (6935.4-) مليون دولار سنة 2019 لترتفع قيمته إلى(6967.4-) مليون دولار سنة 2020. يرجع هذا العجز الكبير المسجل في الميزان التجاري إلى ضعف قيمة الصادرات أمام الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات، وهذا مرده إلى اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على استراتيجية الصناعات المصنعة وإهمالها القطاع الزراعي، ما أدى إلى استحواذ المحروقات على نسبة هامة من قيمة الصادرات على حساب باقي القطاعات الأخرى من بينها قطاع الصناعات الغذائية، وهو ما أثر على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر وجعلها في تبعية دائمة للأسواق الدولية في توفير حاجياتها من الغذاء.

المطلب الثالث: محركات تطوير الصناعات الغذائية وسبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

أولا: محركات تطويرها:

1- الاهتمام بزراعة المحاصيل الزراعية:

تشجيع الفلاحين على زراعة الشعير في المناطق التي لا يجود فيها زراعة القمح، وتشجيع استهلاكه في صناعة الخبز كمادة ثانوية لتخفيف الاحتياجات من القمح، واجراء الدراسات اللازمة لتحديد نسب الخلط الممكنة، حتى لا يؤثر على جودة المنتج النهائي مع تقديم جميع الضمانات للفلاحين على شراء الكميات المنتجة بالأسعار التي تشجعهم على الاستثمار في زراعة هذا المحصول.

2- **تشجيع البحث العلمي التطبيقي:**

وذلك من خلال السعي لإدخال المواد الأولية المتوفرة محليا ودراسة قيمتها الغذائية والاهتمام بالمواصفات القياسية وضبط الجودة وتقديم الدعم للمبدعين، وتشجيع كافة البحوث وجميع براءات الاختراع المتعلقة باستخدام التقنيات الحديثة في عمليات التصنيع الغذائي.

3- **تشجيع الاستثمارات العربية المشتركة:**

من خلال إقامة مشاريع مشتركة في تصنيع المعدات وإقامة المجمعات الزراعية، وتوطين هذه المشاريع وفقا للأسس التي تكفل نجاحها بناء لدراسات مسبقة.[1]

4- تقديم الدعم للتجديد التكنولوجي:

تحتل استراتيجية التجديد التكنولوجي أهمية أساسية ضمن استراتيجيات المؤسسة، ذلك أن التجديد أصبح أمرا استراتيجيا لا مفر منه لرفع القدرة التنافسية للمؤسسة وللاقتصاد ككل، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسات، اي التجديد في المنتجات، التجديد في العمليات، التجديد في التنظيم، التجديد في الموارد البشرية الى آخره.

5- تقديم الدعم في التكوين والتدريب:

يظهر ذلك من خلال توفير مراكز تدريب وتكوين الموارد البشرية التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية بصفة خاصة مع ضرورة استمرارية العملية ومواكبتها للتطورات التكنلوجية والتغيرات التي تحدث في السوق.[2]

[1] منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، **مرجع سبق ذكره**، ص 693-694.

[2] وليد لوشان وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

6- تقديم الدعم الإداري:

يظهر ذلك جليا من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول على التمويل اللازم القيام النشاط أو توسيعه، إضافة إلى تسهيل الحصول على العقارات والتراخيص الضرورية.[1]

7- تقديم الدعم المالي:

يتحدث الخطاب الرسمي السياسي عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة في الجزائر،

ويتطلب ذلك توفير:

- التمويل طويل المدى مع اللامركزية في منح القروض.
- المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.
- الشفافية في تسيير عملية منح التوسيع.
- توسيع صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض.[2]

ثانيا: آفاق الصناعات الغذائية.

إن البحث عن تحقيق تكامل قطاعي بين فرع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي سيظل الشغل الشاغل للدولة، ما لم يتم تحقيق ذلك فإنه يكون من الصعوبة تطوير فرع الصناعات الغذائية. إذ يستوجب معالجة مشكلة الفلاحين وأصحاب المؤسسات الصناعية في آن واحد، بوضع آلية مستقبلية للتعاون قصد مواجهة المنافسة الحادة التي يعرفها الفرع من خلال القطاع غير الرسمي وكذا الزخم الهائل من السلع الغذائية المستوردة.[3]

إن مستقبل الصناعات الغذائية يفرض ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لدعم هذا النشاط، وتمكين المستثمرين في هذا القطاع بإنشاء مصانع تساهم بطريقة فعالة في التنمية وإحداث مناصب شغل جديدة والمساهمة في تشجيع القطاع الزراعي وبالتالي تحريك الصناعة الجزائرية ككل، أضف إلى ذلك مساهمتها في الأمن الغذائي الوطني بما يتناسب مع تطور الاحتياجات السكانية التي تعرف زيادة مطردة من حيث الطلب على المواد الغذائية، بسبب الزيادة السكانية التي تعرفها البلاد فالانتقال إلى اقتصاد السوق قد يضعف القطاع الزراعي أكثر فأكثر وخصوصية النشاط الزراعي يفرض إدراك حقيقة أساسية وهي أليات السوق التي لا ينبغي أن تشكل وحدها محرك لاقتصاد الزراعي، بل يجب أن تضع

[1] وليد لوشان وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

[2] **المرجع نفسه**، ص 71.

[3] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

الدولة سلسلة من الميكانيزمات لتوجيه الإنتاج وتأمين المنتجين وضمان استقرار مداخيلهم، إلى جانب تزويدهم بإحصائيات ومعلومات عن احتياجات السوق الوطنية من الخامات الزراعية حتى لا يحدث تذبذب في توفير المواد الخام الزراعية من سنة إلى أخرى، بسبب الوفرة تارة والانعدام تارة أخرى وهذا من شأنه أن يكون له أثر على فرع الصناعات الغذائية.[1]

[1] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

خلاصة الفصل الثاني:

إن موقع ومكانة فرع الصناعات الغذائية داخل الاقتصاد الجزائري هو موقع متميز ومهم وبالتالي جعلها تؤدي دورا مهما، من خلال المساهمة في زيادة الدخل القومي، كما تقوم بدور فعال في امتصاص البطالة والحد من الاستيراد. وجلب الاستثمار، وبالرغم من هذا تبقى مساهمة هذا القطاع في تغطية الاحتياجات الغذائية المحلية جد محدودة، خاصة مع التزايد المستمر والسنوي لفاتورة الواردات الذي جعل الجزائر أولى الدول في استيراد بعض المواد الأساسية كالحبوب والحليب.

كما أن معظم الصناعات الغذائية المنتجة في الجزائر ماهي إلا صناعات مصنعة تعتمد على استيراد المواد الأولية من الخارج التي هي عبارة عن سلع زراعية، ما يدل على أن القطاعين الفلاحي والصناعات الغذائية لا يزالان مغيبان أمام سيطرة الصناعات الاستخراجية القائمة على النفط ومشتقاته.

وبالتالي فالعلاقة التكاملية بين القطاع الفلاحي والصناعة بالجزائر لازالت دون المستوى المطلوب رغم بدأ عمليات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر، وبالتالي يبقى مشكل الأمن الغذائي والتخلص من التبعية الغذائية للخارج قائما، الأمر الذي يتطلب النهوض بالقطاع الفلاحي، لأنه الداعم للصناعة، مع ضرورة ادخال التقنيات الحديثة في كلا القطاعين لجعل مخرجاتها تواكب التقنيات الحديثة لتحقيق معدلات نمو تحقق الأهداف المسطرة.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر الصناعات الغذائية خليطاً من الأنشطة المختلفة من الزراعة والصيد والصناعة، التي توفر المواد الأولية كي تقوم بالتحويل والتعليب، وتضمن أخيرا التوزيع للمنتج الغذائي، ويلعب هذا القطاع دورا هاما وحيويا في الاقتصاد الوطني، لأنه يعمل على تحقيق النمو الصناعي، إضافة إلى كونه المنفذ وأداة التقييم والضبط للإنتاج الزراعي في القطاع الأولي، حيث مخرجاته هي مدخلات لهذا الأخير، ويعتبر عنصرا محددا لاستراتيجية الأمن الغذائي، وهو أيضا مصدرا هاما للعملة الصعبة في حال التوجه بالتصدير والتبادل الدولي.

لذا يرشح بديلا عن النفط كمصدر للعملة الصعبة وقناة للتصدير، كما يتضح لنا أن قيام الصناعات الزراعية الغذائية في بلد ما مبني على قدرتها على تحويل تلك المادة الغذائية الأولية من مرحلتها الخام، إلى حالتها المصنعة والمحفوظة حفظا يسمح للفرد من استهلاكها بعد مدة زمنية.

ومما سبق نجد أن الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية في تطور مستمر، وخاصة في السنوات الأخيرة وذلك نظرا لإدراك المتعاملين الاقتصاديين أهمية هذا الفرع نظرا لحجم السوق الجزائري، غير أن هذه المؤسسات تتميز بالتبعية للخارج فيما يتعلق بالمواد الأولية رغم أن الجزائر لها من الإمكانيات الفلاحية ما يسد حاجة هذه المصانع من المواد الأولية، وذلك نتيجة عدم وجود استراتيجية لتوجيه الإنتاج الفلاحي، فالصناعة الغذائية الجزائرية تواجهها الكثير من التحديات لتفعيل دورها ومساهمتها في توفير الغذاء اللازم والمستقر للمستهلك الجزائري، وإنها بحاجة ماسة إلى اعتماد جملة من التدابير الاستعجالية حتى يضمن لها النمو الايجابي والمستدام.

مما يستدعي ذلك إحداث تعديلات على خصائصها الإنتاجية والارتقاء بها إلى المستوى الذي بلغته الشركات الكبرى العالمية، وفك ارتباطها بالأسواق الدولية وتعزيز التكامل مع القطاع الزراعي، لا سيما وأن مسألة الأمن الغذائي في الجزائر أصبحت تطرح بشدة على المدى المتوسط والطويل، فهي تحتاج إلى استقرار وانتظام التموين وتقليص المخاطر الناتجة عن تغير الأسعار وعدم استقرار الأسواق والمشاكل المرتبطة بضعف القدرة الشرائية.

فالجزائر تعتبر الدولة الأكثر ضعفا في مجال تغطية الواردات بالنسبة للصادرات الغذائية في منطقة شمال إفريقيا، فالاستمرار باللجوء للسوق العالمية لتلبية الحاجيات الغذائية يرهن الأمن الغذائي الوطني ويرهن تطوير الصناعة الغذائية الجزائرية.

حيث أدت جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية الأخيرة إلى تراجع الأمن الاقتصادي والغذائي في الجزائر، إلا أنها تشكل في الوقت نفسه فرصة حقيقية للجزائر للاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي وقطاع

الصناعات الغذائية، لتشجيع الانتاج المحلي بدلاً من الاعتماد على المنتجات المستوردة، والتصنيع الغذائي يمثل إحدى الفرص التي يجب على الدولة استغلالها.

نتائج الدراسة:

- يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد، وتأتي أهميته كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي تساهم بدورها في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي، كما أنها تساهم في تأمين الغذاء للإنسان وتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي للمنتجات الغذائية.
- رغم الإجراءات والسياسات المتبعة التي اتخذتها الجزائر تبين أن قطاع الصناعات الغذائية لم يساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد، رغم ما رصد من مبالغ مالية ضخمة للنهوض به وتطويره، فهي لم تعكس على أرض الواقع ولم ترق إلى المستوى المطلوب.
- تضم الصناعات التحويلية عدة شعب تتفاوت نسبة مساهمتها في أداء القطاع في الجزائر، ومع ذلك تعد الصناعات الغذائية أكبر قطاع صناعي في الجزائر مساهمة خارج المحروقات، إلا أن الواقع الاحصائي يشير إلى عجز القطاع في خلق قيمة مضافة بما فيه فرع الصناعات الغذائية، على الرغم من تركيز الجزائر منذ الثمانينات على تطويرها على النحو الذي يجعلها أحد الركائز للصناعات التحويلية، فالنمو المتواصل للقطاع لا يرقى لجعله يحتل مكانة هامة داخل النسيج الصناعي الوطني.
- تبقى مساهمة مؤسسات الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية من حيث تقليص قيمة الفجوة الغذائية محدودة وضئيلة، بالرغم من الإمكانيات التي رصدت لهذه العملية من أجل التحرر من التبعية الغذائية للخارج.
- يعاني الميزان التجاري الغذائي من عجز وفجوة كبيرة في معدل تغطية الواردات للصادرات، مما يجعل البلد في حالة تبعية غذائية مستمرة ومتزايدة، بفعل النمو الديمغرافي الكبير من جهة، وكذا خضوع سوق المنتجات الغذائية العالمية للتقلبات وعدم الاستقرار في الأسعار.
- يبقى قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية يعاني من مشكلة التبعية للأسواق الخارجية في مجال التموين بالمواد الأولية الأساسية والضرورية، اللازمة لإتمام العملية التصنيعية للمواد الغذائية الجاهزة على غرار الحليب ومشتقاته ومختلف الفروع الأخرى.

توصيات الدراسة:

من خلال ما تم التوصل إليه من استنتاجات يمكن صياغة الاقتراحات الآتية قصد معالجة الاختلالات والمشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر:

- ضرورة التنسيق بين قطاع الصناعات الغذائية وبين القطاعات المرتبطة به مباشرة التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي (الزراعة، الصناعة، الثروة السمكية، القطاعات المرتبطة به بشكل غير مباشر البيئة، البحث العلمي، الطاقات المتجددة).
- وضع استراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي تستند إلى الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية قبل التصدير وخصوصا الحبوب، حيث يعتبر تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية محليا شرطا حاسما لنجاح أي استراتيجية.
- إنشاء هيئة مشتركة بين وزارات الفلاحة والتجارة والصناعات الصغيرة والمتوسطة تسهر على التنسيق بين قطاع الفلاحة وفرع الصناعات الغذائية وقطاع التجارة الخارجية، والاهتمام بصورة متوازنة بجميع المداخل التي يمكن للصناعات الغذائية من خلالها المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.
- إقامة عقود بين مؤسسات الدولة والفلاحين، لتوريد السلع الغذائية بما يسمح من زيادة مداخيلهم، وبالتالي ما يسمح للأفراد ورجال الإعمال من إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة في النشاط الزراعي، ذلك ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتكاملها مع القطاع الصناعي، واللجوء إلى تقديم تسهيلات تحفيزية للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب، بما يفتح آفاقا واسعة للخروج من دائرة الاقتصاد المعتمد على قطاع المحروقات.
- ضرورة إعطاء دفعة لآلة التصنيع الغذائي في الجزائر، بإقامة شراكة فعالة مع المزارعين، لأن قيام حركية مدمجة بين القطاعين، بوسعها تعزيز استغلال الحبوب التي تعد اختصاصا رائدا محلياً.
- تشجيع الاستثمار في إقامة المصانع الغذائية مع تقديم تحفيزات أكبر لأصحاب الخبرة في هذه الصناعات لتخفيف حدة المنافسة بين الصناعات الغذائية المحلية والمستوردة.

الملاحق:

الملحق رقم 01: تطور إنتاج الحبوب في مختلف ولايات الجزائر سنة 2017.

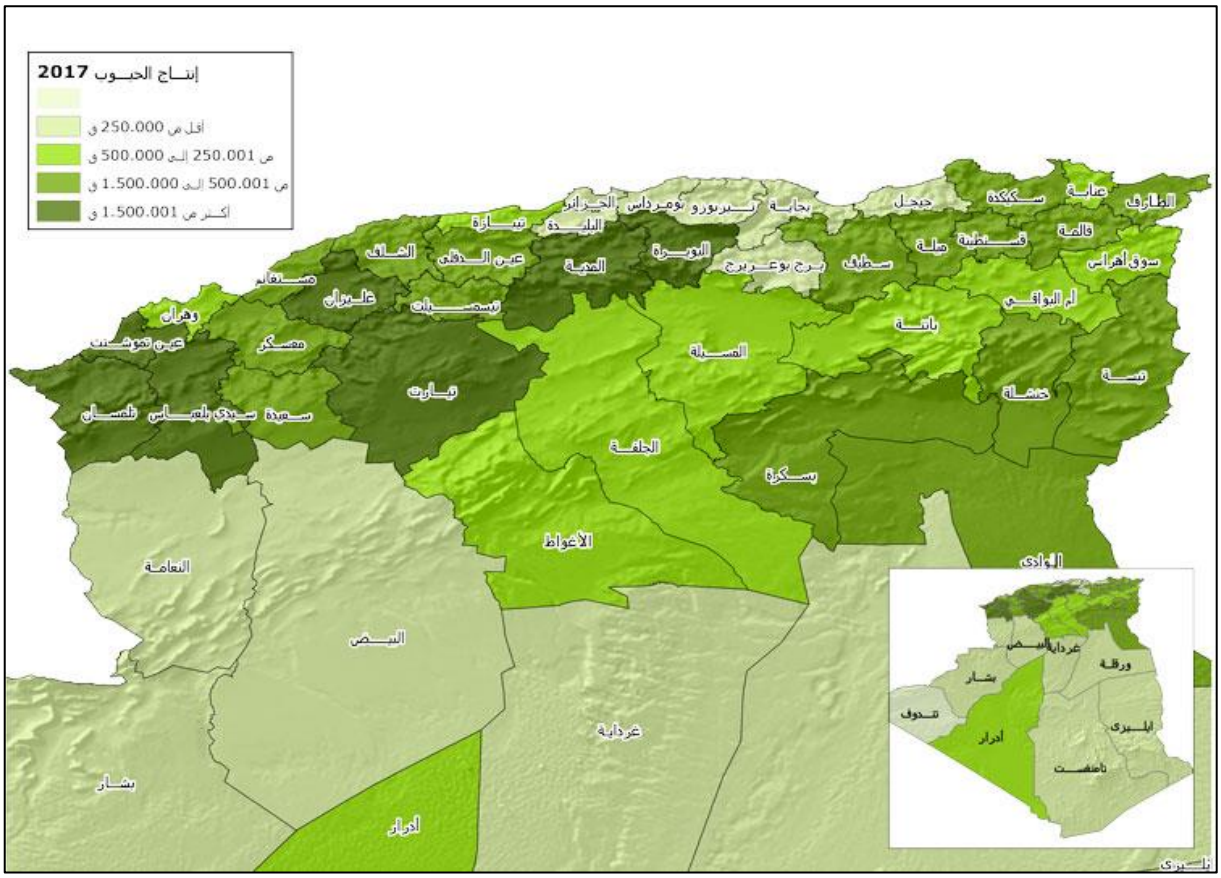

الملحق رقم 02: تطور إنتاج الطماطم الصناعية خلال فترة 2017/2000.

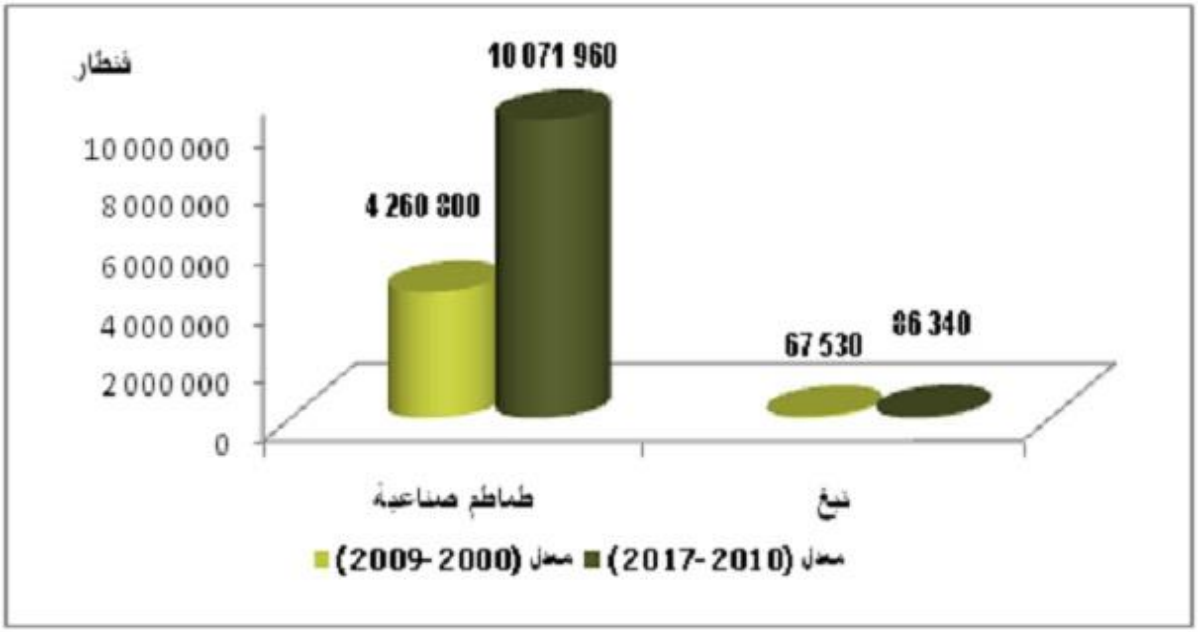

الملحق رقم 03: تطور إنتاج الخضروات عبرولايات الوطن.

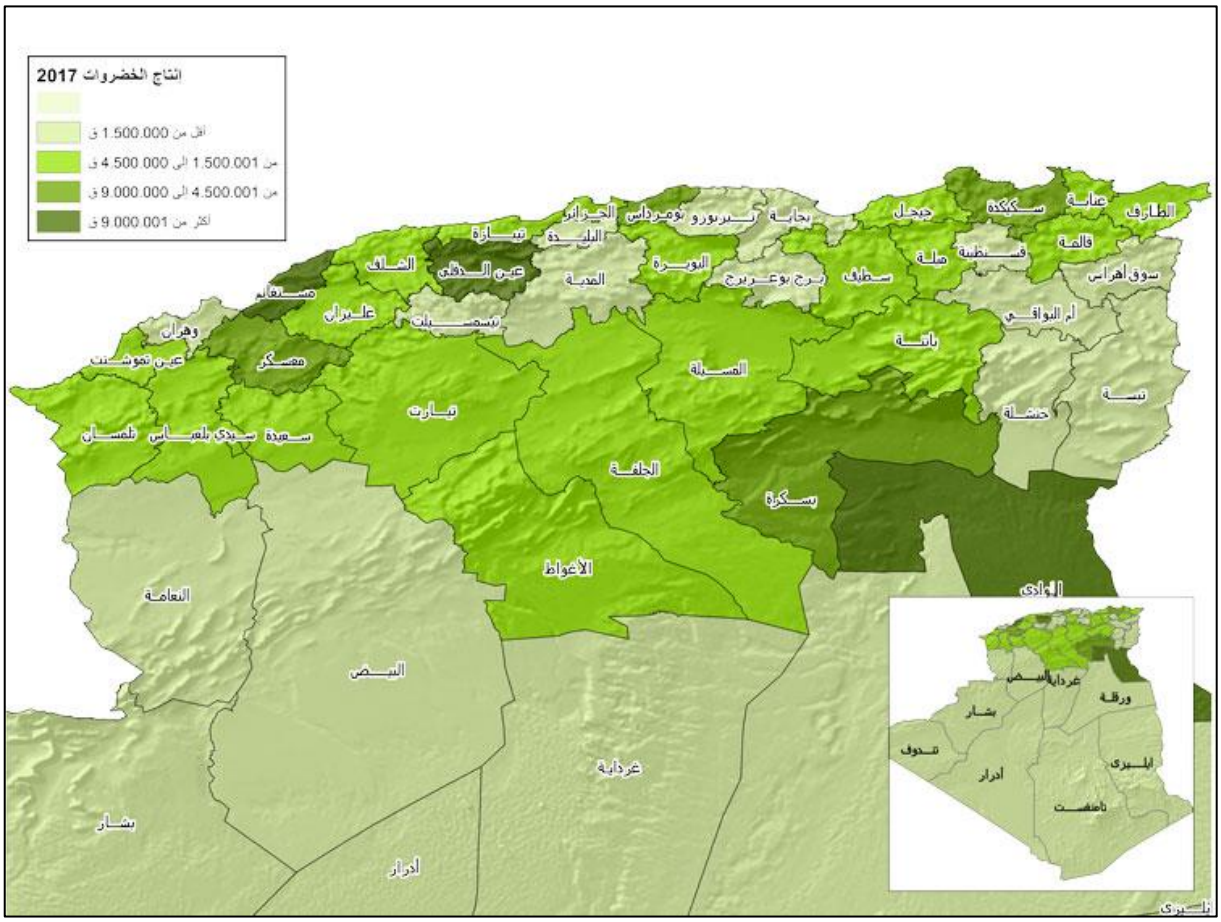

الملحق رقم 04: تطور الإنتاج النباتي في الجزائرخلال فترة 2017/2000.

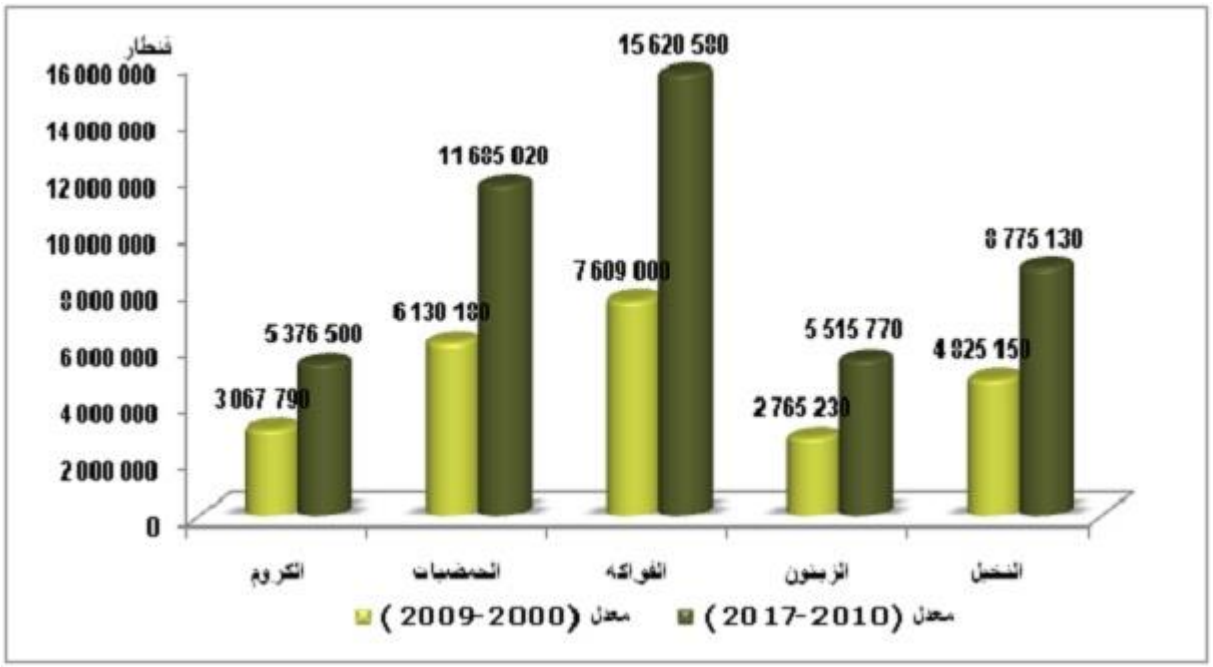

الملحق رقم 05: تطور إنتاج اللحوم الحمراء في ولايات الجزائر سنة 2017.

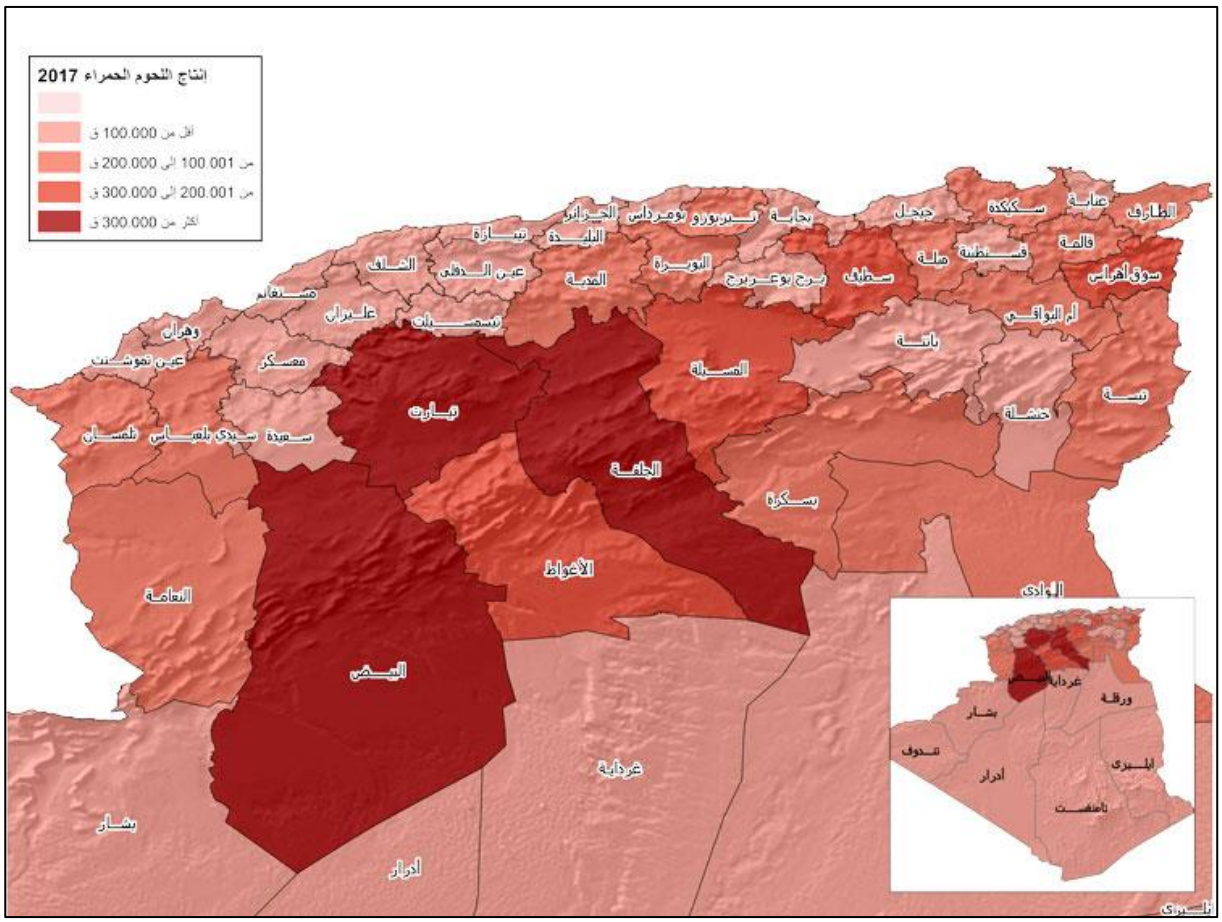

الملحق رقم 06: تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال فترة 2017/2000.

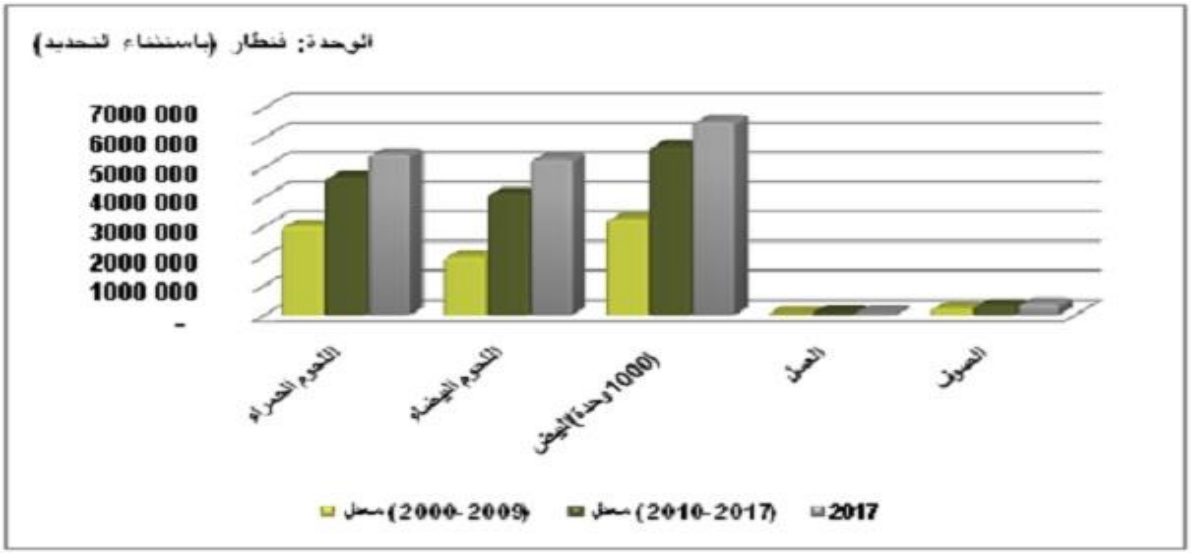

الملحق رقم 07: إحصائيات فلاحية لسنة 2019 في الجزائر.

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural
Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information

Statistique Agricole

SUPERFICIES ET PRODUCTIONS

SERIE "B"
2019

JUILLET 2021

قائمة المصادروالمراجع

1-المصادر:

الوثائق الرسمية:

- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، عرض السيد الأول المتضمن بيان السياسة العامة للحكومة المقدم أمام النواب المجلس الشعبي الوطني ، 03أكتوبر 2022
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم تنفيذي رقم 02-282 مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1423 الموافق 03 سبتمبر 2002، يتضمن تأسيس المدونة الجزائرية للأنشطة والمنتجات.
- الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، الجريدة الرسمية السنة 49 العدد 14 المرسوم تنفيذي رقم 12-98 المؤرخ في 08 ربيع الثاني 1433ه الموافق ل: 1 مارس 2012 يتضمن إنشاء المركز التقني للصناعات الغذائية.

2-المراجع:

أ-مراجع باللغة العربية

الكتب:

- الكبيسي عبد الجبار، محسن ذياب، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين، امنة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- بوحوش عمار واخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا 2019.
- عبد السلام محمد السيد، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الثقافي والفنون والآداب، الكويت، 1978
- غربي فوزرية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، يونيو2010
- مجدي نرمين، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد(19) موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، 2021

المقالات:

- ابو الناجي الشرقاوي ماجد، رؤية استراتيجية لتفعيل دور اقتصاد المعرفة في النهوض بقطاع الصناعات الغذائية في مصر، مجلة روح القوانين، العدد 89، يناير ،2019.

قائمة المصادر والمراجع

- براي الهادي، الاستراتيجية الصناعية الجديدة كآلية لتنمية القطاع الصناعي، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14 (02)، مارس، 2018.
- بن الشيخ مريم، جعفر حمزة، تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتحديات الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد ،05 العدد ،01 (2022).
- بن تفات عبد الحق، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد09 ،سنة 2011.
- بوعزيز ناصر، منصف بن خديجة النموذج الجديد للنمو الاقتصادي بين الواقع والتجسيد، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء02 ، 2017.
- تواتي يعقوب، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية والأمن الغذائي في الجزائر، مجلة السياسة العالمية المجلد06 العدد 01 السنة (2022).
- جنوحات حسين ، "إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثامن، ديسمبر 2017.
- حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18 2017
- حمودة أم الخير، بيرش أحمد، الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد10 العدد 01 (2019).
- رحماني جهاد، ديب كمال، دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019، دفاتر البحوث العلمية المجلد 10 العدد01 سنة 2022.
- زبيري رابح، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد العدد 05، ديسمبر 2010.
- زرقين عبود، د فوزي عبد الرزاق، إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والعالمية، العدد 01 جوان 2014.
- شرفي منصف، بوشلاغم عميروش، تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية المجلد 21/ العدد 01 (2021).
- شكيرو وسيلة، غزازي عمر، إستراتيجية تطوير القطاع الزراعي – فرع الصناعات الغذائية – في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد، Revue des réformes Économiques et intégration len économie mondiale العدد 14 /2020.
- فائزة قش، توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، م 06 العدد01 جوان 2019.

- قرون نورهان، قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر- دراسة تحليلية (هيكل- سلوك)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 08 2017.
- قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06 / العدد 02/ ديسمبر 2019.
- لطرش ذهبية، كتاف شافية، تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر في إطار النموذج الاقتصادي للنمو 2016-2030، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد08، 2017.
- لوشان وليد وآخرون، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة(2013-2017)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد22 العدد01 2019.
- لطرش ذهبية، غراب رزيقة، مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 09 ديسمبر 2015.
- مراد ناصر ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية –حالة الجزائر- مجلة جديد الاقتصاد، العدد 05، ديسمبر 2010.
- نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01 سنة 2022.
- هادف حيزية، الصناعات الغذائية الجزائرية كمدخل فعال لتطوير المنتجات الزراعية وإنعاش النهضة التصديرية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 03 (2020).

الرسائل الجامعية:

- بلعيدي أوريدة ،دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي لدول السوق المشتركة شرق وجنوب إفريقيا، مذكرة ماستر، قسم الدراسات الافريقية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2015-2016.
- بن عيسى كمال الدين، مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2018-2019
- بن كاشر محي الدين، الانتاج الزراعي ودوره في دعم الصناعات الغذائية في الجزائر خلال فترة 2014-2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة201-2022
- بن يمينة إيمان، سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة باتنة .

- بولحفة عبد الله، غمراني صالح، واقع الصناعات الغذائية في الجزائر بين الاستيراد والتصدير خلال الفترة (1980-2012)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2018-2019 .
- بوليلة وئام، تقدير العلاقة الديناميكية بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة(1980-2019)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2020-2021.
- بوهديل سليم، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية أفاق 2025، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2016-2017.
- توبة جاد عبد الحق، أثر البرامج الخماسية على الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019-2020.
- حجام بسمة، العوامل المؤثرة في الامن الغذائي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي 2019-2020 .
- حاجي أسماء، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة 2009-2017 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة.
- خراز بلال، السياسات الزراعية وافاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2012-2013.
- سالت مصطفى، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة بسكرة 2015-2016.
- شيخاوي سهيلة، السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين 1980-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2018-2019.
- صادق نور الدين هنى، دور الزراعة الصحراوية في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، قسم السياسة عامة والنظم المقارنة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016/2017.

- صادق نور الدين هنى، برامج تطوير الزراعة في الجنوب وإسهامها في تحقيق الأمن الغذائي(2000-2014)، مذكرة ماستر، قسم السياسة العامة والنظم المقارنة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية2011-2012.
- عاتي عبد الرزاق، أثر الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قالمة 2015-2016.
- عبدات عبد الوهاب، واقع الصناعات الغذائية وافاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011
- فرج الله عائدة، بلعقون مسعودة، دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة 2016-2017.
- فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006-2007.
- كينه عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مذكرة ماجيستر جامعة الجزائر03 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير2012-2013.
- مرسي وردة، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي (القمح والحليب نموذجا) خلال الفترة 2000-2016 دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة 2019-2020.
- مرواني رميساء، مؤسسات الصناعات الغذائية وأثرها في ترقية التجارة الخارجية الواقع والمأمول دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2019-2020.

الملتقيات

- بوطورة فضيلة، قرامطية زهية، الصناعات الغذائية في الجزائر بين واقع الإنتاج النباتي للقطاع الفلاحي والقيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال (2015/2000) مداخلة في ملتقى وطني .
- خضراوي ساسية، دوبة سعاد، استراتيجيات ترقية القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر،
- سعيج منيرة، محفوظ مراد، البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مداخلة في ملتقى وطني .

❖ طلال عباسي وآخرون، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية الدولية نوفمبر 2019.

المحاضرات

❖ ثامر هادي سارة، محاضرات مبادئ الصناعات الغذائية-المحاضرة الأولى الصناعات الغذائية نشأنها وتطورها وأهميتها-كلية الزراعة جامعة الأنبار .

التقارير

❖ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 2021 المنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد 41.
❖ أوضاع الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019.
❖ الوقود الحيوي والأمن الغذائي، تقرير مقدم من فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، تقرير HLAP5يونيو حزيران 2013.
❖ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة fao، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018.
❖ قرني ياسر، دراسة تحليلية عن التجارة الخارجية للجزائر، سفارة جمهورية مصر العربية مكتب التمثيل التجاري الجزائر2020.

المواقع الإلكترونية

❖ الموقع الرسمي لوزارة الصناعة الجزائرية Industrie.gov.dz
❖ الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة الجزائرية Madr.gov.dz
❖ بالة صباح، الاقتراب المؤسسي – Institutional Approach- Institutional analysis، في الموسوعة السياسية (Political-encyclopedia.org).
❖ www.argaam.com

ب- المراجع باللغة الأجنبية

الرسائل الجامعية

- Boulaiche tiziri،Deradera Zineb, L industrie agroalimentaire en Algérie, diplôme master, faculté des sciences economiques, université de bijaya 2019-2020
- Ghili Lilia , panorama des industries agroalimentaire en Algérie, diplôme de master, faculté des sciences biologiques et des sciences agronomiques, université de tizi-ouzou 2017-2018.

- HOUACINE Souhila, AREZKI SABRINA, PERFORMANCE des PME agroalimentaires cas de la wilaya de tizi ouzou et de la wilaya de blida, departement des sciences agronomiques, université de tizi-ouzou, 2016-2017.

- KACED FADHELA, Impact de la politique agricole sur la sécurité alimentaire en Algérie : cas de la céréaliculture diplôme du master, département des sciences économiques 2017-2018.
- Tebani Amel, Promotion du secteur des industries agroalimentaires en ALGERIE, These de doctorat, Faculté des sciences economiques, sciences commerciales et sciences de gestion, universite ALGER 03, 2016-2017.

- KERKOUR SARA, OUAZENE SONIA, La stratégie de substitution a Limportation dans Lindustrie agroalimentaire en algérie et le retour au marché local cas pratique enquete sur les entreprises agroalimentaire de bejaia, Mémoire de master, faculte des sciences economiques, sciences commerciales et sciences de gestion, 2016-2017.

التقارير

- Activité Industriels 2011-2020 collection statistiques N 221/2021, ons.
- Enjeux et perspectives des industries agroalimentaires face a la volatilité du prix des matières premières , ministre de redressement productif, pipame octobre 2012.
- Le Marché des Industries Alimentaires en Algérie, L ESSENTIEL DE L AGROALIMENTAIRE ET L AGRICULTURE-N 97 novembre- décembre 2015.
- Recueil réalisé par Djamel BELAID, Le secteur agroalimentaire en Algerie Tome1, COLLECTION DOSSIERS AGROONOMIQUES, Edition 2016.

الفهرس:

الشكروالعرفان

الإهداء

ملخص

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة المختصرات

مقدمة.....02

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية للصناعات الغذائية والأمن الغذائي.....14

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي.....15

المطلب الأول: الأمن الغذائي و أبعاده الأساسية.....15

1. تعريف الأمن الغذائي.....15
2. أبعاد الأمن الغذائي.....16

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه.....19

1. العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي.....19
2. مؤشرات قياس الأمن الغذائي.....23

المطلب الثالث: سياسات الأمن الغذائي ومحددات الطلب على الغذاء.....25

1. سياسات الأمن الغذائي.....25
2. محددات الطلب على الغذاء.....27

المبحث الثاني: مفهوم الصناعات الغذائية.....28

المطلب الأول: الصناعات نشأتها وتطورها.....29

المطلب الثاني: أسس الصناعات الغذائية.....32

المطلب الثالث: دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي.....36

المبحث الثالث: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى.....41

المطلب الأول: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الفلاحي.....41

1. مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي.....42

2. مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الفلاحي 44
المطلب الثاني: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي.....45
1. مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الصناعي 46
2. مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الصناعي 47
المطلب الثالث: علاقة الصناعات الغذائية بقطاع الخدمات.....47
1. مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الخدمات 48
2. مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الخدمات.....48
خلاصة الفصل الأول.....49
الفصل الثاني: دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.....50
المبحث الأول: هيكل الصناعات الغذائية في الجزائر.....52
المطلب الأول: لمحة عن الصناعات الغذائية ومراحل تطورها في الجزائر.....52
المطلب الثاني: أهم فروع الصناعات الغذائية في الجزائر.....57
1. فرع المطاحن.....61
2. فرع الحليب ومشتقاته.....62
3. فرع السكر.....62
4. فرع الزيوت.....62
5. فرع الخضروالفواكه.....63
6. فرع المشروبات الغازية والمعدنية.....64
المطلب الثالث: تحديات قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.....64
المبحث الثاني: سياسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.....68
المطلب الأول: مكانة الصناعات الغذائية ضمن سياسات الإصلاحات الهيكلية وبرامج إعادة التأهيل.....68
المطلب الثاني: الاستراتيجية الجديدة لتطوير الصناعات الغذائية 2014/2010.....74
1. توجهات الاستراتيجية الصناعية الجديدة 74
2. أسباب اعتماد إستراتيجية وطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر.....75
3. الأهداف الأساسية للاستراتيجية الجديدة لتطوير الصناعات الغذائية.....76
4. نتائج تطبيق إستراتيجية تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر.....77
المطلب الثالث: مكانة الصناعات الغذائية ضمن برنامج النمو الاقتصادي الجديد 2016/افاق 2030.....79

الفهرس

المبحث الثالث: تقييم دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.....83
المطلب الأول: تقييم كفاءة مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي(الإنتاج النباتي والحيواني) 84
1. تطور الإنتاج النباتي في الجزائر.....85
2. تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر.....88
المطلب الثاني: تقييم فاعلية مخرجات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.....90
1. مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام.....91
2. مساهمة الصناعات الغذائية في تكوين القيمة المضافة.....92
3. مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل.....94
4. مساهمة الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية.....95
المطلب الثالث: محركات تطوير الصناعات الغذائية وسبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.....98
خلاصة الفصل الثاني.....101
الخاتمة.....102
قائمة الملاحق.....106
قائمة المصادر والمراجع.....110
الفهرس.....118